الإسلاموفوبيا

الطبعة الأولى
1439 هـ
2018 م

اسم الكتاب: الإسلاموفوبيا
التأليف: الأستاذ الدكتور/ محمد عمارة
موضوع الكتاب: فكر إسلامي
عدد الصفحات: 200 صفحة
عدد الملازم: 12.5 ملزمة
مقاس الكتاب: 24x17
عدد الطبعات: الطبعة الثانية
رقم الإيداع: 2017 / 26999
الترقيم الدولي: 0 - 619 - 278 - 977 - 978

دار البشير للثقافة والعلوم

elbasheer.marketing@gmail.com
elbasheernashr@gmail.com
01152806533 - 01012355714

الإسلاموفوبيا

الأستاذ الدكتور

محمد عمارة

دار البشير للثقافة والعلوم

القسم الأول

ظاهرة الإسلاموفوبيا

الجذور التاريخية.. والنهايات المنتظرة

تقديم

الإسلاموفوبيا: هي نزعة الكراهية للإسلام، والتخويف منه، انطلاقًا من تزييف حقائقه الكبرى وصورته الأصلية والأصيلة.

وظاهرة الإسلاموفوبيا، هي ظاهرة غربية، نشأت ونمت وتعاظمت في إطار الحضارة الغربية، وليس في إطار أية حضارة أخرى من الحضارات الإنسانية.. **أي أنها قد عبّرت عن موقف الغرب الحضاري من الشرق الإسلامي إبان صراع الغرب لاحتواء الشرق والهيمنة عليه ونهب ثرواته وتحويله إلى تابع للمركزية الحضارية الغربية.**

ولأن هذه الظاهرة قد نشأت وتبلورت ونمت وتطورت تعبيرًا عن عداء الغرب الحضاري للشرق الحضاري؛ **فإن لها جذورًا تاريخية سابقة على ظهور الإسلام؛ فعداء الغرب الاستعماري للشرق سابق على ظهور الإسلام**، ومن ثم فإن سعي الغرب للهيمنة على الشرق- قبل ظهور الإسلام- قد شهد ظاهرة العداء الغربي للثقافة الشرقية وللمسيحية الشرقية، باعتبارها الهوية الحضارية التي تقف عقبة أمام هيمنة الغرب الإغريقي/ الروماني/ البيزنطي على الشرق، واحتوائه وإذابته في النموذج الحضاري الغربي.

إن الروح السارية في الحضارة الغربية- على امتداد تاريخها منذ جاهليتها اليونانية وحتى الآن- هي روح القوة والصراع؛ ولذلك كان تاريخ هذه الحضارة مع الحضارات الأخرى وخاصة الحضارة الشرقية؛ مليئًا بموجات الغزو والهيمنة والاحتواء.

– عشرة قرون هي عمر الغزوة الإغريقية الرومانية البيزنطية، التي بدأها «الإسكندر الأكبر» (٣٥٦ – ٣٢٣ ق.م) ـ في القرن الرابع قبل الميلاد. والتي امتدت حتى «هرقل» (٦١٠ – ٦٤١م) ـ في القرن السابع للميلاد.

– وقرنان من الحروب الصليبية (٤٨٩ – ٦٩٠هـ ١٠٩٦ – ١٢٩١م) التي قادتها الكنيسة الكاثوليكية، والتي جندت فيها فرسان الإقطاع الأوروبيين، وأموال المدن التجارية الأوبية– البندقية وجنوة وبيزا.

–وخمسة قرون هي عمر الغزوة الصليبية الإمبريالية الحديثة، التي بدأت عقب إسقاط «غرناطة» بالأندلس في ٨٩٧هـ ١٤٩٢م والتي التفت حول العالم الإسلامي، رافعة شعار: «التوابل.. والمسيح»! أي نهب ثروات الشرق الإسلامي، وتنصير المسلمين!. وهي الغزوة التي احتفل الغرب الإمبريالي بذكراها الخمسمائة سنة ١٩٩٢م، بإقامة دورة أولمبية في «برشلونة»– بالبرتغال– التي انطلقت منها هذه الغزوة– قبل خمسمائة عام– بقيادة «فاسكو دي جاما» (١٤٦٩ـ ١٥٢٤م) ويومها بدأ الغرب الإمبريالي حرب «البوسنة»؛ لاقتلاع الإسلام من وسط أوروبا في الذكرى الخمسمائة لاقتلاعه من غرب أوروبا!!. ولقد عبر وزير الإعلام الصربي– يومذاك– عن هذا الوعي الغربي بالإسلاموفوبيا عندما قال: «نحن طلائع الحروب الصليبية الجديدة»!

أي أن التاريخ– البالغ خمسة وعشرين قرنًا– قد شهد سبعة عشر قرنًا من غزو الغرب للشرق، واستخدام الغزو الفكري ضد ثقافة الشرق وديانته؛ لفتح الطرق والأبواب أمام الهيمنة والإذابة والتبعية والاحتواء.

-١-

حِقبة ما قبل الإسلام

وإذا أردنا إشارات- مجرد إشارات- للجذور التاريخية القديمة لهذه الظاهرة- ظاهرة سعي الغرب لتشويه ثقافة الشرق ودياناته، لتحقيق الهيمنة السياسية والعسكرية والنهب الاقتصادي، فعلينا أن نشير إلى أن الغرب- خلال غزوة القرون العشرة التي سبقت ظهور الإسلام- قد أحلّ ثقافته الهلينية محل الثقافة الشرقية، وكتب اللغات الشرقية بحروفه اليونانية، ومارس كل وسائل الكراهية والتشويه والتزييف والإفساد للمسيحية الشرقية، التي رأى فيها الهوية التي تمثل عقبة كأداء أمام تحقيق مطامعه في الهيمنة والاحتواء. وهو قد مارس كل ذلك في حقبة وثنيته، عندما شن أشرس حروب الإبادة الدينية ضد المسيحية الشرقية، «وفي حقبة تنصره، عندما حاول فرض مذهبه الملكاني على المذاهب الدينية للنصرانية الشرقية.

لقد رأت الوثنية الرومانية في المسيحية الشرقية الخطر الأكبر على استعمارها للشرق، ففي عهد الإمبراطور «سفيروس الإسكندري» (١٩٣ - ٢١٠م) استرابت الدولة الرومانية من الاجتماعات السرية للمسيحيين الشرقيين، وفزعت من رفضهم تقديس الأباطرة، وعبادة آلهة روما، وتقديم القرابين لهم. وكان توحيد المسيحية لله خطرًا بالنسبة للدولة الرومانية الوثنية، خطرًا سياسيًّا على الإمبراطور؛

لأنه يساويه بالعبيد والرعاع، ويسلبه صفة القداسة، التي هي أهم مقومات سلطاته السياسية.

ولقد وصل الاضطهاد الروماني للمسيحية الشرقية الذروة في عهد الإمبراطور «دقلديانوس» (٢٤٥ – ١٣١٣م) الذي أقسم أن تصل دماء المسيحيين المصريين إلى قوائم فرسه!.

ولسنوات عديدة، تحولت البلاد إلى سلخانة للتعذيب، وجز الرؤوس، والإحراق، والإغراق. حتى أن السيوف كلت وفقدت حدتها من كثرة ما جزت من الرؤوس! وحتى أن السيَّافين كانوا يصابون بالإعياء وتخر قواهم من ذبح الآدميين المسيحيين!

ولقد زاد هذا العنف الدموي من تجذر المسيحية الشرقية في قلوب المؤمنين بها، فغدت– بالنسبة لهم– دعوة الخلاص الروحي والمادي من استبداد الرومان ومظالمهم وأصبحت الخندق الأخير في الدفاع عن الهوية الشرقية أمام الغزو الفكري للوثنية الرومانية، التي سلبت الناس دنياهم عندما جعلت البلاد ضيعة للقيصر الروماني، وفرضت على كل مصري أن يدفع ثلاثين ضريبة للرومان، إحداها «ضريبة التنفس بالهواء» إذا ارتفع بنيان المسكن الذي يسكن فيه الإنسان!

وعندما تحولت الدولة الرومانية عن الوثنية إلى النصرانية في عهد الإمبراطور «قسطنطين الكبير» (٢٧٤ – ٣٣٧م) استمرت ظاهرة العداء الروماني للمسيحية الشرقية، ذلك أن مسيحية «بولس»– التي اختارتها الدولة الرومانية– لم تكن هي المسيحية الموحدة التي جاء بها المسيح– عليه السلام–.. وعلى حين استمر التوحيد

في المسيحية الشرقية، ممثلًا في «الآريوسية»[1]؛ مارست الدولة الرومانية العداء والإفساد للمسيحية الشرقية، بواسطة «الغنوصية» الباطنية التي استبدلت «الحلول والتجسد» بالتوحيد. وعن طريق التدخل السياسي الإمبراطوري لتحويل الدين من الوحي الإلهي إلى الاختيار الإمبراطوري فغاب إنجيل المسيح، واختارت الدولة أربعة أناجيل من بين ما يقرب من مائة إنجيل كتبت جميعها بعد مئات السنين من عصر المسيح!

وفي مواجهة منازعات المذاهب، التي قامت في الأصول، وليس في الفروع، والتي تركزت حول ذات المعبود وصورته وماهيته. وهي المنازعات التي هددت وحدة الإمبراطورية في مواجهة هذه المخاطر زادت الدولة من تدخلها في صناعة العقيدة الدينية!؛ فحاولت بلورة عقيدة مصنوعة ليجتمع عليها أهل المذاهب المختلفة. ولما لم تستجب مذاهب النصرانية الشرقية لهذا الذي أراده الرومان، مارس المذهب الملكاني العنت والاضطهاد ضد المذاهب النصرانية الشرقية، حتى لقد جرد أهلها من كنائسهم وأديرتهم، وفرض الحظر على عقائدهم وشعائرهم!.. على النحو الذي كانوا عليه في ظل الوثنية الرومانية!.

لقد تبلورت هذه الظاهرة- ظاهرة التشويه والتزييف والعداء الروماني للنصرانية الشرقية- عندما تم تحويل المسيحية الحقة من دين السلام المتصوف والتصوف المسالم إلى هامش، ومجرد قسمة في الطابع المادي للحضارة الغربية ولقد أصاب الفيلسوف المسلم قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد الهمداني (٤١٥هـ ١٠٢٤م)

---

(١) انظر دراستنا عن «الآريوسية» في كتابنا (إزالة الشبهات عن معاني المصطلحات) ص ١٩ -٣٧، طبعة دار السلام - القاهرة ١٤٣١هـ ٢٠١٠م.

كبد الحقيقة عندما قال: «**إن النصرانية عندما دخلت روما، لم تتنصر روما، ولكن النصرانية هي التي تروَّمت**»!.

ولقد تم هذا التحول الغنوصي لمسيحية المسيح عندما قرأت الكنيسة الرومانية المصطلحات الرمزية والمجازية في الإنجيل- مثل «الأب» و«الابن»- قراءة مادية، «فجسدت الرمز» و«حققت المجاز»! ثم جاءت في مجامعها الكنسية فجعلت من ذلك التأويل الفاسد مذهبًا وقانونًا للإيمان.

وبعد أن سادت هذه التفسيرات الرومانية للعقيدة المسيحية في الغرب الروماني حملتها هذه الكنيسة ومجامعها إلى الشرق، الذي كان خاضعًا للتسلط السياسي لبيزنطة، وللهيمنة الفكرية للهلينية،- أي للنموذج اليوناني في النظرة للكون والحياة، ومكونات العقل، ومنظومة القيم، ومعايير السلوك، والعلاقات الإنسانية-. أي أن المسيحية الحقة قد تم تزييفها لتبرير شن الحرب عليها؛ لإزاحتها عن طريق الهيمنة الغربية على الشرق!.

ويشهد اللاهوتي الإيطالي «كيتاني» (١٨٦٩ - ١٩٢٦م) على نتائج التحويل الذي حدث للمسيحية، فيقول: «**لقد أدى ذلك إلى سيادة السفسطة المذهبية التي جلبتها الروح الهلينية إلى اللاهوت المسيحي في الكنائس الشرقية؛ فكانت الثقافة الهلينية وبالًا على الشرق من الوجهة الدينية؛ لأنها أحالت تعاليم المسيح البسيطة السامية إلى عقيدة محفوفة بمذاهب عويصة، مليئة بالشكوك والشبهات، فأدى ذلك إلى خلق شعور باليأس، بل زعزع أصول العقيدة الدينية ذاتها.** فلما أهلّت آخر الأمر، أنباء الوحي الجديد- الوحي المحمدي- فجأة من الصحراء، لم تعد تلك المسيحية الشرقية التي اختلطت بالغش والزيف وتمزقت بفعل الانقسامات

الداخلية، وتزعزعت قواعدها الأساسية، واستولى على رجالها اليأس والقنوط من مثل هذه الريب؛ لم تعد المسيحية بعد ذلك قادرة على مقاومة إغراء هذا الدين الجديد الذي بدد بضربة من ضرباته كل هذه الشكوك التافهة، وقدم مزايا جديدة إلى جانب مبادئه الواضحة البسيطة التي لا تقبل الجدل. وحينئذ ترك الشرق المسيح وارتمى في أحضان نبي العرب»[1].

لقد حولت الهلينية التوحيد النصراني- الذي دافعت عنه «الآريوسية»- التي تم اضطهادها، حتى جاء الدفاع عن أهلها في رسالة الرسول ﷺ إلى قيصر الروم سنة ٧هـ عندما قال له: «أسلم تسلم يؤتك الله أجرك مرتين، فإن توليت فإنما عليك إثم الأريسيين». حولت الهلينية هذا التوحيد إلى ما يشبه الوثنية التي عبر عنها الفيلسوف الأمريكي «تيلور» (١٧٥٣ - ١٨٢٤م) عندما قال: «لقد غدا الإمبراطور ورجال بلاطه- في النظام الكنسي البيزنطي- صورة من الجلالة الإلهية في الأعالي، ولم يعد الإمبراطور الحاكم الأعلى والأعظم الدنيوي فحسب، وإنما غدا الكاهن الأكبر كذلك»!

هكذا تبلورت- في إطار الدولة الرومانية- ظاهرة التزييف والعداء والكراهية للنصرانية الشرقية، ومؤسساتها الكنسية، فلما ظهر الإسلام الذي يصفه الفيلسوف الفرنسي «مونتيه» (١٨٥٦ - ١٩٢٧م) بأنه «دين عقلاني الجوهر، بأوسع معاني هذه الكلمة»[2] تحول الشرق من قلب للعالم المسيحي إلى قلب للعالم الإسلامي. وانتقل

(١) أرنولد (الدعوة إلى الإسلام) ص ٨٩، ترجمة: د. حسن إبراهيم حسن، د. عبد الوهاب عابدين، إسماعيل النحراوي، طبعة القاهرة ١٩٧٠م.

(٢) المصدر السابق ص ٨٩ - ٩٢.

قلب العالم المسيحي إلى أوروبا، التي استدارت لتمارس ظاهرة الإسلاموفوبيا مع الإسلام- بعد أن سبق ومارستها ضد المسيحية الشرقية - لذات الأهداف: إزاحة الإسلام- بعد تزييف صورته- من أمام المقاصد الاستعمارية في احتلال الشرق ونهب ثرواته وإذابة هويته الإسلامية في الطابع المادي للحضارة الغربية، واحتوائه وإلحاقه بالمركزية الحضارية الغربية.

أي أن ظاهرة الإسلاموفوبيا هي الطور الثاني في الموقف العدواني للغرب تجاه الهوية الحضارية المميزة للشرق، والحامية لاستقلاله عبر التاريخ.

-٢-

الإسلاموفوبيا

وكما كانت الغنوصية هي سلاح الغرب في التزييف للمسيحية الشرقية، كانت هي- أيضًا- سلاحه الأول في ظاهرة الإسلاموفوبيا.

ويشهد على هذه الحقيقة المستشرق الإيطالي «بِكَر» (١٨٤٦ - ١٩٣٩م) فيقول: «إننا نرى كفاح المسيحية من أجل استقلالها وتوكيد ذاتها بإزاء الروح اليونانية المجسدة في «الغنوص» يتكرر من جديد في الإسلام في القرون الأولى تحت أسماء أخرى. فكما كانت المسيحية الأولى معادية للروح الهلينية؛ كان الإسلام في الصدر الأول على العموم معاديًا هو الآخر للروح الهلينية. **والميزة الرئيسية للقرآن هي أنه كان يؤثر تأثيرًا مضادًّا للروح الهلينية في عصر تغلغلت فيه الهلينية، وفي اللحظة التي تخطى فيها الإسلام حدود مهده الأول، بدأ الصراع والتصادم.** إن المانوية[١] والزرادشتية[٢] كانتا بالنسبة للإسلام، عدوتين خطيرتين كالمسيحية. وإن «غنوص» المانوية والمذاهب الشبيهة بها كانت خطرة على الإسلام خطرًا مباشرًا. لذلك نرى أن أول مدرسة كلامية في الإسلام- ونعني بها المعتزلة- قد استفادت بعضًا من أصولها ومسائل بحثها عن طريق كفاحها ضد المانوية. **وفي**

---

(١) المانوية- نسبة إلى ماني الفارسي (القرن الثالث الميلاد) ـ وهي مذهب يحاول التوفيق بين المسيحية والزرادشتية. ويقول بمبدأين: النور والظلمة.

(٢)هي ديانة زرادشت – نبي الفرس الأقدمين (ت نحو ٨٥٣ ق.م)

كل هذه الألوان من الكفاح تكونت جبهة كفاح فريدة في بابها، فالدولة والمذهب الديني الرسمي يسيران هنا، كما يسيران في كل مكان، جنبًا إلى جنب وفي صف واحد، لكنهما في كفاحهما ضد «الغنوص» الذي لا يعترف لأحد بسلطان، يهيبان بالروح اليونانية الحقيقية- (الفلسفة اليونانية) كي تساعدهما. لقد كان الغنوص يحارب الإسلام دينيًّا وسياسيًّا، وفي هذا النضال استعان الإسلام بالفلسفة اليونانية، وعنى بإيجاد عالم من العلوم الدينية العقلية. فكأن الإسلام الرسمي قد تحالف إذًا مع التفكير اليوناني والفلسفة اليونانية ضد «الغنوص»، الذي كان خليطًا من المذاهب القائمة على النظر والمنطق، وعلى مذاهب الخلاص، ومن هنا نستطيع أن نفسر حماسة الخليفة المأمون (١٧٠ – ٢١٨هـ ـ ٧٨٦ – ٨٣٣م) للعمل على ترجمة أكبر عدد ممكن من مؤلفات الفلاسفة اليونانيين إلى العربية..»[١].

وبعبارة المستشرق الفرنسي «ماسينيون» (١٨٨٣ – ١٩٦٢): «فإن أصول «الغنوصية» في المرحلة التي تصدت فيها لمحاربة المسيحية الأولى- حتى غبَّشت توحيدها- كانت (سامرية- يونانية).. أي أن الإسرائيليات مع الوافد اليوناني، قد مثَّلا أصول «الغنوصية» في مرحلتها المسيحية. أما في مرحلتها الإسلامية، التي تصدت لمحاولة إفساد عقائد الإسلام، وتجريد حضارته من خصوصيتها الإسلامية؛ فإن أصولها قد كانت- إلى جانب الرافد اليوناني- «مانوية»، أعني آرامية وإيرانية»[٢].

---

(١) بكر: (وارث ووارث) ـ بحث منشور بكتاب (التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية) ص ٧ – ٩، ترجمة: د. عبدالرحمن بدوي. طبعة القاهرة ١٩٦٥م.

(٢) ماسينيون: (سلمان الفارسي والبواكير الروحية للإسلام في إيران)- بحث منشور بكتاب (شخصيات قلقة في الإسلام) ص ١١ للدكتور عبد الرحمن بدوي. طبعة القاهرة ١٩٦٤.

أي أن «الغنوص» الذي غبّش المسيحية وأفقدها توحيدها، كان هلينيًّا يونانيًّا، أما الإسلام، فلقد تحالف عليه الغنوص الغربي- الهليني- والشرقي- المانوية الآرامية الإيرانية.

وبينما انهزمت المسيحية أمام الغنوص ففقدت توحيدها؛ استطاع الإسلام، بالعقلانية القرآنية، وباستدعاء العقلانية اليونانية- وهي شهادة عقلانية يونانية ضد غنوص الباطنية اليونانية، استطاع هزيمة الغنوص- الإسلاموفوبيا- في هذه المرحلة الأولى من مراحل هذا الصراع.

ولقد كانت ظاهرة الإسلاموفوبيا تصعد حينًا وتهبط حينًا آخر، وتبرز وتخبو تبعًا لمراحل اشتداد الغزو الغربي- الفكري والسياسي والعسكري- لعالم الإسلام أو خفة حدة هذا الغزو.

ولقد شارك في هذه الظاهرة:

- بابوات وكرادلة وقديسون- في حقبة الحملات الصليبية وما بعدها.
- وساسة ورجال دين في مرحلة الصراع بين الدولة العثمانية وأوروبا.
- ومفكرون ومستشرقون- يهود ومسيحيون- حاولوا قراءة القرآن بعيون يهودية ومسيحية.
- وأدباء وشعراء، توجهوا بشعرهم وملاحمهم الشعبية إلى الخاصة والعامة لحشدهم في الصراع الغربي ضد العالم الإسلامي والحضارة الإسلامية.

- كما أسهم في هذه الظاهرة بقسط وافر؛ الساسة الغربيون الذين قادوا موجات الغزو الاستعماري ضد أقطار عالم الإسلام وأمته وحضارته.

وإذا نحن شئنا أمثلة- من المقولات التي كونت دعاوي الغرب والغربيين عن الإسلام- في هذه الظاهرة- فإننا واجدون- على سبيل المثال-:

- قول البابا الذهبي (أوربان الثاني) (١٠٨٨ - ١٠٩٩م) في تحريض فرسان الإقطاع الأوروبيين على الاتحاد لمحاربة المسلمين في بدايات الحملات الصليبية- بمدينة «كليرمونت»- بجنوبي فرنسا- ١٠٩٥م:

«يا من كنتم لصوصًا كونوا اليوم جنودًا، لقد آن الزمان الذي تحولون ضد الإسلام تلك الأسلحة التي أنتم لحد الآن تستخدمونها بعضكم ضد بعض؛ **فالحرب المقدسة المعتمدة الآن.. هي في حق الله عينه، وليس هي لاكتساب مدينة واحدة بل هي أقاليم آسيا بجملتها، مع غناها وخزاينها** العديمة الإحصاء؛ فاتخذوا محجة القبر المقدس، وخلِّصوا الأراضي المقدسة من أيادي المختلفين، **وأنتم املكوها لذواتكم،** فهذه الأرض حسب ألفاظ التوراة- تفيض لبنًا وعسلًا. ومدينة أورشليم هي قطب الأرض المذكورة والأمكنة المخصبة المشابهة فردوسًا سماويًّا.

اذهبوا وحاربوا البربر- (يقصد المسلمين!)- لتخليص الأراضي المقدسة من استيلائهم. امضوا متسلحين بسيف مفاتيحي البطرسية- (أي مفاتيح الجنة التي صنعها البابا!)- واكتسبوا بها لذواتكم خزائن المكافآت السماوية الأبدية.. **فإذا أنتم انتصرتم على أعدائكم؛ فالملك الشرقي يكون لكم قسمًا وميراثًا.**

وهذا هو الحين الذي فيه أنتم تفدون عن كثرة الاغتصابات التي مارستموها عدوانًا **من حيث إنكم صبغتم أيديكم بالدم ظلمًا، فاغسلوها بدم غير المؤمنين.**

أي خزي يجللنا وأي عار، لو أن هذا الجنس من الكفار، الذي لا يليق به إلا كل احتقار، والذي سقط في هاوية التعري عن كرامة الإنسان، جاعلًا من نفسه عبدًا للشيطان، قد قدر له الانتصار على شعب الله المختار»!(1).

هكذا أسس البابا الذهبي لصناعة الإسلاموفوبيا فهو قائد «شعب الله المختار» والمسلمون هم «الكفار البرابرة عبدة الشيطان الذين لا يليق بهم إلا كل احتقار، وسيوف فرسان الإقطاع الأوروبيين، مع مفاتيح الجنة- البطرسية- هي السبيل للاستيلاء على الشرق الذي تدر أرضه لبنًا وعسلًا، والذي تشبه خيراته فردوسًا سماويًّا!».

فالتأسيس لتزييف صورة الإسلام وأمته، ولكراهيتها.. هدفه الاستيلاء على الشرق الإسلامي، ونهب ثروات لحساب الغرب الأوروبي!

ـ وعندما زحف فرسان الإقطاع الأوروبي على الشرق- بقيادة الكنيسة وتمويل المدن التجارية- واقتحموا القدس سنة ٤٩٢هـ ١٠٩٩م- قتلوا وذبحوا وحرقوا وأغرقوا سبعين ألفًا من المسلمين في سبعة أيام!. حتى أن المسلمين «الذين هربوا إلى جامع عمر- (مسجد قبة الصخرة)- ظانين أنهم هناك يحمون ذواتهم من الموت، خاب ظنهم؛ لأن الصليبيين- خيالة ومشاة- دخلوا الجامع

---

(١) مكسيموس مونروند (تاريخ الحروب المقدسة في الشرق، المدعوة حرب الصليب) المجلد الأول. ص ١٢، ٤. ترجمة: مكسيموس مظلوم. طبعة أورشليم سنة ١٨٦٥م.

المذكور، وأبادوا بحد السيف كل الموجودين هناك حتى استوعب الجامع من الدم بحرًا متموجًا، علا إلى حد الركب، بل إلى لجم الخيل. وذلك مما فتكت به سيوف الجيوش الصليبية من ارقاب (رقاب) الإسلام (المسلمين)[1].

ولما حل المساء، اندفع الصليبيون يبكون من فرط الضحك (؟!)- بعد أن أتوا على نبيذ المعاصر- (؟!)- إلى كنيسة القيامة، ووضعوا أكفهم الغارقة في الدماء على جدرانها، وردَّدوا الصلوات- (!!) ثم كتبوا إلى البابا؛ فقالوا: يا ليتك كنت معنا لتشهد خيولنا تسبح في دماء الكفار- (أي المسلمين)-!!

ولم يكن فرسان الإقطاع وحدهم هم الذين قاموا بالتطبيق للإسلاموفوبيا وإنما كان معهم رجال الكهنوت. ولقد وصف المؤرخ الأوروبي «ميشائيل درسيرر» ذلك الإسهام الكهنوتي في مذبحة القدس فقال: «**لقد كان البطريرك نفسه يعدو في زقاق القدس، وسيفه يقطر دمًا، حاصدًا به كل من وجده في طريقه، ولم يتوقف حتى بلغ كنيسة القيامة، وقبر المسيح، فأخذ في غسل يديه تخلصًا من الدماء اللاصقة بها، مرددًا كلمات المزمور التالي: «يفرح الأبرياء حين يرون عقاب الأشرار، ويغسلون أقدامهم بدمهم، فيقول الناس: حقًّا إن للصدّيق مكافأة وإن في الأرض إلهًا يقضي- (المزمور/ ٥٨: ١٠ -١١) ثم أخذ البطريرك في أداء القدّاس، قائلًا: إنه لم يتقدم للرب بأي قربان أعظم من ذلك ليرضي الرب**»![2].

---

(١) المصدر السابق. المجلد الأول. ص ١٧٢ - ١٧٥.

(٢) د. سيجزيد هونكة (الله ليس كذلك) ص ٥٣. ترجمة: د. غريب محمد غريب. طبعة دار الشروق، القاهرة ١٩٩٥م.

ـ ولجذب الغوغاء والدهماء- بالإسلاموفوبيا- إلى هذه الحملات الصليبية، نظمت الملاحم الشعبية، التي أخذ الشعراء الشعبيون في التغني بها في الأسواق.. ومنها «ملحمة رولاند»- التي نظمها القسيس (كونراد) سنة ١٣٠٠م- في «ريجنز بورج» والتي وصف فيها المسلمين بأنهم: «الشعب الذي لا يُروى تعطشه لسفك الدماء، والذي لعنه رب السماء؛ فهم كفرة وكلاب وخنازير وفجرة وهم عبدة الأصنام التي لا حول لها ولا قوة الذين لا يستحقون إلا أن يقتلوا وتطرح رممهم في الخلاء، فهم إلى جهنم بلا مراء!. إن أولئك جميعًا دون استثناء..حزب الشيطان اللؤماء، خسروا الدنيا والآخرة، وحل عليهم غضب الله، فبطش بهم روحًا وجسدًا، وكتب عليهم الخلود في جهنم أبدًا»![1].

وهكذا أججت نزعة الإسلاموفوبيا حروب الحملات الصليبية، التي غدت مصدرًا للغنى والثراء، وسبيلًا للاستعمار الاستيطاني، الذي أقامه الغرب الصليبي في الشرق الإسلامي، والذي أشار إليه المؤرخ ورجل الدين الغربي- مكسموس مونروند- بقوله: «**إن الكثير من الأشراف والعظماء الصليبيين صاروا يعتبرون الحروب بمنزلة مهنة صناعية لاحتشاد- (جمع)- الأموال والغنيمة، بل إن التعطش نحو أخذ الغنائم كان يجذب الجيش إلى المحاربة**»[2].

ـ ولقد أسهم الراهب «بطرس الناسك» (١٠٥٠ - ١١١٥م) في إشاعة هذه النزعة- نزعة الإسلاموفوبيا- بنصيب ملحوظ، بل لقد تحول إلى ظاهرة تحشد الدهماء والرعاع بثقافة الكراهية السوداء للإسهام في الحملات الصليبية الساعية لاحتلال الشرق، وطي صفحة الإسلام من الوجود!.

---

(١) المصدر السابق ص ٤٤.

(٢) (تاريخ الحرب المقدسة في الشرق، المدعوة حرب الصليب) المجلد الأول، ص ١٧٦.

ـ ولقد أشار المستشرق الفرنسي «مكسيم رودنسون» (١٩١٥ – ٢٠٠٤م) إلى الصورة الزائفة التي صنعتها ثقافة الإسلاموفوبيا لرسول الإسلام ﷺ «عندما أطلق الكتاب اللاتين العنان لجهل الخيال المنتصر؛ إرضاءً للعامة، فكان محمد- في عرفهم- كما جاء في كلمات «ر. وسانر»- ساحرًا، هدم الكنيسة في أفريقيا والشرق عن طريق السحر والخديعة، وضمن نجاحه بأن أباح الاتصالات الجنسية. وكان محمد- في عرف تلك الملاحم- هو **صنمهم الرئيسي. وكان معظم الشعراء الجوّالة يعتبرونه كبير آلهة السراسنة- (البدو)- وكانت تماثيله (حسب أقوالهم) تصنع من مواد غنية، وذات أحجام هائلة.**

لقد اعتُبر الإسلام في العصور الوسطى نوعًا من الانشقاق الديني، أو هرطقة ضمن المسيحية، وهكذا رآه «دانتي» (١٢٩٥ – ١٣٢١م).»[(١)].

ـ وتحدث المستشرق الإيطالي «فرنشسكو جابرييلي» (١٩٠٤ – ١٩٩٧) عن هذه الصورة التي أسست لمخزون ثقافة الكراهية السوداء- الإسلاموفوبيا- في الوجدان الغربي- فقال: «لقد كانت العصور الوسطى الغربية تنظر إلى ظهور الإسلام وانتشاره باعتباره تمزقًا شيطانيًّا في صدر الكنيسة المسيحية التي لم يكد يمر على انتصارها على الوثنية ثلاثة قرون» وانشقاقًا مشئومًا قام به شعب بربري»![(٢)].

(١) رودنسون: (الصورة الغربية والدراسات الغربية الإسلامية) ـ بحث منشور بكتاب (تراث الإسلام)، بإشراف «شاخت» و«بوزورت» ـ القسم الأول ـ ص ٢٧، ٢٨. ترجمة: د. محمد زهير السمهوري، مراجعة: د. شاكر مصطفى، طبعة عالم المعرفة ـ الكويت ـ ١٩٧٨م.

(٢) فرانشسكو جابرييلي: (الإسلام في عالم البحر المتوسط) المصدر السابق. ص ١٠٤، ١٠٥.

ـ وتحدث المفكر الألماني «هوبرت هيركومر» عن هذا الزيف الذي صنعه الخيال الصليبي المريض لرسول الإسلام- ﷺ- فقال: «إن الأوروبيين ادّعوا أن رسول الإسلام **كان كاردينالًا كاثوليكيًّا، تجاهلته الكنيسة في انتخابات البابا، فقام بتأسيس طائفة ملحدة في الشرق انتقامًا من الكنيسة. واعتبرت أوروبا المسيحية- في القرون الوسطى- محمدًا المرتد الأكبر عن المسيحية، الذي يتحمل وزر انقسام نصف البشرية عن الديانة المسيحية**»[(١)].

ـ ولقد شارك في صنع هذه الصورة الزائفة والغريبة والعجيبة- بل والمثيرة للسخرية- عن الإسلام ورسوله ﷺ وعن المسلمين وحضارتهم، كبار القديسين وعظماء القادة في المسيحية الغربية.

فالقديس «توما الأكويني» (١٢٢٥ - ١٢٧٤م) ـ وهو الفيلسوف الأكبر للكاثوليكية في العصور الأوروبية الوسطى، يقول عن رسول الإسلام ﷺ:

«**إنه هو الذي أغوى الشعوب من خلال وعوده الشهوانية، وقام بتحريف جميع الأدلة الواردة في التوراه والأناجيل، من خلال الأساطير والخرافات التي كان يتلوها على أصحابه، ولم يؤمن برسالة محمد إلا المتوحشون من البشر، الذين كانوا يعيشون في البادية**»**!**[(٢)].

و«مارتن لوثر» (١٤٨٣ - ١٥٤٦م)- زعيم الإصلاح المسيحي ورأس البروتستانتية- يصف القرآن الكريم بأنه: «**كتاب بغيض وفظيع وملعون ومليء**

---

(١) هوبرت هير كومر (صورة الإسلام في التراث الغربي) ص ٢٣، ٢٤. ترجمة ثابت عيد. تقديم: د. محمد عمارة. طبعة نهضة مصر ـ القاهرة ١٩٩٩م.

(٢) المصدر السابق ص ٣٢، ٣٣.

بالأكاذيب والخرافات والفظائع»، معتبرًا أن «إزعاج محمد والإضرار بالمسلمين يجب أن تكون المقاصد من وراء ترجمة القرآن وتعرّف المسيحيين عليه، وأن على القساوسة أن يخطبوا أمام الشعب عن فظائع محمد، حتى يزداد المسيحيون عداوة له، وأيضًا ليقوي إيمانهم بالمسيحية، ولتتضاعف جسارتهم وبسالتهم في الحرب ضد الأتراك المسلمين، وليضحوا بأموالهم وأنفسهم في هذه الحروب»!(١).

هكذا أعلنها «مارتن لوثر» صريحة- بل وعارية- أن ترجمة القرآن ليس هدفها التعرف عليه، وإنما «إزعاج محمد، والإضرار بالمسلمين»!. وأن الهدف من صناعة الصورة الزائفة عن الإسلام ورسوله وأمته هو تقوية إيمان المسيحيين؛ كي تتضاعف جسارتهم وبسالتهم في الحرب الصليبية، وليضحوا بأموالهم وأنفسهم في هذه الحروب!.

وهذه الأهداف هي التي لا تزال قائمة حتى الآن في ظاهرة الإسلاموفوبيا، بالواقع الذي نعيش فيه!.

ـ ولقد سار في هذا الطريق- طريق صناعة الصور الزائفة للإسلام والمسلمين- كبير شعراء النهضة الأوروبية «دانتي» (١٢٩٥ - ١٣٢١م)- صاحب (الكوميديا الإلهية)- **فوضع رسول الإسلام ﷺ وعلي بن أبي طالب- كرم الله وجهه- «في الحفرة التاسعة في ثامن حلقة من حلقات جهنم، وقد قطعت أجسامهم، وشوهت أجسادهم، في دار السعير، لأنهم كانوا في الحياة الدنيا ـ (بكذبه وافترائه) ـ أهل شجار وشقاق»!**(٢).

---

(١) المصدر السابق ص ٢١.

(٢) صورة الإسلام في التراث الغربي.

ـ ولقد شهدت المستشرقة الألمانية «سيجريد هونكة» (١٩١٣ - ١٩٩٩م) على هذا الزيف الذي صنعته ظاهرة الإسلاموفوبيا للعرب والمسلمين والإسلام، وكيف «**استقر في أذهان السواد الأعظم من الأوروبيين الازدراء الأحمق الظالم للعرب، الذي يصمهم جهلًا وعدوانًا بأنهم** «**رعاة الماعز والأغنام، الأجلاف، لابسوا الخرق المهلهلة وعبدة الشيطان، ومحضّرو أرواح الموتى، والسحرة، وأصحاب التعاويذ وأعمال السحر الأسود، والذين حذقوا هذا الفن، واستحوذ عليهم الشيطان. تحرسهم فيالق من زبانيته من الشياطين، وقد تربع على عرشهم الذهبي** «**ماهون**»**- محميد- وقد ركعت تحت أقدامه قرابين بشرية يذبحها أتباعه قربانًا وزلفى إليه**»**!**

ـ ولقد وصف «جي توينبي» (١٨٨٩ - ١٩٧٥) العرب- في كتابه (دراسة في التاريخ العلمي) سنة ١٩٤٩م- بأنهم «**غير متحضرين وخلق غريب مستبعد من العالم الهلليني، والمتطفلين على الحضارة الهلينية الإغريقية، أولئك المحمديون البدائيون، وأقصى القول فيهم: إنهم تقليد بربري جاهل زائف لديانة السريان الغريبة عنهم، وهم- لبدائيتهم وقصورهم- لا يسعون إلى اعتناق النصرانية!.**».

ـ كما صورهم «وليام»- من سالبري- «**بأنهم يعبدون الدرك الأسفل من الشياطين**»**!؛ فهم** «**الكفرة الفجرة**» **الذين لا يدينون بالمسيح أو الله؛ لأنهم لم يعبدوه بعد، على أنه في الإمكان تنصيرهم فهم ليسوا سوى ديدان حقيرة وسفلة أوغاد أعداء الله وأعداء المسيح مستبيحو قبر المسيح**»**!**[(١)].

---

(١) (الله ليس كذلك) ص٨، ١١، ١٤، ١٩، ٢٣.

ـ ولقد صورت الكنيسة الأوروبية رسول الإسلام ﷺ ساحرًا كبيرًا. وصورت «قرطبة»- في الأندلس- وطن عباد الشيطان، المتوسلين بالموتى، الذين قدموا لمحمد الصنم الذهبي الذي كانت تحرسه عصبة من الشياطين تضحية بشرية!

فبلاد الإسلام هي عالم الخرافات والأساطير، عبدة الشيطان، والسحرة المتضرعين إلى الشيطان. بلاد الأضاحي البشرية من أجل صنم ذهبي، تسهر على سلامته عصبة من الشياطين، اسمه محمد»![1].

هكذا زيف الغرب الصليبي صورة الإسلام والمسلمين وأسس صناعة الإسلاموفوبيا؛ ليرسخ في أعماق الشعوب الأوروبية ثقافة الكراهية السوداء للإسلام وقرآنه ورسوله وأمته وحضارته، وهي الثقافة التي شاعت في كتبه المدرسية، وفي آدابه وملاحمه الشعبية، والتي ظلت كامنة، تبعثها وتفجرها الأحداث التي تطرأ على علاقة الغرب بالشرق بين الحين والحين.

صنع الغرب الصليبي ذلك «لتقوية إيمان المسيحيين كي تتضاعف جسارتهم وبسالتهم وليضحوا بأموالهم وأنفسهم في الحرب ضد المسلمين»!.. وفق تعبير «مارتن لوثر».

وللاستيلاء على الشرق، الذي تدر أرضه لبنًا وعسلًا، والذي تشبه خيراته فردوسًا سماويًّا!.. بتعبير البابا الذهبي «أوربان الثاني» مفجر الحروب الصليبية التي دامت قرنين من الزمان ـ (٤٨٩ ـ ٦٩٠هـ ١٠٩٦ – ١٢٩١م).

---

(١) سيجريد هونكة (العقيدة والمعرفة) ص ٩٩، ١٦، ١٦٢. ترجمة: عمر لطفي العالم. طبع دمشق ١٩٨٧م.

-٣-

دور الاستشراق في الإسلاموفوبيا

لقد كان الدكتور عبد الرحمن بدوي (١٣٣٥ - ١٤٢٣هـ ١٩١٧ - ٢٠٠٢م)- بشهادة مؤلفاته ومترجماته وتحقيقاته- من أكثر العلماء والمفكرين العرب المعاصرين خبرة بالفكر الغربي ومن أكثر هؤلاء العلماء والمفكرين إحاطة بما كتبه المستشرقون عن الإسلام. ولقد توَّج معارفه وخبراته بالاستشراق والمستشرقين بالموسوعة التي نشرها عنهم- (موسوعة المستشرقين)- بل لقد مثلت حياته الفكرية «مؤسسة» قامت على تعريف العقل العربي والمسلم بتراث الاستشراق والفلسفة الغربية. وذلك فضلًا عن علاقاته الوثيقة بكثير من رموز الاستشراق، الذين درس على أيديهم، وتتلمذ على كتاباتهم، وبادلهم الأفكار والآراء.

لذلك؛ كان الرجل شاهدًا خبيرًا على ما كتبه هؤلاء المستشرقون عن الإسلام وأصوله ومقدساته. وفي السنوات الأخيرة من حياته- والتي قضاها في الغرب- وباريس خاصة- وعندما رأى تصاعد ظاهرة «الإسلاموفوبيا»، وتزايد حملات الكراهية للإسلام، والافتراء على رموزه ومقدساته، استدعى- بخبرته العلمية والفكرية والثقافية- الجذور الغربية القديمة لهذه الظاهرة، ولم يرَ فيها- كغيره من أصحاب النظرة السطحية- ظاهرة إعلامية طارئة، وإنما رآها امتدادًا متطورًا وحديثًا لافتراءات كثير من المستشرقين والمَنَصِّرين- وخاصة اليهود منهم- على الإسلام ومقدساته ورموزه؛ فكان تصديه المتميز لهذه الظاهرة بتفنيد مقولاتها

التاريخية ضد القرآن الكريم، وضد رسول الإسلام ﷺ وهو الإسهام الذي ختم به حياته الفكرية عندما نشر- بالفرنسية- كتبه: (دفاع عن القرآن ضد منتقديه) و(دفاع عن محمد ضد المنتقصين من قدره) وترجمته الفرنسية للسيرة النبوية- سيرة ابن هشام.

وفي الكتاب الأول يعلل أسباب أخطاء- بل وخطايا- الاستشراق إزاء القرآن الكريم؛ بتسليط الأضواء على جذور هذه الأخطاء والخطايا، وأسباب هذه الافتراءات المتمثلة في أن هؤلاء المستشرقين لم يقرأوا القرآن بعيون علمية موضوعية، وإنما قرأوه بعيون يهودية أو مسيحية، توجهها تحيزات ونوايا سيئة وفي ذلك قال:

«**لقد قرأ المستشرقون اليهود- من أمثال** «**هير شفيلد**» **(١٨٥٤ - ١٩٣٤م) و**«**جولد تسهير**» **(١٨٥٠ - ١٩٢٠)** **و**«**هور فيتز**» **(١٨٧٤ - ١٩٣١م) و**«**توري**»**- القرآن قراءة يهودية. وآخرون- من أمثال** «**موير**» **(١٨١٩ - ١٩٠٥م) و**«**بيل**» **و**«**آرتر**»**- قراءة مسيحية، أو يهودية مسيحية**».

ولقد جاء كتاب الدكتور بدوي هذا «وثيقة موثقة»، تثبت هذه الحقيقة، وتفند الزيف الذي افتراه هؤلاء المستشرقون على القرآن الكريم، ومن ثم تعري هؤلاء المستشرقين من الهالات التي أحاطتها بأسمائهم وكتاباتهم آلة (العلاقات العامة التغريبية)!.

فهـؤلاء المستشرقون- على سبيل المثال- قد ذهب بهم الكذب «**فأكدوا أن محمدًا ﷺ باعتباره مؤلفًا للقرآن، قد اقتبس أغلب القصص وعددًا كبيرًا من الصور**

البيانية، وكذلك الحِكَم والأمثال من الكتب المقدسة، أو شبه المقدسة، لدى اليهود والنصارى».

ويعلق الدكتور بدوي على هذه الفرية؛ فيقول:

«ولكي نفترض صحة هذا الزعم؛ فلابد أن محمدًا كان يعرف العبرية والسريانية واليونانية، ولابد أنه كان لديه مكتبة عظيمة اشتملت على كل نصوص التلمود والأناجيل المسيحية ومختلف كتب الصلوات وقرارات المجامع الكنسية، وكذلك بعض أعمال الأدباء اليونانيين وكتب مختلف الكنائس والمذاهب المسيحية**!!**.

واعتراض ساقط آخر مما قاله هؤلاء الكتاب، وهو يعتمد على الصياح بالقول إن في القرآن انتحالًا. ويحدث ذلك عندما يذكر القرآن حقيقة عامة ذكرت في الكتب المقدسة اليهودية والنصرانية قبل ذلك، وكأنه يجب على القرآن الكريم حتى يكون بريئًا من أي انتحال أن يقول أشياءً مخالفة للعلم العام أو الإرشاد»!

ولقد تتبع الدكتور بدوي جذور هذه الافتراءات الاستشراقية على القرآن الكريم، متناولًا أشدها وأشهرها بالنقد والتفنيد؛ فقال- على سبيل المثال-:

«إن أشد الكتب هجومًا على القرآن والإسلام هو كتاب (عالم النص القرآني) الذي كتبه «وود فيجو مراش» (١٦١٢ - ١٧٠٠م) وهو عمل حافل بالأخطاء والمجادلات الساذجة اللامعقولة. وللأسف تكررت نفس هذه الأخطاء وهذه التجاوزات في كل الدراسات المتصلة بالقرآن، والتي قام بها المستشرقون الأوروبيون خلال القرنين التاليين لظهور كتاب «مراش».

حقًّا، فإنه بداية من منتصف القرن التاسع عشر يبذلُ هؤلاء المستشرقون ما في وسعهم ليُبدوا موضوعيين في كتاباتهم، وفي جعل كتاباتهم أكثر دلالة وأكثر جدية وموضوعية، وأكثر تدقيقًا في المنهج اللغوي، لكن دون فائدة؛ **ذلك لأن الدوافع الداخلية التي تضطرم بالحقد في قلوبهم ضد الإسلام وكتاب الإسلام المقدس ونبي الإسلام ظلت كما هي، بل زادت تأججًا.**

وبرغم أن هؤلاء الكتاب قد توفرت لهم أدوات فهم اللغات منذ بدايات القرن (التاسع عشر) حتى يومنا هذا، إضافة إلى توافر نشر المخطوطات؛ إلا أنهم أصروا على تقديم نظرياتهم الخاطئة من خلال تصوراتهم الزائفة للقضايا الوهمية التي طرحوها حول القرآن، وطرحوا نتائج زائفة توصلوا إليها.

إن معرفة هؤلاء المستشرقين للغة العربية من الناحية الأدبية أو الفنية يشوبها الضعف، ويمكن القول إن هذه الملاحظة تخصهم جميعًا تقريبًا.

وإن معلوماتهم جميعًا مستقاة من مصادر عربية جزئية ناقصة وضحلة وغير كافية، وهم يرمون بأنفسهم في مغامرة طرح فرضيات خطيرة وخاطئة، يعتقدون أنهم أول من توصلوا إليها دون تكليف أنفسهم عناء التقصي لدى تلك المصادر عن نفس المعضلات التي يثيرونها، إذ تطرق الكتّاب المسلمون في حقيقة الأمر لهذه الفرضيات واعترضوا عليها.

إن ما يحرك بعض المستشرقين دافع الضغينة والحقد على الإسلام، مما يفقدهم الموضوعية ويعمي بصيرتهم بطريقة أو بأخرى.

لقد كان بعض من هؤلاء المستشرقين مدفوعًا بالتبشير والتعصب المتحفز.. مثل «وليم موير» (١٨١٩ = ١٩٠٥م) و»زويمر» (١٨٦٧ - ١٩٥٢م). كما وقع

بعضهم ضحية لهَوَس مرضي سببه ذلك التعصب الأعمى المختلط بالزهو والغرور. ومنهم من يختلق أكذوبة ويصبح ضحية لتلك الأكذوبة، وهو مجبر أن يوضح بكل الوسائل حقيقة أكذوبته المزعومة.

وهدفنا هو كشف القناع عن العلماء المزعومين الذين قدموا الضلال والخداع لشعب أوروبا ولغيره من الشعوب الأخرى.».

ثم عرج الدكتور بدوي على مزاعم المستشرق اليهودي الأشهر «جولد تسيهر» (١٨٥٠ - ١٩٢٠) الذي زعم أن القرآن نقل عن أسفار العهد القديم الكثير من عقائد الإسلام وأركان الإسلام؛ فلقد زعم هذا المستشرق أن إله الإسلام هو إله إسرائيل وأن الصوم الإسلامي هو الصوم اليهودي، وأن اتخاذ الرسولﷺ بيت المقدس قبلة أولى ما كان إلا تقربًا إلى اليهود، وأن رسول الإسلام ليس إلا ناقلًا عن العهد القديم. وفي ذلك قال:

١ - «إن المفهوم التوحيدي للإله الذي عارض به محمد الوثنية العربية يتفق في مادته مع مفهوم التوحيد في العهد القديم» ويفند الدكتور بدوي هذا الزعم؛ فيقول:

(أ) هذا الزعم خاطئ؛ لأن **إله العهد القديم هو فقط إله إسرائيل، وإسرائيل اختارها الرب، بينما إله الإسلام على عكس ذلك هو** ﴿ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾ **(الفاتحة: ٢) دون تفرقة شعب عن شعب، ولم يصطفِ شعبًا بوجه خاص.**

(ب) وإله إسرائيل هو الأب بينما إله الإسلام (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ) (الإخلاص: ٣). فالتوحيد اليهودي هو توحيد قومي، أما التوحيد الإسلامي فعالمي.

٢- الصوم اليهودي والصوم الإسلامي:

ويزعم «جولد تسيهر»، ومن بعده «فنسنك» (١٨٨١- ١٩٣٩م) أن محمدًا قد أخذ الصوم عن اليهودية. وهذا قول خاطئ؛ لما يلي:

(أ) الصوم الإسلامي يستغرق شهرًا كاملًا هو شهر رمضان، وليس يومًا واحدًا، أو يومًا وليلة، كما هو الحال عند اليهود.

(ب) الصوم الإسلامي ليس مرتبطًا بأية أحداث في التاريخ الإسلامي ولا أية نكبات قد حلت بالمسلمين، ولكنه ركن أساسي من أركان الإسلام الخمسة، وشعيرة أصلية، وعلى عكس ذلك فإن الصوم اليهودي صوم ثقافي وليس مفروضًا إلا حين تتعرض الأمة للاضطهاد، وليس عندما تعيش في سلام. ثم إن الصوم كشعيرة دينية كان موجودًا في كثير من الأديان التي سبقت اليهودية. وما دام الصوم كان يمارس قبل ظهور اليهودية بآلاف السنين، فبأي حق يدعي «جولد تسيهر» أن محمدًا أخذه عن اليهودية كما لو كانت اليهودية هي أول من اخترع الصوم، ولكنه دومًا نفس الابتسار ونفس الفكرة المتسلطة هي التي جعلته يرى ذلك هو ومن على شاكلته من اليهود.

٣ – القبلة:

ويزعم «جولد تسيهر» أن محمدًا جعل بيت المقدس قبلة في الصلاة أولًا ليكسب مودة اليهود ولما لم يحصل على تأييد اليهود غيَّر القبلة متجهًا إلى البيت الحرام في مكة.

وهذا الرأي شائع عند كثير من المستشرقين، أمثال «فييل» و»موير» (١٨١٩ – ١٩٠٥م) و»جريم» (١٨٦٤ – ١٩٤٢م) و»ليون كيتاني» (١٨٦٩ – ١٩٢٦م) و»فربوهي». وهو رأي يفتقر إلى الأسس السليمة؛ **فالسبب الذي من أجله توجه محمد- ﷺ- إلى المسجد الأقصى خلال العهد المكي، هو أن الكعبة لم تكن قد طهرت من الأصنام، أو كادت؛ ولذلك كان المسجد الأقصى هو أنسب قبلة.**

وبعد كشف هذا الزيف، وتجريد «جولد تسيهر» من الهالة العلمية التي أحاطوه بها؛ عرج الدكتور بدوي على زعم آخر شارك فيه عدد كبير من المستشرقين وهو الادعاء بأن القرآن قد خلط بين مريم- أم عيسى- عليهما السلام- وبين مريم أخرى- هي أخت موسى وهارون- عليهما السلام- جاهلًا ومتجاهلًا ما بينهما من قرون!

«فلقد زعم «جريم» (١٨٦٤ – ١٩٤٢(و»هورفيتز» (١٨٧٤ – ١٩٣١م) و» فنسنك» (١٨٨١ – ١٩٣٩م) و»بلاشير» (١٩٠٠ – ١٩٧٣) و»جود فروا ديمومبين» (١٨٦٢ – ١٩٥٦م) و»باريت»؛ أن القرآن قد خلط بين مريم- أم عيسى- وبين أخت هارون وموسى ﴿ يَٰٓأُخۡتَ هَٰرُونَ ﴾- مريم: ٢٨.

بينما هذه العبارة القرآنية لا تعني سوى «يا سليلة هارون» فالاتهام بالزنا، الذي رمى به اليهود مريم أم المسيح أصبح أكثر شناعة قياسًا إلى أنها من عائلة مقدسة. ويؤكد «لوقا» هذا النسب؛ لأن مريم قريبة الياصابات أم يوحنا المعمدان. كما يؤكد «هيوليت» أن الياصابات بنت خالة مريم، كما تؤكد المصادر المسيحية هذه القرابة.

وبهذه الطريقة فهمه يهود ونصارى المدينة في الجزيرة العربية.

ومن وجهة النظر اللغوية، فإن استعمال أخ أو أخت أو يا أخا أو يا أخت وبعدها اسم عشيرة أو قبيلة أو بلد يكون بمعنى يا سليل هذه العشيرة أو هذه القبيلة أو البلد، وهو استعمال كان وما يزال شائعًا في تاريخ اللغة العربية، وقد أشار إليه الطبري (٢٢٤ - ٣١٠هـ ٨٣٩ - ٩٢٣م)، وتبعه كثير من المفسرين المسلمين، وقد ذكر لذلك أمثلة عديدة.

وهذه الحجة القاطعة تبعها «جورج سال» (١٦٩٧ - ١٧٣٦م) في الترجمة الإنجليزية للقرآن سنة ١٧٣٤م، فأكد أن من المستحيل أن يقع القرآن في هذا الخلط بين مريم أم عيسى ومريم أخت موسى وهارون؛ لأن هذه الفارقة تكون- حسب هذه الألفاظ- متعارضة مع كثير من المواضع القرآنية، ويبدو فيها محمد على دراية تامة بأن موسى يسبق عيسى بعصور عديدة.

لذلك كان من الغريب أن نجد أصحاب هذا الزعم يكررون نفس الاتهام دون أي دليل ودون أن يتحملوا عناء مناقشة الحلول التي اقترحها المفسرون المسلمون وأيدها بعض الكتاب الأوروبيين، أمثال «رولاند» و»جورج سال». وعندهم أن هذا الاتهام حكم مسبق لا دليل عليه.

ويمكن أن نفهم مثل هذا الموقف من قساوسة ورجال دين ومبشرين، مثل يوحنا الدمشقي، ونيكولاي كوزي، وجود نيولو وغيرهم، لكننا لا نفهمه عندما يتعلق الأمر بعلماء يفترض فيهم الموضوعية وعدم الانحياز!.».

وذهب الدكتور بدوي فضرب الأمثلة على بلوغ مزاعم بعض المستشرقين درجة «العبث»؛ فقال:

«لقد بلغت بعض مزاعم المستشرقين حد العبث. ومن ذلك دعوى «ريتشارد بيل»:

(أ) أن كلمة نبي كلمة مدنية.

(ب) وأن إبراهيم أصبح نبيًّا في المدينة فقط.

(ج) وأن كلمات: إسلام، مسلم، والاستعمال الديني لكلمة أسلم تنتمي إلى العهد المدني.

ولكن هذه القضايا كاذبة؛ لأن كلمة نبي موجودة في السور المكية: الأنعام، هود، يوسف، إبراهيم، الحجر، النحل، مريم، الأنبياء، الشعراء، العنكبوت، ص، الشورى، الزخرف، الذاريات، النجم، الأعلى.

وكلمات إسلام، مسلم، (والجمع مسلمون) موجودة في ٢١ سورة مكية، ولو طبقت هذه القاعدة- هذا الزعم- لكان معناها إضافة ٤٤ سورة من العهد المكي إلى العهد المدني. وهذا هو العبث بعينه عند كل الباحثين»!

وأمام محاولات بعض المستشرقين، إعادة ترتيب سور القرآن وآياته؛ قطع الدكتور بدوي بأن الترتيب القرآني- صاحب السياق المعجز- إنما هو صنع إلهي؛ فقال:

«لقد رتب القرآن في كتاب واحد في حياة النبي، والجمع الذي تم في عهد أبي بكر يشبه جمع الوثائق الخاصة بنص معين حتى لا تندثر، وهذا مشابه لما نفعله اليوم بعمل طبعة محققة على مخطوطات كاملة، فنجمعها مع الاستشهادات والأوراق المبعثرة».

وضرب الدكتور بدوي الأمثال على بلوغ بعض المستشرقين حد التعصب الأعمى إزاء القرآن الكريم وذلك من مثل ماكتبه المستشرق «مارتينيو الفونسو فيفالد» الذي قال: «إن كتاب محمد لا ينبغي أن يُقرأ، بل على العكس ينبغي أن يُهان، ويُسخر منه ويُلقى في النيران حتى لا نجده في أي مكان»!!

وبعد أن فند الدكتور بدوي- عبر فصول كتابه وصفحاته- الزيف الذي ادّعاه المستشرقون اليهود والمسيحيون على القرآن الكريم مبرزًا أخطاءهم وخطاياهم، عندما قرأوا القرآن بعيون يهودية ونصرانية، وبسوء نية مسبقة. لم ينس- وهو العالم الذي تخلق بأخلاق الإسلام وفقه منهاج القرآن ﴿لَيۡسُواْ سَوَآءٗۗ﴾ (آل عمران: ١١٣)- أن يشير إلى جهود فريق آخر من المستشرقين، لم يحرمهم رفضهم للقرآن والإسلام من الموضوعية التي جعلتهم- وهم على دياناتهم- يشهدون للقرآن والإسلام.

وفي هذا المقام ضرب الدكتور بدوي بعض الأمثلة:

- فالمستشرق «رولاند أدريان» (ت ١٧١٨م) قد تعجب من الافتراءات الاستشراقية الكثيرة على القرآن؛ فكتب يقول:

«إنه لو كان الإسلام كما وصفه هؤلاء المهاجمون المسيحيون الأوروبيون، فليس من المعقول أن كثيرًا من الناس يمكن أن يعتنقوا دينًا عبثيًا، ولا يمكن أن يفهم أن أتباع محمد كلهم أغبياء، وحمقى، كما أنه ليس مسموحًا لنا أن نشك ونحن نرجع إلى آثار وكتابات هذه الملة، والتي أخرجت عبقريات وعظماء لم يرَ العالم مثيلًا لها في

أي شعب آخر، إن لم نقل إن العرب والذين ولدوا بفضل هذا الدين امتلكوا ناصية العلم والفنون الجميلة لقرون عديدة، لا سيما القرن العاشر، بينما ترك المسيحيون كل شيء يذبل ويموت ويتبلد في غربنا.

يجب أن أعترف بكامل اليقين، بعد دراسة عقلانية للديانة المحمدية، أنني وجدت لمحمد وجهًا مختلفًا تمامًا عن الذي قالوه عنه، مما ولّد عندي الرغبة في تعريف العالم به وبالألوان التي تناسبه.

لنتكلم بصراحة، فإننا ليس لدينا عن الدين المحمدي إلا أكاذيب، وهذا ما دفعني لاتخاذ قرار، ليس فقط لقول الحقيقة باختصار فيما يخص (العقيدة)، ولكن أيضًا لتصحيح بعض ما قيل من خطأ في هذا الصدد».

والمستشرق «مراكشي» (١٩١٢ – ١٧٠٠)- الذي قام بترجمة القرآن الكريم- قد كتب في مقدمته لترجمته هذه مقارنًا بين القرآن والإنجيل، ومفضلًا- رغم أنه لاهوتي مسيحي- القرآن على الإنجيل، والإسلام على المسيحية؛ فقال:

«إن الإسلام قد احتفظ بكل ما هو أكثر عقلانية واحتمالًا في المسيحية، وبكل ما يبدو في نظرنا موافقًا لقانون وسنة الطبيعة، وقد استبعد من عقيدته جميع ألوان الغموض الموجودة في الإنجيل، والتي تبدو لنا غير معقولة، وغير مفهومة، كما أنه استبعد من الأخلاق كل المبادئ المتزمتة والتي يصعب على الناس تطبيقها، مما يجعل الوثنيين اليوم يشعرون أنهم أكثر ميلًا إلى التنكر لوثنيتهم واعتناق الإسلام بصدر رحب، واعتناق الشريعة المحمدية أكثر من الشريعة الإنجيلية.

لقد اعتقدت دائماً أن القرآن والإنجيل حين يعرضان على غير المؤمنين فإنهم يفضلون القرآن على الإنجيل، يجب أن لا نشك في أن كتاب محمد لا يقدم للعقل أفكارًا يصعب على العقل فهمها.. فمثلًا لا يوجد إلا إله واحد حكيم قدير، خالق الأشياء كلها ومدبرها، ومخالف للحوادث، ويجب أن يُصلَّى له بخشوع، وأن يكون الإنسان متسامحًا مع الفقراء، ويؤدي مناسك الحج، ويطهر بدنه بالصيام، ويحافظ على العدل والوسطية وطيبة القلب والشفقة، وكذلك كل الفضائل السهلة الأخرى، فلا يجوز أن يُؤذَى إنسان، بل يجب أن يُحمى من السرقة والقتل والزنا وأي جريمة أخرى أيًّا كانت، ويجب أن يحتقر كل ما في الدنيا باعتباره عابرًا وغير ثابت، ويستمسك فقط بالأعمال الصالحة التي لا يضيع أجرها، وسيكون لنا في النهاية يوم نعود فيه إلى الله لنجزى على ما فعلنا، فالطيبون سيجدون في السماء نعيماً مقيماً وما يشتهون، وسيذوق الأشرار في جهنم عذابًا لا نهاية له.

كل هذه المبادئ وكثير غيرها، تنتشر في القرآن بطريقة مفهومة وواضحة أكثر من المبادئ الإنجيلية.

ومن ناحية أخرى، إذا سمع أحد الوثنيين كلام أحد المبشرين أن الإله الحق الواحد والذي يتكلم عنه هو واحد وثلاثة، وأن الإله حل في رجل، وأنه فقير، وأنه عانى وصلب ومات ودفن، وكان هو نفسه معجزة، وفي سر القربان المقدس أن سر التوبة ضروري مطلقًا، وأن الزواج الآحادي لابد منه، وأن الرباط المقدس لا ينفصم، وأن الحياة يجب أن تكون صليبًا متصلًا، وأنه يجب أن يحسن الإنسان إلى أعدائه، وأن السعادة الحقة تكمن في أشياء لا تراها العين، ولم تسمعها الأذن، ولم تخطر على قلب الإنسان، وحِكَم أخرى مشابهة لا تكون في متناول السمع الإنساني، أو تكون

صعبة جدًّا إن لم تكن مستحيلة بالنسبة لحياتنا وحماقتنا الطبيعية؛ فأي وثني سيسمع هذه الأشياء ويقارنها بمذهب القرآن، انظر إلى أي جهة سيتجه؟. إنه سيتوجه حتماً ناحية الإسلام. إن غير المؤمنين يفضلون محمدًا، ويعتنقون دينه من كل قلوبهم[(١)].

تلك إشارات- مجرد إشارات- لبعض ما حواه هذا الكتاب الفذ (دفاع عن القرآن ضد منتقديه) الذي كتبه الدكتور عبد الرحمن بدوي- بالفرنسية- سنة ١٩٨٩م والذي ترجم إلى العربية سنة ١٩٩٩م والذي تتزايد أهميته مع تصاعد ظاهرة «الإسلاموفوبيا» في الغرب، تلك التي تتسرب دعاواها ومزاعمها إلى دوائر الغلو العلماني في عالم الإسلام!

• وفي الكتاب الثاني (دفاع عن محمد ضد المنتقصين من قدره) يواصل الدكتور بدوي الكشف عن دور الاستشراق في التأسيس لظاهرة «الإسلاموفوبيا»؛ فيقول: «خلال تتبعي للمفاهيم التي يتبناها الأوروبيون حول نبي الإسلام محمد، انتابني الذهول من جهلهم المطبق، وعدوانيتهم الواضحة، وأحكامهم المسبقة، المتأصلة، وتحزبهم الطاغي ضد خصومهم، وهذا لا ينطبق فحسب على الشعب الجاهل والساذج، ولكنه ينطبق أيضًا على أكبر علمائهم وفلاسفتهم ورجال الدين والمفكرين والمؤرخين، حتى أنه خلال القرون التي شهدت انطلاق الفكر الأوروبي من القرن الثاني عشر وحتى القرن السابع عشر، لم يكن لدى أي من هؤلاء المفكرين

---

(١) د. عبد الرحمن بدوي (دفاع عن القرآن ضد منتقديه) ص ٢٣، ٢٤، ٦-٨، ٣٣، ٧٥ -٧٩، ١٨٩، ١٩٠، ١٢٦ -١٢٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٥٣، ١٥٤. ترجمة: كمال جاد الله. طبعة الدار العالمية للكتب والنشر ـ القاهرة سنة ١٩٩٩م.

الشجاعة في تحري المعرفة الحقة والموضوعية عن الإسلام ومؤسسه، فلا «ألبرت الكبير» (١١٩٣ – ١٢٨٠م) ولا «توماس الأكويني» (١٢٢٥ – ١٢٧٤م) ولا «روجربيكون» (١٢١٤ -١٢٩٤م)- في القرن الثالث عشر-، ولا «فرنسيس بيكون» (١٥٦١ – ١٦٢٦م) ولا «بسكال» (١٦٢٣ – ١٦٦٢م) ولا «اسبينوزا» (١٦٣٢ – ١٦٧٧)- في القرن السابع عشر-؛ لم يحاول أي من هؤلاء أن يبذل جهدًا لفهم الإسلام، مع أنهم كانوا يعرفون- بشكل أو بآخر- الفلاسفة والعلماء العرب، ولم يدخروا وسعًا في مهاجمة آرائهم ودينهم.

وقد شهد «رينان» (١٨٢٥ – ١٨٩٢) على تحامل أبناء جنسه وملته من المستشرقين على محمد؛ فقال: «لقد كتب المسيحيون تاريخًا غريبًا عن محمد. إنه تاريخ يمتلئ بالحقد والكراهية له، لقد ادعوا بأن محمدًا كان يسجد لتمثال من الذهب كانت تخبئه الشياطين له. ولقد وصمه «دانتي» (١٢٦٥ – ١٣٢١م) بالإلحاد في رواية الجحيم- (الكوميديا الإلهية)-، وأصبح اسم محمد عنده، وعند غيره، مرادفًا لكلمة كافر، وزنديق. ولقد كان محمد في نظر كتّاب العصور الوسطى تارة ساحرًا، وتارةً أخرى فاجرًا شنيعًا، ولصًّا يسرق الإبل، وكاردينالًا لم يفلح في أن يصبح «بابا» فاخترع دينًا جديدًا اسمه الإسلام؛ لينتقم به من أعدائه، وصارت سيرته رمزًا لكل الموبقات وموضوعًا لكل الخطايا الفظيعة».

وحتى في أيامنا هذه، لاحظت أنه لا تزال عند القساوسة في بلاد الإسلام نفس آراء «بيير باسكاسيو» (١٢٢٨ – ١٣٠٠م) إبان القرن الثالث عشر.

لقد زعم الراهب الدمانيكي «ريكالدو مونتكروس» (١٢٤٣ – ١٣٢٠م) أن الملهم لمحمد هو الشيطان. وحرف الحديث الوارد عن النبي ﷺ والذي يقول: «إن

القرآن نزل على سبعة أحرف» إلى «نزل القرآن من سبعة رجال، وأن هؤلاء الرجال هم: «نفل» و«يمن» و«عمرة» و«إليسار» و«أسيرين» و«سبثير» و«ابن عمر». وهذا تحريف لحديث القراءات السبعة.

ولقد لخص «داكونا» هذا الخلط الكبير الذي وقع فيه الأوروبيون لمدة أكثر من أربعة قرون، فقال: «في الواقع، إن السيد محمد ومستشاروه يأخذ أحيانًا شخصية «بحيرى»، ومرة أخرى شخصية «ورقة بن نوفل»، ومرة يبدو مؤمنًا مدافعًا عن المسيحية، ومرة أخرى هرطقي أرياني أو يعقوبي أو نسطوري- حسب الرواية- وهو يعمل ليستجدي عطف أتباعه الذين أبعدوه. وحسب رواية أخرى يعمل على الثأر لنفسه، كما أنه دائماً راهب، أو بطريرك، أو كاردينال. أما اسمه فهو «بحيرى» أو «سيرجيوس». كما أن محمدًا نفسه يقدم لنا مرة على أنه وثني، ومرة أخرى على أنه مسيحي يُدعى «أوكين»، أو «بلاجيوس» أو «نيقولا»، وهو ساحر، وأمي، وعالم من بولونيا، وقد جاء من القسطنطينية، ومن أنطاكية، أو من أزمير، أو من مناطق وثنية أخرى، أو من مناطق مسيحية. وهو مرة عربي، ومرة إسباني ومرة أخرى روماني من عائلة كولونا، ومرة يختلط اسمه باسم معلمه، ومرة يكون هو الراهب أو المطران الذي كان على وشك أن يصبح «بابا».

ولقد استخلصت ضد محمد وأصحابه ترسانة من الشتائم فقدت معناها، مع سخريتها اللاذعة.

وحتى «فرنسيس بيكون» (١٥٦١ - ١٦٢٦م)، وهو داعية المذهب التجريبي الشهير، يقول- في مقاله «الخديعة»-: إن محمدًا قال للعرب ذات يوم: إنه يستطيع

أن ينادي الجبل ليأتي إليه، وقد كان الجبل بعيدًا، ولكن لما لم يتحرك الجبل ليأتي إليه، قال محمد لهم: «إذا كان الجبل لم يأت إلى محمد؛ فإن محمدًا سيذهب إلى الجبل».

والسؤال هو: كيف لرجل يدعي أنه يقيم أسس المنهج التجريبي وقواعده أن يعتقد في حقيقة تلك الفرية المختلقة؟!».

«وللأسف، فإن بعض السفهاء يرددون تلك الأسطورة حتى يومنا هذا»!

ويعلن الكاتب الهولندي، «أدريان رولاند» (١٦٧٦ - ١٧١٨م)- الذي كان عاقلًا في عداوته للإسلام: «إنه لم توجه إهانات إلى أي دين بقدر ما وجهت إلى الإسلام».

وإن أغلب هؤلاء الكتّاب- الذين نمدحهم بحماس- قد هاجموا دين محمد بأقل مما هاجموا أوهامهم. وقد وقعوا فيما نسميه السفسطة العادية، وهي الجهل بالقضية المطروحة، أي إثبات ما ليس من المفيد إثباته، ومهاجمة الآخرين بشعور من الوهم عن عقلياتهم.

ولقد رأيتني مضطرًّا للدفاع عن هذا الدين، خاصة في الأشياء التي نسبت زورًا وبهتانًا إليه، والتي تُخجل وجهَ الحقيقة حينما تعتمد على الأكاذيب التي لا تستند إلى أي شيء من الشرعية، وقد ألحقت بالمسلمين أوصافًا كثيرة، مثل: «خرقاء»، «أفظاظ»، «حمر وحشية»، «مجانين»، «مغفلين»، وحتى «شياطين».

وذلك حتى نكون في حالة جيدة ووضع سليم، نحن المسيحيين، في حوارنا مع المسلمين بطريقة منطقية، ومقنعة، وحتى نهاجمهم من الآن فصاعدًا بشكل أكثر وضوحًا وثقلًا بعدد من الحجج والأدلة..».

وهكذا، فإن «رولاند» يضع نفسه في عداوة مع الإسلام، ولكنها عداوة عالم ذكي، بدلًا من المنتقصين من قدر الإسلام وهم كاذبون حمقى.

● ويعترف الأوروبيون- الذين يعادون الإسلام- بالحرية الدينية، التي ضمنها الإسلام لأصحاب الديانات الأخرى في المجتمعات الإسلامية؛ فيقول الأب «رينودو»- صاحب كتاب (بطارقة الإسكندرية)-: «قديمًا كان مسموحًا للنصارى الشرقيين بعرض دينهم بطريقة عامة، شفويًّا، أو كتابة، ولهذا ظهرت كثير من المساجلات مدونة في المكتبات، ومنها:

١- مساجلة إبراهام الترهاني مع عبد الرحمن.

٢- مساجلة بين رجلي دين ويهودي اسمه غزيم.

٣- مساجلة إيلي، رئيس أساقفة نزيب، في ديار بكر بآسيا، مع الوزير أبي القاسم بن حسين المغربي.

٤- مساجلة عيسى بن زرعة مع أبي بكر البلخي.

٥- مساجلة أخرى لأبي قرة، وهي نوع من المؤتمر الدعوي للدين المسيحي جرت في حضرة الخليفة المأمون.

٦- مساجلة أخرى عن التثليث والتجسيد عقدت في القاهرة سنة ٦٣٩هـ ١٢٧٩م قام بها رجل يسمى ابن العسال.

٧- مساجلة أخرى مع راهب ووزير أحد أمراء إفريقيا، وقد كتبها رجل نسطوري.

٨- مساجلة أخرى مع راهب آخر يسمى «إجشنا»، من مدينة مرو، عاصمة خراسان.

٩- وأخيرًا محاورة بين راهب جديد ورئيسه، متعلقة بعبثية نبوة محمد، مع دحض للقرآن».

لقد اعترف الأعداء العقلاء- من المستشرقين- بهذه الحرية الدينية، التي سجلتها هذه الوثائق في المجتمعات الإسلامية. وما كان لهم أن ينكروا هذه الوثائق ودلالاتها، لكنهم لم يقارنوا بين ذلك وبين ما عاشوه في حضاراتهم من حروب دينية، داخل النصرانية الأوروبية، بين الكاثوليك والبروتستانت، تلك التي أبيد فيها- باسم الحرب المقدسة- ٤٠٪ من شعوب وسط أوروبا!!

وبعد حقائق هذا الزيف الذي صنعه الاستشراق الغربي بصورة الإسلام، وصورة نبيه، والتي بلغت حد السفه العبثي، والعبث السفيه؛ يرصد الدكتور عبد الرحمن بدوي العناوين الكبرى لافتراءات الغرب على رسول الإسلام، والتي بلغت أقصى درجات المبالغة الساقطة، والسفه العلمي، والحقارة والدناءة؛ يرصد هذه الافتراءات، ويصنفها في موضوعات ثمانية:

- ١ -

أولاها: زعم عدد من المستشرقين.

مثل « شبرنجر» (١٨١٣ – ١٨٩٣م):

(أن محمدًا كان مصابًا بالهيستيريا، وحتى الصرع).

وفي الرد على هذا الافتراء- من الأعداء العقلاء- يقول «تور أندريا» (١٨٨٥ – ١٩٤٧م):

«إن الحالة التي كان عليها محمد إبّان نزول الوحي لا يمكن أن توصف بأنها حالة مرضية، إن لم توصف بأنها إلهام لكثير من العبقريات الأدبية والدينية، بدعوى أنها تظهر في أشكال واضحة وتنبع من مكان واحد.

ويقول «فرانتس بول» (١٨٥٠ – ١٩٣٢م): «**إننا لابد أن نصل إلى فهم كامل لشخصية محمد عندما ندقق فيما كانت عليه حالته في الفترة الأولى من ظهوره في مكة، وقد كان على خلق عظيم وشخصية مستقيمة، ونموذجية بشكل يسترعي الانتباه.**

إن محمدًا كان صادقًا عندما قال: إنه يتلقى الوحي؛ لأنه كان مقتنعًا تمامًا برسالته؛ حيث اعتقد اعتقادًا جازمًا أنه يسمع صوتًا من أعلى يتلو عليه القرآن.

وقال «موريس جود فرو اديمومبين» (١٨٦٢ – ١٩٥٦م): **(لقد رأى آخرون في محمد إنسانًا مصروعًا، وعرّفوه بأنه كاذب وغير مسئول.**

لكن الصرع يسلب ذاكرة المريض، بينما القرآن كتاب معتبر، ويدل على انتباه وفصاحة.».

وهكذا نرى أن قضية إصابة محمد بالهيستيريا والصرع قد تخلى عنها المستشرقون منذ بداية القرن العشرين، ولم يعودوا يتكلمون عنها إلا كذكرى تاريخية.

ونحن إذا عرضنا هذه الفرية- فرية الهيستيريا والصرع- على العلم؛ فإننا نجد:

١- أن المصاب بالهيستيريا قابل للتأثر مع اتجاه للتشبه بالأمراض العضوية، بينما يتفق كل كتّاب السيرة المسلمون على التأكيد على صلابة وقوة احتمال واستقرار نفسية محمد أمام كل العوامل الخارجية، وقد كان ذا سلوك حازم بما لا يدع مجالًا للشك.

٢- إن المصاب بالهيستيريا يخاف من الانزعاج، ويسير في سلوكه تبعًا لسلوك الآخرين، بينما لم يكن لدى محمد أي خوف من أن يزعجه أعداؤه. ولقد كانت حياته منذ نزول الوحي كفاحًا مستمرًا لم تخل من الاهتمامات. وأي محارب مثابر لا يمكن أن يوصف بأنه يخاف من الانزعاج.

٣- إن شخصية المصاب بالهيستريا شخصية متقلبة وفجة، مع أنانية مفرطة، وحاجة إلى الحماية تظهر بوضوح، وكل هذا أبعد ما يكون عن شخصية محمد حسبما تورد شهادات معاصريه. فلقد كان لمحمد شخصية قوية في صلابة الصخر، وكان دائمًا ثابتًا، كما تشهد علاقته بأصحابه على إيثار لا ينقطع في أشد حالات حياته خصاصة، وحتى صار كرمه ورحمته تجاه أعدائه الذين اضطهدوه كثيرًا؛ مضرب الأمثال.

٤- إن المصاب بالهيستيريا يؤلف عن نفسه قصة، ويضخم تفاصيل حياته اليومية، ويبتكر بسهولة بعض الذكريات، ويعطي من حوله إحساسًا بعدم صدقه في حديثه أو حركاته. وهذه الأشياء متناقضة تمامًا مع سلوك محمد، فلقد كان يسمى دائمًا «الصادق الأمين». ولم يتحدث عن تفاصيل حياته اليومية، ولم يؤلف أو يتظاهر بشيء غير حقيقي أمام الناس.

ومن باب أولى فإنه لم يكن مصابًا بالصرع؛ حيث أعراض الصرع تظهر بقوة وبعنف وبوضوح، وفي الواقع لم يروَ عن محمد حدوث أي أزمة من أزمات الصرع؛ حيث لم يحدث له أن فقد التركيز، أو حدثت له تشنجات شاملة، أو أي أزمة استمرت لساعة أو ساعتين، ولم تحدث له أزمة كان يمكن أن يفقد فيها السيطرة على بوله، وأخيرًا لم يحدث له أن فقد الذاكرة..».

وبحلول النصف الثاني للقرن التاسع عشر كان التحليل النفسي هو الموضة السائدة، وكانوا يفسرون العبقريات العظيمة بالجنون. وكان يكفي أن يكون الإنسان أعلى من سواد البشر ليوصف بالجنون وقد وصل هذا الاتجاه إلى منتهاه مع «فرويد» (١٨٥٦ – ١٩٣٩م) وتلامذته ولقد كتب «ماكس نوردو» (١٨٤٩ – ١٩٢٣م) كتابه: (الانحطاط) سنة ١٨٩٢م مضيفًا صفة الجنون على كل العبقريات العظيمة وبنفس الروح كتب (شبرنجر) هذا الذي كتبه عن النبي محمد».

- ٢ -

والفرية الاستشراقية الثانية على رسول الإسلام، هي دعوى: (أنه صوفي)

وبشكل عبثي، وحتى يتخلى هؤلاء المستشرقون عن تلك الدعوى القائمة على غير أساس من أن محمدًا كان مصابًا بالهستيريا أو بالصرع، بحثوا عن تفسير آخر لحالات النبي قبل وأثناء نزول الوحي. وهذا التفسير الآخر يستند إلى اعتبار محمد صوفيًّا.

وكان أول مستشرق يعتمد ذلك التفسير هو «لويس ماسينيون» (١٨٨٣ – ١٩٦٢م) في رسالته «مقال عن أصل المعجم الغني للتصوف الإسلامي» ١٩٢٢م.

ولكن محمدًا لم يكن صوفيًّا على طريقة «الحلاج» (٣٠٩ هـ – ٩٢٢م) و«البسطامي» (١٨٨ – ٢٦١ هـ ٨٠٤ – ٨٧٥م) أو «ابن عربي» (٥٦٠ – ٦٣٨ هـ ١١٦٥ – ١٢٤٠م)، ولا حتى على طريقة «الغزالي» (٤٥٠ – ٥٠٥ هـ ١٠٥٨– ١١١١م) أو «الجنيد» (٢٩٨ هـ ٩١١م)؛ **ولكن تصوفه كان عبارة عن زيادة في تقوى الله، مع الاحتفاظ بالشعور دائمًا، وإلا لما كان من الممكن أن يكون هذا المنظم العظيم لدولة كبيرة، ولا هذا المخطط الكبير للحروب، ولا هذا الساسي العظيم في تصريف شئون الدولة، ولذلك فمن المستحيل أيضًا أن نقارن تصوفه بأي تصوف آخر عبر التاريخ.**

إن التصوف عند محمد كان محدودًا في نطاق الزهد والنسك المعتدل، والخلو الروحي في غار حراء، والصلوات التهجدية طوال الليل، والصيام».

-٣-

والفرية الاستشراقية الثالثة هي دعوى: (حسّيّة الرسول وشهوانيته)

وفي ذلك كان حديث المستشرقين عن تعدد زوجاتهﷺ:

وفي تفنيد هذه الدعوى؛ يأتي الحديث عن تعدد الزوجات في التاريخ..

فلقد سمحت شريعة موسى بالتعدد، وكان لإبراهيم زوجتان- على الأقل- سارة وهاجر. وقد تزوج يعقوب بأختين في وقت واحد، كما كان له كثيرات مِلك اليمين، هن إماء زوجاته. كما كان ضمن القضاة كثير من المعددين، وقد اتخذ داود نساء أو سراري بأورشليم، وولدْن له بنين وبنات، وكان لسليمان عدد كبير من النساء الأجنبيات، وكان له سبعمائة زوجة وثلاثمائة أَمَة. وكان اتخاذ عدد كبير من الزوجات والسراري عادة عند كل الملوك السابقين على «جودة» و»إسرائيل». وخلال العصور الوسطى كان التعدد مباحًا عند اليهود ولم يترك اليهود التعدد حتى بعد تحريم السريين في مؤتمر الإصلاح الذي عقد في فلادلفيا سنة ١٨٦٩م.

وبالنسبة للرسولﷺ..

فلقد استمر زواجه بخديجة- التي كانت تكبره في العمر بخمس عشرة سنة- ٢٤ عامًا- أي حتى تجاوز الخمسين من العمر، وحمل هموم الدين والدنيا.

ولقد تزوج سودة بنت زمعة، بعد موت خديجة بشهرين، وهي أرملة عجوز متقدمة في السن، لا أرب لها فيما تريده النساء من الدنيا، وذلك لترعى بناته السبع.

ثم تزوج بعائشة، وهو في الثالثة والخمسين من عمره- أي قبل وفاته بتسع سنين.

وكان الهدف من زيجاته المتعددة:

أ - إما تقوية أواصر المحبة بينه وبين كبار الصحابة- عائشة بنت أبي بكر.. وحفصة بنت عمر.

ب - وإما للارتباط بكبرى القبائل العربية- مثل جويرية بنت الحارث رئيس قبيلة بني المصطلق وميمونة بنت الحارث، من قبيلة بني هلال- وكان هذا الزواج سببًا في إسلام خالد بن الوليد. وكانت ميمونة خالته.

ج - أو ليحمي الأسيرات اللاتي كن يتمتعن بمكانة عالية في قومهن- مثل ريحانة بنت زيد بن عمر وصفية بنت حيي بن أخطب وأم حبيبة بنت أبي سفيان.

د - وأخيرًا؛ ليحفظ مركزًا اجتماعيًّا لامرأة، وتلك حالة زينب بنت جحش بنت أمامة بنت عبد المطلب عمة النبي.

وهي بواعث لا تدخل في نطاق الشهوانية الجنسية؛ فلقد كان محمدًا نبيًّا متفردًا وغير عادي- كان نبيًّا ومؤسس دولة سياسية.

ولهذه الأسباب لم يطلّق أيًّا من زوجاته؛ لأن الطلاق كان لابد أن ينتج عنه فصم رابطته بالقبيلة أو الشخص القوي الذي تنتمي إليه المرأة المطلقة.

ولذلك كان هذا الحد من التعدد خصوصية له دون المؤمنين. لقد تفرد بين الأنبياء كمؤسس دولة، كما كان آخر الأنبياء. يقوم الليل إلا قليلًا، وفيه يرتل القرآن ترتيلًا؛ لأن الله قد ألقى عليه حملًا ثقيلًا..».

-٤-

والفرية الرابعة، التي احتشد المستشرقون حولها يذرفون الدموع، هي موقف النبي ﷺ من اليهود بالمدينة المنورة.. أي (محمد واليهود)

فلقد احتشد المستشرقون، فأقاموا مناحة ذرفوا فيها الدموع على يهود المدينة، متهمين النبي بظلمهم والعدوان عليهم وركزوا افتراءاتهم- بالخصوص- على موقف الرسول من:

أ – يهود بني قريظة.

ب – وغزوة خيبر.

ج – وقتل كعب بن الأشرف.

د- وقتل أبي رافع بن أبي الحقيق.

ولقد تناسى هؤلاء المستشرقون- وأغلبهم يهود أو متهودون- أن كل الإجراءات التي اتخذها النبي ضد اليهود، سواء كانت فردية أو جماعية، كانت تمليها اعتبارات حربية. **فيهود المدينة منذ وطئتها قدم النبي حاربوه حرب تخريب، وحربًا دينية وعقائدية، وحرب أعصاب، وأخيرًا حربًا مسلحة قصيرة**؛ فقد حاولوا أن يؤلبوا القبائل العربية المحاربة على محمد والإسلام وعاصمته المدينة، بالمؤامرات والمال والسلاح، وعرّضوا الأمة الإسلامية الناشئة للمخاطر المتواصلة. وحتى يحافظ النبي على نفسه ودينه لم يكن من الممكن أن يظل مكتوف الأيدي أمام الخطر اليهودي. ويا لتعاسة من يرى مثل هذا الخطر ولا يسرع لاستئصاله بشتى الطرق!.

والدموع التي يذرفها المستشرقون على مصير اليهود في مختلف حلقات صراعهم مع النبي لا تنم إلا عن نفاق بواح؛ لأنهم عندما يتعلق الأمر ببلادهم لا يذرف أي منهم دمعًا في الظروف المشابهة لتلك الظروف.

إن أيًّا من الإجراءات التي اتخذها محمد لم يكن بدافع ديني أو عنصري، ولا حتى بدافع اقتصادي كما يحلو لبعض المستشرقين أن يذكروه، ومما يدل على ذلك أن القيمة التي حصّلها المسلمون من وراء ذلك كانت تافهة، وفي بعض الأحيان لم تكن توجد غنيمة.

وفيما يتعلق بالصراع مع بني قريظة:

ففي شهر شوال سنة ٥ هـ - مارس سنة ٦٢٧م.. ذهبت جماعة من اليهود من بني النضير وبني وائل إلى القرشيين بمكة، وأغروهم بحرب رسول الله؛ قائلين: «نحن معكم عليه حتى نستأصل شأفته». فقال لهم أهل مكة: «يا معشر يهود، إنكم أهل الكتاب الأول، وأنتم أهل للحكم بيننا بين محمد، فمن على الحق، ديننا أم دين محمد؟» فرد عليهم اليهود: «دينكم خير من دينه وأنتم على الحق دونه».

وعندما سمع القرشيون ذلك تهللت أساريرهم، وتحفزوا لقبول ما عرضوه عليهم من حرب رسول الله ﷺ وأبرموا اتفاقًا فيما بينهم، وتواعدوا على الحرب.

ثم رحل هؤلاء اليهود، وذهبوا إلى قبيلة غطفان- وهي من بطون قيس بن عيلان- وأغروهم بحرب الرسول؛ قائلين لهم: «سنكون معكم نحن وقريش».

ثم إن حيي بن أخطب اليهودي ذهب إلى كعب بن أسد، زعيم بني قريظة، ودعاه إلى نقض حلفه مع النبي ومساعدة قريش وبني غطفان عندما يأتون ويهاجمون المدينة، فنقض كعب بن أسد- باسم يهود بني قريظة- عهده مع النبي.

ولقد حكم «مكسيم رودنسون» (١٩١٥ – ٢٠٠٤م)- وهو مستشرق يهودي- بعدالة المصير الذي أصاب يهود بني قريظة، وقال: «**لقد كانت مذبحة بني قريظة من ناحية أخرى ومن وجهة نظر سياسية أمرًا مفروضًا، فقد كان بنو قريظة يمثلون خطرًا دائمًا على المدينة، وكان تركهم يرحلون يقوي مركز المؤامرات المضادة للمسلمين في خيبر، والموتى فقط هم الذين لا يعودون، وقتلهم من الممكن أن يساهم في إضعاف الروح المعنوية لدى الأعداء، وقد كان الحل الذي اختاره محمد هو الأمثل من الناحية السياسية، ونعلم جيدًا أن السياسيين لا يقبلون الاعتبارات إلا عندما تصبح لديهم عوامل سياسية مفيدة، أو عندما لا يستطيعون أن يفعلوا غير ذلك**».

وفيما يتعلق بغزوة خيبر:

فقد كان غزو النبي لها ووادي القرى مبررًا تمامًا من الناحية السياسية والدينية، وحتى الاقتصادية. ولذلك فإنه لم يجرؤ أحد من المستشرقين، حتى الحاقدين على الإسلام؛ أن يرفع صوته بالاحتجاج على هذه الغزوة، وما أحسن ما قاله- بإنصاف- «مونتجمري وات» (١٩٠٩ – ٢٠٠٦م): «**إذا كان يهود المدينة بعد تصفية بني قريظة، ظهروا بمظهر الموادعة، فإن يهود خيبر، ومن بينهم زعماء بني النضير، قد كانوا مثيرين للقلاقل، ومعبئين ضد محمد دائمًا بدافع الثأر، وكانوا يوظفون ثرواتهم في جزء كبير منها لتحريض العرب المحاربين، ولا سيما القبائل القوية، مثل غطفان على التحالف معهم ضد المسلمين، ولقد كان محمد على حق في مهاجمة خيبر**».

وفيما يتعلق بقتل كعب بن الأشرف:

فإن المستشرق كايتاني (١٨٦٩ - ١٩٢٦) يقول: «من بين اليهود يتميز على الخصوص الشاعر كعب بن الأشرف- وهو من بني النضير- بالعنف، وعداوته اللدود التي كان يبديها في كل موقف باتجاه محمد والإسلام، وكان أحد الذين أبدوا قمة الحقد لنصرة المسلمين في بدر، ولم يستطع أن يعزي نفسه للهزيمة الساحقة للقرشيين، الذين كان يسميهم «ملوك البشرية»، وبدافع من كراهيته للمسلمين رحل كعب إلى مكة، وأقام عند المطلب بن أبي وداعة بن دبيرة السهي، زوج عاتكة بنت أبي العاص بن أمية، فاستقبله هذان الزوجان استقبالًا حارًّا، وقد نظم كعب قصيدة يحيي بها الأمل في نفوس القرشيين ويلهب عواطفهم للثأر، وقد بكى القرشيون القتلى، وحرض أهل قريش بعنف ضد محمد، وقد زاعت أشعار كعب في مكة وأحدثت أثرًا عظيمًا وأثارت القرشيين، وأعادت إليهم ما كانوا نسوه من المشاعر بعد هزيمة بدر، ولم يترددوا في إظهار ألمهم الفاجع، وقد استمر ذرف الدموع والشجن العام لمدة شهر في مكة.

وما تزال قصائد كعب ترد حتى وصلت إلى مسامع محمد، الذي تألم للمساوئ التي يسوقها الشاعر، وقد أمر محمد، بدافع أهمية قصائد هذا الشاعر؛ أمر شاعره حسان بن ثابت أن يرد على جميع هذه القصائد الساخرة التي نظمها أعداؤه شعرًا.

وقد حاول كعب أن يتهم النساء المسلمات في شرفهن.

وباختصار، لقد حاول هذا الشاعر أن يبدو الأكثر جرأة، والذي لا يمكن احتماله أمام أعين الناس.

لقد ذهب إلى مكة يحرض القرشيين على الأخذ بثأرهم من هزيمة بدر، ورجع إلى المدينة، ولم يكف عن مهاجمة النبي ودينه بأفظع قصائد السباب، ونظم قصائد فاضحة تهدف إلى التشهير بالنساء المسلمات، مما ألحق بهن الأذى».

وفيما يتعلق بقتل أبي رافع بن أبي الحقيق:

فلقد كانت جريمته أشنع من جريمة كعب بن الأشرف؛ لأنه كان يحرض غطفان والقبائل العربية الأخرى لمحاربة محمد والمسلمين، وقد وعدهم بالمال والسلاح».

ـ ٥ ـ

والفرية الاستشراقية الخامسة هي دعاواهم حول علاقة النبي ﷺ بالمسيحية (محمد والمسيحية)

وفيما يتعلق بالموقف القرآني من المسيح، فإن الآيات القرآنية يمكن أن نستخلص منها:

١ – أن عيسى ما هو إلا رسول من رسل الله، مثله في ذلك مثل بقية الرسل.

٢ – أن عيسى بشر لا أكثر ولا أقل، مثله في ذلك مثل أي بشر آخر خلقه الله.

٣ – إذًا فهو ليس ابنًا لله؛ لأن الله لم يلد ولم يولد.

٤ – إذًا فعيسى ليس أحد أقانيم التثليث، والتي هي الأب والابن والروح القدس.

٥ – لقد خلق الله عيسى كما خلق الناس جميعًا، أي بقوله: كن، وكن هذه هي فعل الله وعلمه كذلك، فعندما يقول القرآن إن عيسى خلق بكلمة الله، فهذا يعني فقط بأمر الله، أي بالنفخة الإلهية التي لا علاقة لها بالكلمة Logos ـ المذكورة في إنجيل القديس يوحنا، والتي تطورت فيما بعد بشكل كبير في اللاهوت المسيحي.

٦ – لقد قام عيسى بمعجزاته، ليس بقوته الذاتية، ولا بإرادته الذاتية، ولكن بقدرة الله، وتلك هي حالة بقية الأنبياء الآخرين في معجزاتهم، وهدف هذه المعجزة

في القرآن- وحسبما يقول الإسلام-، هو أن تثبت أن الأنبياء الذين قاموا بها مرسلين من قبل الله ليؤدوا رسالة عهد بها إلى أناس أرسلهم الله إليهم.

وهذا مناقض تمامًا لما فهمه آباء الكنيسة من دور المعجزات التي قام بها يسوع المسيح في الواقع. لقد أكد آباء الكنيسة أن معجزات المسيح تثبت ألوهيته.

٧- وفيما يتعلق بموت يسوع المسيح، فإن القرآن صريح، فلم يقتل اليهود عيسى ولم يصلبوه، إذًا فقد مات موتًا طبيعيًّا.

وهذا المفهوم القرآني ليسوع له سوابق عند بعض ممثلي الكنيسة المسيحية في بدايتها، أي حين كانت قريبة من منابعها الأولى قبل أن تحرف على نطاق واسع من قبل البيزنطيين، وتدخل في تفسيرات عقيمة.

ولقد ظلت هذه الأفكار موضع تقدير من جانب أكبر وجهاء المسيحية، في عهدها الأول، ولذلك فهي تمثل العقائد المسيحية في صفائها.

إذًا، فمن الخطأ اتهام القرآن بأنه أساء التصور عن المسيحية ومؤسسها، وهو اتهام ردده المستشرقون.

وبالنسبة لتأليه مريم:

فليس بالقرآن ما يؤكد أن مريم جزء من الثالوث، وأقنوم من هذا الثالوث.

وهناك شهادات تؤكد أن عبادة مريم- باعتبارها إلهة- انتشرت في الشرق المسيحي بداية من القرن الرابع، وكان لها أتباع من مسيحيي الجزيرة العربية.

ومن هنا نستخلص:

١- أن القرآن قد ذكر الحقيقة حين نعى على المسيحيين (أو على بعض الطوائف المسيحية) أن يعبدوا مريم أم عيسى على أنها إلهة.

٢- والقول بأن القرآن قال إن مريم أحد أقانيم التثليث الثلاثة؛ هو أكذوبة كبرى اخترعها المبشرون والمستشرقون الذين هم في نفس الوقت مبشرون ومسيحيون شرقيون سيئو النية، مثل «قنواتي» (١٩٠٥ - ١٩٩٤م).

وفي المواضع الثلاثة التي تحدث فيها القرآن عن الروح القدس؛ فإنه يعني الوحي الإلهي، أو دعم الله لنبي من الأنبياء، أو لرجل عبقري. فروح القدس في القرآن ليست لها علاقة بروح القدس ثالث أقانيم الألوهية، ولا يمكن أن يقول القرآن غير ذلك؛ لأن القرآن يدين مذهب التثليث مطلقًا عند المسيحيين.

ونحن يمكننا أن نعتبر تأليه مريم هو نتيجة حتمية لعبادة مريم التي بدأت منذ القرن الثاني. وقد اعتبرت مريم منذ ذلك الوقت مشاركة في الخلاص، أي أنها تشارك مع ابنها في خلاص العالم، ويعتقد أغلب علماء اللاهوت الكاثوليك أنها تتعاون مع ابنها يسوع مباشرة، وبشكل دائم في عملية خلاص البشرية.

وكان تيودونس البيزنطي، الذي أقام في روما، يدرس فيها، يقول: «إن يسوع لم يكن إلا بشرًا ولد من عذراء، وقد عاش حياة دينية أكثر من قرنائه، ومنذ تعميده في الأردن دخل المسيح في شكل يمامة، ومنحه القوى التي كان يحتاجها لينجز مهمته».

وهذا التيار في المسيحية، في القرن الثاني والثالث والرابع في المسيحية يسمى الملكانيين، أو الوسيط.

والقرآن لم يسند إلى عيسى دور المخلص؛ لأن الخلاص لا يكون إلا من الواحد الأحد، فهو وحده مخلص البشر.

ومذهب بولس الساموسي (٢٦٠ - ٢٧٢م) يتلخص في تقرير أن هناك إلهًا واحدًا، من ضمن ما يتصف به الحكمة، أو العقل، ومسيح هو يسوع رجل بشر مثل كل البشر تلقى الحكمة الإلهية.

ومن بين البراهين التوراتية التي يستند عليها بولس الساموسي نذكر الأمثلة الآتية:

(أ) فيما يخص الله وحده، نقرأ في العهد القديم: «الرب إله واحد». وكذلك نقرأ في رسالة بولس إلى الرومانيين: «حتى لا يكون سوى إله واحد فوق الجميع».

(ب) وفيما يخص بشرية عيسى، فهذه آية من إنجيل القديس لوقا (إصحاح ٣ - آية ٢٣): «وبدأ عيسى يبلغ حوالي الثلاثين من عمره». إن كلمة بدأ تعني بالضرورة أنه بشر وليس إله، وهذه آية أخرى من إنجيل يوحنا: «وقد منحه القدرة على الحكم؛ لأنه ابن البشر» (إنجيل يوحنا: إصحاح ٥ - آية ٢٧).

والكنيسة المسيحية حين أدانت مذهب بولس الساموسي، قد ضيعت على نفسها فرصة جيدة، لتصحيح مذهبها عن طبيعة المسيح، ذلك المذهب الذي يضاد العقل والمنطق.

وحتى نحافظ على وحدة الإله؛ فإن الكنيسة كان يجب عليها أن تعتمد مذهب بولس الساموسي.

كذلك فإن مفهوم القرآن عن عيسى هو المفهوم الوحيد الذي يتطابق مع مذهب وحدة الإله».

-٦-

والفرية الاستشراقية السادسة، هي الزعم بأن النبي لم يكن يفي بالعهود والعقود.. أي التشكيك في: وفاء محمد بالعهود المعقودة

«فعن صلح الحديبية» يقول «فرانتس بول»: «إن الذي يعرف موقف محمد من عهوده واتفاقياته لا يشك أن نيته منذ البداية سوف تكون التحلل من هذا الالتزام حالما تسنح الفرصة».

لكن الواقع التاريخي يقول.. إن القرشيين كانوا هم الذين نقضوا صلح الحديبية، وذلك بمساعدتهم قبيلة بكر- حليفتهم- في العدوان على قبيلة خزاعة- حليفة النبي.

فبأي حق إذًا يتهم «فرانتس بول» النبي بعدم الوفاء بتلك المعاهدة؟. ولكن كراهيته الشديدة وحقده على محمد والإسلام قد أعمياه تمامًا. والأغرب من ذلك أن «فرانتس بول» ومن على شاكلته لم يوردوا أي حالة حدث فيها الخرق المزعوم من جانب النبي.

ولقد اعترف «ليون كايتاني» أن القرشيين هم الذين نقضوا صلح الحديبية..

ولقد سجل الشعر هذه الحقيقة؛ فعمرو بن سالم الخزاعي، ذهب إلى المدينة طالبًا النصرة من النبي ﷺ بعد أن نقضت قريش عهدها معه، وشاركت بكرًا في قتل حلفاء النبي غدرًا، وهم راكعون وساجدون. وأنشد الرسول ﷺ:

لا هُــمَّ إني ناشدٌ محمدًا — حلف أبينا وأبيه الأتلدا
إن قريشًا أخلفوك الموعدا — ونقضوا ميثاقك المؤكدا
هم بيَّوتنا بالوتير هُجّدا — وقتلونا رُكّـعـا وسُجّدا
فانصر هداك الله نصرًا أبدا — وادع عباد الله يأتوا مددا

رحمة النبي حتى بمن نقضوا العهود:

ويشكك المستشرقون في رحمة النبي وفي دوافع هذه الرحمة على الرغم من أن النبي قد أبدى مثالًا نادرًا في الرحمة ونبل النفس في أبهى صوره؛ حينما قهر أعداءه الذين طالما أزعجوه وآذوه وتآمروا عليه. فلقد عفا- يوم فتح مكة- عن كل أعدائه القرشيين الذين شنوا عليه حربًا شعواء لمدة عشرين سنة، ولما وصل إلى باب الكعبة، وتوجه إلى أعدائه القرشيين قائلًا: «يا معشر قريش، ما تظنون أني فاعل بكم؟» قالوا: خيرًا، أخ كريم وابن أخ كريم. فقال: «اذهبوا فأنتم الطلقاء».

ومع ذلك يفسر «مكسيم رودنسون»- الماركسي- هذا العفو تفسيرًا اقتصاديًّا ماديًّا، فيزعم أن محمدًا استفاد من عفوه هذا بأن اقترض من أغنياء قريش مبالغ كبيرة؛ فيا لها من سفالة مادية تاريخية!

ولم يتحدث «رودنسون»- بالمنطق المادي الاقتصادي- عن أموال المسلمين المكيين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم، التي اغتصبها أغنياء قريش.

كما لم يشر لنا أي من هؤلاء المستشرقين إلى نموذج واحد من الشهامة المماثلة في كل تاريخ أوروبا حتى وقتنا هذا.

- ٧ -

والفرية الاستشراقية السابعة هي: الطعن في أصالة العبادات الإسلامية

● ففي الصلاة:

يزعم «فرانتس بول»: أن محمدًا قد حذا حذو اليهود في ممارستهم الصلاة اليهودية، مع أن صلوات اليهود ثلاثة وليست خمسة كما هي في الإسلام.

ويزعم «جود فرو اديمومبين»- في تأكيد وقح- أن الصلوات الإسلامية الخمس وممارستها التقليدية إنما شرعت بعد وفاة النبي!

ولم يسألوا أنفسهم: ماذا سوف يستفيد المسلمون من زيادة عدد الصلوات من ثلاثة إلى خمسة؟ هل كانوا يخافون أن يتهموا بتقليد اليهود؟ ولكن أي يهود؟ ألم يطرد هؤلاء اليهود نهائيًّا من الجزيرة العربية بأمر الخليفة عمر حوالي سنة ٢٠هـ؟

ثم.. إن علينا أن نلاحظ أولًا أنه من الخطأ التأكيد على أن هناك فريضة عند اليهود تفرض عليهم أن يؤدوا ثلاث صلوات في اليوم ولم نجد في العهد القديم أي شعيرة تأمر بالصلاة ثلاث مرات في اليوم عند اليهود. ومن المؤكد أنه حتى الأيام الأخيرة من المعبد الأول لم تكن أي صلاة قد فرضت، ولا حتى أمر عام للصلاة عند اليهود، فهؤلاء المستشرقون الذين ادّعوا أن محمدًا اقتبس من يهود المدينة عدد وشكل الصلاة الإسلامية؛ لا يعرفون شيئًا عن الصلاة عند اليهود.

ولقد زعموا أن سورة الفاتحة هي صورة لما يسمى في المسيحية بالقداس الأبوي، بينما المقارنة بين الفاتحة وهذا القداس تبرز العديد من الفروق:

أ – ففي الفاتحة، الله هو المتعالي مطلقًا، أما في القداس فإن الله متعالٍ عن الكون، ومحددة إقامته في السماء.

ب – وفي الفاتحة الله هو الرحمن الرحيم، بينما لا يوجد شيء من ذلك في القداس.

ج – في الفاتحة، الله هو مالك يوم الدين، أما في القداس فإنه يأمر بأن يتقدس مجده، وليس هناك أي كلمة عن اليوم الآخر.

د – في الفاتحة، يدعو المسلمون الله بكل خضوع وانكسار أن يساعدهم، أما في القداس فإنهم يأمروا الله أن يعطيهم خبزهم اليومي.

هـ – في الفاتحة، ندعو الله أن يهدينا الصراط المستقيم صراط الذين أنعم عليهم، أما في القداس فيطلبون من الله أن يحط عنهم خطاياهم، وأن يفعل مثل ما يفعلون من حط الخطايا عن المخطئين، كما يأمرون الله ألا يتركهم في الغواية، وأن يخلصهم من الشرور، إذًا فإننا في القداس نحن الذين نأمر الله وهو الذي يعطينا.

ومن هذه المقارنات يتضح أن روح الفاتحة متناقضة تمامًا مع روح القداس المسيحي، وبرغم هذا الاختلاف التام بين الاثنين؛ فإننا نجد أن من المستشرقين أغبياء أكدوا أن الفاتحة مقتبسة من القداس الأبوي.

كما أن صلوات المسلمين تعتمد على ثلاثة أفعال: قيام، وركوع، وسجود. مع تلاوة آيات قرآنية في القيام، وتسبيح في الركوع والسجود.

ولقد عجز المستشرقون عن العثور على أيٍّ من هذه الأركان الثلاث مجتمعة في صلوات العرب الجاهليين، أو في القصص التوراتية، أو في النسك المسيحية، أو في أي صلاة في الأديان الأخرى، وكانت محاولتهم عبثية ومثيرة للسخرية.

● وفي الصيام:

لقد روي أن النبي أمر المسلمين بصيام عاشوراء- وهو العاشر من المحرم- ولقد زعم «كاتاني» ومستشرقون آخرون «أن في هذا تشبُّهًا بصيام اليهود».

(أ) ولكن هذا يقتضي أن الصيام لم يمارسه المسلمون أبدًا خلال إقامة النبي في مكة. ومع أن هناك حديثًا مسندًا إلى عائشة يقول: إن محمدًا أمر أتباعه خلال إقامته في مكة بصوم العاشر من المحرم (البخاري). وهناك عدد من الأحاديث غير هذا الحديث.

(ب) والعاشر من تشرين- السنة اليهودية-، والذي يقابل السنة الثانية للهجرة لا يتفق مع العاشر من المحرم من السنة الثانية للهجرة- (العاشر من المحرم يوافق ١٥ يوليو سنة ٦٢٣م، و١٠ تشرين يقع بين يوم ٢٠ سبتمبر و١٠ أكتوبر سنة ٦٢٣م). إذًا كيف أمكن لمحمد- إن كان قد أراد أن يقلد اليهود- أن يختار يومًا غير يوم اليهود؟! ومن المعروف أن العاشر من تشرين (وهو الشهر السابع من السنة اليهودية) هو يوم الغفران، ويجب صيامه عند اليهود.

ثم إن صيام رمضان كان موجودًا عند العرب قبل الإسلام، ومحمد خلال إقامته بمكة كان يحافظ على هذه الشعيرة العربية قبل الإسلام.

ولكن بعد الهجرة إلى المدينة، وفي شهر شعبان من السنة الثانية للهجرة أمر بصيام شهر رمضان.

والحقيقة أنه ليس هناك أية علاقة بين الصيام اليهودي والصيام الإسلامي، وهذه هي الفروق بينهما:

(أ) الصيام اليهودي محدد بخمسة أيام بعيدة جدًّا عن بعضها البعض. ويستمر الصيام أربعًا وعشرين ساعة، وعلى العكس من ذلك يستمر صيام المسلمين شهرًا كاملًا.

(ب) وفي يوم صوم اليهود يمزقون ملابسهم، ويلبسون ملابس من الخيش. ويضعون الرماد والطين على رءوسهم. ويزورون المقابر، كما أنه من المحرم عليهم أن ينتقلوا. وليس في الصيام الإسلامي أي من هذا.

(ج) وفي أثناء صيام اليهود يمتنع القيام بأي عمل.

وعلى العكس من ذلك في أثناء الصيام الإسلامي لا يسمح فقط بالعمل، بل يحث عليه بشدة.

● أما الصوم عند المسيحيين، فليس له علاقة لا بالصوم اليهودي، ولا بالصوم الإسلامي؛ فالصوم المسيحي لا يعد صومًا بالمعني الحقيقي (أي الامتناع عن كل طعام وشراب)، وليس له من الصوم إلا الاسم.

إذًا، فمن العبث أن نقول- مع «جريم» (١٨٦٤ - ١٩٤٢م) و«شيرنجر» أن فكرة صوم رمضان جاءت إلى محمد من الصوم الكبير عند المسيحيين.

- **وفيما يتعلق بالحج:**

لقد أطلق المستشرقون العنان لخيالهم السقيم في الحديث عن الحج. ويمكن أن نقسمهم في هذا الصدد إلى طائفتين:

الأولى: الذين أرجعوا الحج إلى مصدر يهودي.

والثانية: الذين وجدوا فيه إحياءً لشعائر وثنية قبل الإسلام.

وعلى رأس الطائفة الأولى «راين هريديت دودي»- في كتابه (الإسرائيليون في مكة)- حيث زعم أن الحج يعود إلى مصدر يهودي. وقد أتى «هوتسما» (١٨٥٠ - ١٩٤٣م) الذي قرن بين الحج الإسلامي والأفعال اليهودية، وقارن بين الوقوف بعرفة، ووقوف اليهود عند طور سيناء.

وهذه مقارنة عبثية؛ لأن وقوف الإسرائيليين بجبل سيناء هدفه تذكر صعود موسى على جبل سيناء ولقائه مع يهوا، واستقباله لألواح الشريعة، ولا ينطبق أي من هذا على الوقوف بجبل عرفة. ومن ناحية أخرى فإن الامتناع عن العلاقات الجنسية في كل الشعائر الدينية، لكل الأديان وليس خاصًّا باليهود، ومن ناحية ثالثة، فإن الإحرام المطلوب من الحاج المسلم هو ملابس مخصصة للحج، وليس ملابس لكل الأيام تغسل في مناسبة واحدة، كما هو الحال عند اليهود خلال وقوفهم بجبل سيناء. واليهود لا يأكلون لحم الجمل.. والجمل أفضل ما يضحي به الحاج المسلم. وليس هناك أي وجه شبه بين رجم إبليس في الحج ورمي كبش الفداء، والقرابين

اليهودية تحرق أو يحرق جزء منها، بينما الأضحية في الإسلام يأكل منها صاحبها وعائلته والفقراء. والقول بأن إضاءة المساجد في عرفات والمزدلفة هو تشبه بإضاءة المعبد في عيد التكفير هو السفاهة بعينها، فمعنى هذا أن إضاءة أي كنيسة أو معبد أو مسجد هي تشبه بإضاءة معبد اليهود، كما لو كان يجب أن تمنع أي إضاءة في أي دار من دور العبادة خلال الليل حتى لا تفهم بالتشبه إلى اليهود. وحينما نرى «فينسنك» (١٨٨١ – ١٩٣٩م) يفكر هكذا نعتقد أنه يحلم!

أما الطائفة الثانية: الذين وجدوا في شعائر الحج الإسلامي إحياءً لتقاليد وثنية من قبل الإسلام؛ فلقد أدخل الإسلام على هذه التقاليد تعديلاتٍ مهمة:

– فقبل الإسلام، كانت الإفاضة من عرفات عند غروب الشمس، وفي الإسلام يجب أن تكون بعد غروب الشمس بوقت قصير.

– كذلك فإن الإفاضة من مزدلفة كانت تبدأ قبل الإسلام من طلوع الشمس، وفي الإسلام يجب أن تكون قبل طلوع الشمس، وهو وقت الوقوف بعرفة، ومن خلال هذا الفرق يتضح أن الإسلام حريص على أن يتحاشى لحظة غروب الشمس وشروقها، بما يستبعد أي شك في عبادة الشمس.

– قبل فتح مكة سنة ٨هـ سنة ٦٣٠م، كان هناك كثير من الأماكن المقدسة في الجزيرة العربية، وربما كان لكل منها عيدها السنوي الخاص بها، مع حج كبير إليه، وتهليل له. ولقد وضع محمد نهاية لكل هذه الأماكن المقدسة في الجزيرة العربية، فيما عدا البيت الحرام بمكة. وهنا، فالكل يجب أن يتوجهوا إليه. ومن هنا تتحقق وحدة العالم الإسلامي، والأمة الإسلامية جمعاء بشكل رمزي.

- وقبل الإسلام لم يكن الحج إلى عرفة شعيرة محددة، وإنما كان محمد هو الذي حدد الشعائر بعد فتح مكة في رمضان سنة ٨ هـ.

- وقبل الإسلام كان العرب يضحون بالبشر فجاء الإسلام فحرم كل تضحية بشرية.

- والشعر الذي يقصه الحاج المسلم لا يقدم قربانًا إلى أحد، بينما في الأديان الأخرى يقدمون شعورهم قربانًا للآلهة؛ لأنهم يعتقدون أن الشعر يحتل أهمية كبيرة في حياة الرجل، ولذلك فعندما يقدم شعره إلى إلهه يكون كمن قدّم دمه.

- ولقد غير الإسلام مضمون الحج عما كان عليه قبل الإسلام، وذلك بما أضفاه عليه من معنى روحي خالص.

-٨-

والفرية الاستشراقية الثامنة، تتعلق بنقد الصحة التاريخية لرسائل الرسول وخطبه وأحاديثه

ففرانتس بول يشكك في رسائل النبي إلى الملوك والرؤساء، بدعوى «أنه يشكك كثيرًا في أن محمدًا يمكن أن يكون قد فكر أن يصبح دينه عالميًّا».

مع أن آيات السور المكية- التي ذكرها بول نفسه- هي براهين واضحة تهدم قضيته المعاندة للحقيقة.

كما أن الغزات التي كانت في حياة النبي وبعد موته بعام واحد تثبت بما لا يمكن دحضه أن الإسلام في فكر مؤسسة محمد دين عالمي، يخاطب العالم أجمع، وفي كل مكان كانت فتوح وغزوات النبي هدفها إدخال شعوب أخرى من الأرض في الإسلام، وكان قواد هذه الغزوات يعرضون على هذه الشعوب الدخول في الإسلام قبل كل شيء.

ومن أجل هذا يجب أن نصف رأي «بول» بالغباء الشديد. وهو أن فكرة القيام بمشروع تبشير إسلامي عظيم نشأت من تأثير التقاليد المسيحية.

فكل الحجج التي يسوقها «فرانتس بول» ليثبت أن كتب النبي إلى إمبراطور بيزنطة هرقل، وإمبراطور فارس كسرى، والمقوقس حاكم الإسكندرية، والنجاشي حاكم الحبشة، مزيفة وملفقة، لا تساوي شيئًا، وتنم عن غباء نادر عند «بول».

ويزعم «جاستون وايت» (١٧٤٦ - ١٨١٤م) أن مكاتبات النبي مع المقوقس ملفقة.. مع أن هدايا المقوقس إلى النبي - ومنها مارية القبطية - ثابتة بكل براهين الثبوت، ولكنه دأب المنطق المتعجرف الذي لا يقوم على شيء والذي يميز كتابات أغلب المستشرقين في مجال الدراسات المتعلقة بمحمد والقرآن والإسلام.

أما دعوى «جولد تسهير» (١٨٥٠ - ١٩٢١م) أن عددًا من الأحاديث النبوية مقتبس من الأناجيل فهي مردودة؛ لأن الأحاديث محل الطعن غير موجودة في الكتب الست الصحاح، ولكنها موجودة في واحد أو اثنين منها..

كما أن هذه الأحاديث تدعو إلى مبادئ عامة يمكن أن تدخل في باب حكمة الأمم، وليس بالضرورة مقتبسة من أصل مسيحي.

وهكذا تصبح ملاحظات «جولد تسيهر» سطحية وقليلة القيمة من الناحية النقدية، بل لقد أصبحت مثيرة للسخرية عندما يزعم أن سيرة محمد قد كتبت على نموذج الأناجيل»!![1].

هكذا غاص الدكتور عبد الرحمن بدوي في محيط الاستشراق والمستشرقين وكشف - وهو الخبير - عن الزيف والكذب والغباء والتهافت الذي ساقهم إليه حقدهم الشديد والدفين على رسول الإسلام ﷺ.

---

(١) د. عبد الرحمن بدوي (دفاع عن محمد ضد المنتقصين من قدره) ص ٥، ٦، ٤، ١٦، ١٧، ٤١، ٤٥، ٤٨، ٦٢، ٦٣/ ٦٨، ٧٦، ٧٧، ٨٤، ١٠٦، ١٠٧، ١١٣، ١١٤، ١١٨، ١١٩، ١٢٢، ١٢٥، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٥ - ١٤٠، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٩، ١٥١، ١٥٢ - ١١٥، ١٦٢ - ١٦٦، ٢٠٠ - ٢٠٢، ٢٠٥ - ٢٠٧. ترجمة: كمال جاد الله، طبعة الدار العالمية للكتب والنشر - القاهرة ١٩٩٩م.

وبذلك ألقى الأضواء الكاشفة على الجذور التاريخية لظاهرة «الإسلاموفوبيا» التي تتصاعد موجاتها في الكثير من دول الغرب هذه الأيام، كما كشف في هذا الكتاب عن باع طويل في علم مقارنة الأديان.

لكن شاء الله أن تتحطم كل هذه النصال الحادة على صخرة الإعجاز القرآني، فبعد هذا التاريخ الطويل من التهجم الجاهل والشاذ على القرآن ومقومات الإسلام. ومن الدعاوى التي ركزت على ما سموه اختلاف المصاحف- مصاحف الصحابة عن المصحف الإمام- اضطرت (دائرة المعارف الإسلامية) التي يحررها المستشرقون إلى إعلان الإفلاس والانهيار لكل هذه الهجمات والتهجمات التي حاولت التشكيك في مصداقية القرآن الكريم، فقالت: «إن كل- وليس بعض- الاختلافات المنسوبة إلى مصاحف الصحابة موضوعة. والحقيقة هي أن محمدًا كان قد جمع القرآن بالفعل أثناء حياته، وأن القرآن على عهده كان مصاغًا بشكله النهائي.

وفي الثلاثينيات من القرن العشرين، كان المستشرقون قد جمعوا بالفعل هذه الاختلافات، وحللوها، وانتهوا إلا أنه لا قيمة لها، فانهارت الثقة فيها»(١).

هذا عن دور الاستشراق الغربي- اليهودي النصراني- في التأسيس لظاهرة الإسلاموفوبيا التي تتصاعد حدتها في واقعنا المعيش.

---

(١) (دائرة المعارف الإسلامية) ج ٦، ص ٨١٧٩- ٨١٨٦ طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة سنة ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

-٤-

الغرب السياسي والإسلاموفوبيا

أما الغرب السياسي- وتحديدًا الإمبريالي- الطامع في الشرق: موقعه وثرواته- فلقد اجتاحت جيوشه عالم الإسلام إبَّان القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. وفي ظل إحكام القبضة الاستعمارية على مقدرات العالم الإسلامي؛ لم تتغير نزعة الإسلاموفوبيا، وإنما الذي تغير هو الأسلوب الذي سلكته سلطات الاستعمار للوصول إلى ذات الأهداف:

تزييف الإسلام، وفتح الأبواب الواسعة للتحلل منه، وإذابته في النموذج الحضاري الغربي الذي تسود فيه الوضعية والمادية والعلمانية التي تنزع القداسة عن المقدسات. فبالوسائل الناعمة، وبالغزو الفكري، وبواسطة النخبة «الوطنية» التي صنعها الاستعمار على عينه، والتي «ضرب» عقولها في المؤسسات الثقافية والتعليمية والفكرية والإعلامية المتغربة، توسل الاستعمار الغربي إلى تحقيق ذات الأهداف: تزييف الإسلام، وتذويب خصوصيته بالعلمانية؛ للخلاص من مناعته الحضارية التي تجعله عصيًّا على الخضوع للهيمنة الغربية.

● ففي لبنان- على سبيل المثال- أنشأت فرنسا- العلمانية! مدارس الإرساليات الكاثوليكية التي تقوم على تخريج جيش من المثقفين العلمانيين الذين يقومون على علمنة الثقافة وتغريب الحضارة وتجريد الإسلام من خصوصيته ومنعته. ولقد وصف القناصل الفرنسيون- ببيروت- هذه المدارس في مراسلاتهم مع الخارجية

الفرنسية- بباريس- بأنها «تستهدف جعل سوريا- (أي الشام الكبير) حليفًا أكثر أهمية من مستعمرة! وتأمين هيمنة فرنسا على منطقة خصبة ومنتجة! وتحويل الموارنة إلى جيش متفان لخدمة فرنسا في كل وقت! وجعل البربرية العربية- (كذا)- تنحني لا إراديًّا أمام الحضارة المسيحية لأوروبا»[١].

● وفي مصر، بدأ تسلل القانون الوضعي الفرنسي إلى المحاكم التجارية في الموانى المصرية، عندما يكون أحد طرفي النزاع أجنبيًّا في سنة ١٨٥٥م، ثم توسعت دوائره لتشمل المنازعات مع الأجانب عمومًا، ثم نظمت فوضى المحاكم القنصلية في المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٥م، التي كان قانونها فرنسيًّا، ولغتها فرنسية، وقضاتها أجانب، وهي التي وصفها أحد قضاتها الهولنديين- فان دملن- بأنها «وليدة الاغتصاب الواقع من الأقوياء على حقوق الضعفاء»[٢].

فلما تم احتلال إنجلترا لمصر سنة ١٨٨٢م؛ عمت بلوى هذا «الاغتصاب القانوني» عموم المحاكم الأهلية المصرية سنة ١٨٨٣م، وتم عزل الشريعة الإسلامية وفقه معاملاتها عن دوائر القانون والتشريع والقضاء- باستثناء محاكم الأحوال الشخصية. ولمركزية مصر في الفكر والثقافة؛ توافد عليها خريجو مدارس الإرساليات الفرنسية من لبنان، فأقاموا فيها المؤسسات الثقافية والفكرية والإعلامية وأصدروا فيها المجلات التي فسرت الدين تفسيرًا ماديًّا، والتي تشيع العلمنة، وتعمل على تذويب خصوصيات الإسلام. وهي المجلات التي وصف أصحابها المجاهد المجدد عبد الله النديم (١٢٦١ - ١٣١٣هـ ١٨٤٥ - ١٨٩٦م)

(١) من مراسلات القناصل- أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية- باريس- سنوات ١٨٤٠م-١٨٤٢م-١٨٤٨م. محمد السماك (الأقليات بين العروبة والإسلام) ص ٧٣. طبعة بيروت سنة ١٩٩٠م.

(٢) عبد الرحمن الرافعي (عصر إسماعيل ج ٢، ص ٢٤٣، ٢٤٧. طبعة القاهرة ١٩٤٨م.

بأنهم «أعداء الله وأنبياؤه، والأُجراء الذين أنشئوا لهم جريدة- (المقتطف)- جعلوها خزانة لترجمة كلام من لا يدينون بدين، ممن ينسبون معجزات الأنبياء إلى الظواهر الطبيعية، منكرين وجود الإله الخالق. وقد ستروا هذه الأباطيل تحت اسم فصول علمية، وما هي إلا معاول يهدمون بها الأديان»[١].

كما جرى على أيدي خريجي تلك المدارس الفرنسية التنصيرية التبشير بنظرية دارون (١٨٠٩ - ١٩٨٢م) عن طريق شبلي شميل (١٨٥٣- ١٩١٧م) لإشاعة التفسير المادي لقصة الخلق، والدعوة- بواسطة أمين شميل (١٨٢٨ - ١٨٩٧م) لاستبدال العاميات بالفصحى، لتمزيق الوحدة اللغوية للأمة، وإنزال القرآن العربي عن عرش التأثير اللغوي الجامع، وفتح الأبواب لاستبدال القطرية والعنصرية والطائفية بوحدة أمة الإسلام.

● وفي المغرب العربي، أعلن المستعمرون الفرنسيون: «أن الأسلحة الفرنسية هي التي فتحت البلاد العربية، وهذا يخوِّلنا اختيار التشريع الذي يجب تطبيقه في هذه البلاد..! ويجب جمع العادات البربرية لئلا تضمحل في الشرع الإسلامي. كذلك يجب الفصل بين الإسلام والاستعراب؛ فالعربية هي رائد الإسلام؛ لأنها تُتَعَلَّم من القرآن» وإذا سادت الفرنسية بدلًا من العربية، وأصبحت لغة التفاهم، فلن يهمنا كثيرًا أن تضم الديانة الإسلامية الشعب كله، أو أن آيات من القرآن يتلوها رجال بلغة لا يفهمونها، كما يقيم الكاثوليك القداديس باللغات اللاتينية والإغريقية والعبرانية»![٢].

---

(١)عبد الله النديم ـ مجلة (الأستاذ) ـ القاهرة ـ عدد ٣٩ص ٩٢٣، ٩٢٤ـ بتاريخ ٧ ذي القعدة سنة ١٣١٠هـ مايو ١٨٩٣م.

(٢) (الأقليات بين العروبة والإسلام) ص ٥٧ - ٥٩.

● أما الجزائر- التي احتلها الفرنسيون سنة ١٨٣٠م- ويومها ذهب الملك «شارل العاشر» (١٧٥٧ - ١٨٣٦م) إلى كنيسة باريس ليشكر الرب، فاستقبله (المطران)، وخطب بين يديه مهنئًا، وقال: «إنه يحمد الله على كون الملة المسيحية انتصرت نصرة عظيمة على الملة الإسلامية، وما زالت كذلك»![1] فإن قادة فرنسا- الدينيين والسياسيين والعسكريين- قد أعلنوا- في الجزائر- ذات المقاصد العليا للإسلاموفوبيا:

- جعل الفرنسية لغتها القومية، بدلًا من العربية.

- وتنصير الجزائريين.

- وتوطين الأوروبيين في الجزائر وجعلها- مع شمال إفريقيا- مهجرًا ومستوطنًا للشعوب الأوروبية ودفع السكان الأصليين إلى الصحراء الكبرى- في الجنوب- حتى يفنوا هناك!. وذلك حتى تكون الجزائر بلدًا جديدًا، يتدفق إليه الفائض من السكان ومن نشاط أبناء فرنسا!.

ولما مر قرن على هذا الاحتلال، احتفل الفرنسيون سنة ١٩٣٠ بهذه الذكرى وخطب الكاردينال «لافيجري»؛ فقال: «إن عهد الهلال في الجزائر قد غبر، وإن عهد الصليب قد بدأ، وإنه سيستمر إلى الأبد وإن علينا أن نجعل أرض الجزائر مهدًا لدولة مسيحية مضاءة أرجاؤها بنور مدنية منبع وحيها الإنجيل»!. كما أعلنوا أن هذا الاحتفال ليس بمرور قرن على وجودهم بالجزائر، فلقد سبق للرومان أن

(١) رفاعة الطهطاوي (الأعمال الكاملة) ج ٢ ص ٢٢٠، دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة. طبعة بيروت ١٩٧٣م، وطبعة مكتبة الأسرة ـ القاهرة ٢٠١٠م.

قاموا بها ثلاثة قرون، ثم أخرجهم الإسلام منها لذلك؛ فإنهم إنما يحتفلون بتشييع جنازة الإسلام في الجزائر»![1].

هكذا فتحت سلطات الاحتلال الأبواب الواسعة للأساليب الناعمة- أساليب العلمنة والتغريب والفكر المادي- لتحقيق مقاصد الإسلاموفوبيا، فحققت بذلك أكثر وأكبر وأخطر مما حققته فجاجة افتراءات المستشرقين ورجال الكهنوت.

ولقد رجّح كفة هذا «الغزو الناعم» انشغال أوروبا الاستعمارية إبّان أغلب عقود القرن العشرين بصراعاتها الداخلية، بين الليبرالية الرأسمالية وبين الشيوعية الماركسية وبين هذين المعسكرين وبين النازية والفاشية. الأمر الذي جعل الغرب السياسي في حاجة إلى توظيف الإسلام في هذه الصراعات فكان الأسلوب الناعم للإسلاموفوبيا هو الأنسب خلال عقود الانقسام الأيديولوجي الغربي في القرن العشرين.

---

(١) د. محمود قاسم (الإمام عبد الحميد بن باديس الزعيم الروحي لحرب التحرير الجزائرية) ص ١٠، ١١، ٢٢. طبعة دار المعارف، القاهرة ١٩٦٥م. ود. محمد عمارة (مسلمون ثوار) ص ٤٦٥، ٤٧٠، طبعة دار الشروق ـ القاهرة ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.

-٥-

وفي واقعنا المعاصر

فلما زالت هذه التناقضات الداخلية في الحضارة الأوروبية، وتوحدت قبضتها حول الليبرالية الرأسمالية، بسقوط الشيوعية أوائل سنة ١٩٩١م. عاد الغرب السياسي ليتخذ من الإسلام عدوًّا، أحله محل الخطر الشيوعي، وعبر- يومئذ- عن انزعاجه من صعود تيار اليقظة الإسلامية، الذي استفاد من سقوط نماذج التحديث الغربية- وخاصة بعد هزيمة سنة ١٩٦٧م.

ففي واحدة من الدراسات الهامة التي نشرتها المجلة الفصلية المتخصصة (شئون دولية)- الصادرة في كمبردج- بإنجلترا- عدد يناير ١٩٩١م- أي فور سقوط الشيوعية- جاء في «الملف» الذي خصصته لدراسة «الإسلام والمسيحية» و»الإسلام والماركسية» والذي كتبه علماء الاجتماع «د. إدورد مورتيمر»، و»د. أرنست جيلنر»، هذه الفقرات التي أعلنت عن بدء الغرب السياسي مرحلة «خشنة» من مراحل الإسلاموفوبيا. لقد جاء في هذه الدراسة:

«لقد شعر الكثيرون بالحاجة إلى اكتشاف وتهديد يحل محل التهديد السوفيتي، وبالنسبة لهذا الغرض كان الإسلام جاهزًا في المتناول؛ فالإسلام رافض لأي تمييز بين ما لله وما لقيصر، وهو لا يسمح لمعتنقيه أن يصبحوا مواطنين في دولة علمانية. إنه استثناء مدهش وتام جدًّا من النظرية التي يعتنقها علماء الاجتماع، والتي تقول: إن المجتمع الصناعي والعلمي الحديث يُحل العلمنة محل الإيمان الديني. فلم تتم

إية علمنة في عالم الإسلام، وسيطرة هذا الدين على المؤمنين به هي سيطرة قوية، بل هي أقوى الآن مما كانت عليه من مائة سنة مضت. إنه مقاوم للعلمنة في ظل مختلف النظم السياسية- راديكالية وتقليدية وبين بين-. وعمليات الإصلاح الذاتي تتم في العالم الإسلامي باسم الإيمان الديني، وليس على أنقاض هذا الإيمان. الأمر الذي مكن العالم الإسلامي من الإفلات من المعضلة التي جعلت مجتمعات أخرى ضحية للاضطراب والإذلال، بسبب إضفاء الغرب الطابع المثالي على نموذجه في التحديث، الأمر الذي جعلها تقف منه موقف المحاكاة والتقليد.

ذلك هو التفسير الأساسي لمقاومة الإسلام المرموقة للعلمنة.

ولأن الإسلام هو الثقافة الوحيدة القادرة على توجيه تحدّ فعلي وحقيقي للثقافة العلمانية الغربية (ثقافة الشك واللاأدرية ثقافة الأخصائيين الذين لا روح لهم والعلماء الذين لا قلوب لهم) كان الإسلام، من بين ثقافات الجنوب، الهدف المباشر للحملة الغربية الجديدة على الإسلام»!!

هكذا بدأت المرحلة المعاصرة- مرحلة الخشونة- في الإسلاموفوبيا.. عندما سقطت الشيوعية، وظن الغرب أن ليبراليته الرأسمالية هي «نهاية التاريخ»، وإذا به يكتشف أن الخيار الإسلامي قد نما وتصاعد، وأصبح المهدد الأكبر لتغريب العالم وذوبانه في النموذج العلماني الغربي.

وحول ذات التوقيت- نهايات القرن العشرين- أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق «ريتشارد نيكسون» (١٩١٣ – ١٩٩٤م)- وهو مفكر استراتيجي- ضرورة اجتماع العالم- بتياراته المختلفة- لمحاربة الأصوليين الإسلاميين الذين هم- برأيه-:

- «المصممون على استرجاع الحضارة الإسلامية السابقة، عن طريق بعث الماضي».
- «والذين يهدفون إلى تطبيق الشريعة الإسلامية».
- «وينادون بأن الإسلام دين ودولة».
- «وعلى الرغم من أنهم ينظرون إلى الماضي، فإنهم يتخذون منه هداية للمستقبل، فهم ليسوا محافظين، ولكنهم ثوار»[١].

وعلى ذات الدرب تتابعت تحليلات كبار المفكرين الاستراتيجيين الغربيين، تعلن الحرب على اليقظة الإسلامية، وتدعو إلى حرب داخل الإسلام؛ كي يتنازل عن خياره في التجديد والنهوض، ويقبل بالعلمانية والذوبان في النموذج الرأسمالي الغربي، الذي رأوه «نهاية التاريخ»!.

وفي هذا الإطار كتب «صموئيل هنتجتون» (١٩٢٧ – ٢٠٠٨م) و»فرنسيس فوكوياما»: «إن الإسلام هو الحضارة الرئيسية الوحيدة في العالم التي لديها بعض المشاكل الأساسية مع الحداثة الأمريكية المسيطرة في السياسة الدولية؛ فالعالم الإسلامي يختلف عن غيره من الحضارات في وجه واحد مهم، فهو وحده قد ولّد تكرارًا خلال الأعوام الأخيرة حركات أصولية مهمة، ترفض لا السياسة الغربية فحسب، وإنما المبدأ الأكثر أساسية للحداثة: العقيدة الإسلامية الأصولية التي ترفض الاستهلاكية الغربية، والحداثة الغربية، والعلمانية الغربية، والمبدأ المسيحي» دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله– فصل الدين عن الدولة»[٢].

---

(١) نيكسون (الفرصة السانحة) ص ١٤٠ .ترجمة: أحمد صدقي مراد. طبعة دار الهلال ـ القاهرة ١٩٩٢م.

(٢) هنتجتون ـ وفوكوياما: (نيوزويك) ـ الأمريكية ـ العدد السنوي ـ ديسمبر ٢٠٠١م – فبراير ٢٠٠٢م.

ولقد فتحت هذه الدراسات الاستراتيجية الأبواب الواسعة لأشرس الحملات الغربية على الإسلام وأمته وحضارته.

وإذا شئنا الإشارة- مجرد الإشارة- لأمثلة- مجرد أمثلة- فإننا نقف عند:

قول «توني بلير»- رئيس وزراء إنجلترا- في ١٧ سبتمبر ٢٠٠١م: «إن هذه الحملة هي «حرب المدنية والحضارة (الغربية) على البربرية في الشرق».

وقول «سلفيو برلسكوني»- رئيس وزراء إيطاليا- في ١٦ سبتمبر ٢٠٠١م: «إن الحضارة الغربية أرقى من الحضارة الإسلامية، ولابد من انتصار الحضارة الغربية على الإسلام، الذي يجب أن يُهزم. وإن الغرب سيواصل تعميم حضارته، وفرض نفسه على الشعوب».

وقول السيناتور الأمريكي «جوزيف ليبرمان»- وهو مرشح سابق لمنصب نائب الرئيس-: «إنه لا حل مع الدول العربية والإسلامية! إلا أن تفرض عليها أمريكا القيم والنظم والسياسات التي تراها ضرورية؛ فشعارات أمريكا لا تنتهي عند حدودها، بل تتعداها إلى الدول الأخرى».

وقول «مادلين أولبرايت»- وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة-: «إننا معشر الأمريكيين أمة ترتفع قامتها فوق جميع الشعوب، وتمتد رؤيتها أبعد من جميع الشعوب».

وقول الكاتب الأمريكي- الصهيوني- «توماس فريدمان»- في نوفمبر ٢٠٠١م: «إن الحرب الحقيقية في المنطقة الإسلامية هي في المدارس. يجب أن نتسلح بالكتب المدرسية لتكوين جيل جديد يقبل سياساتنا كما يجب شطائرنا. وإلى أن يحدث ذلك لن نجد لنا أصدقاء هناك».

ونشرت «الهيرالد تريبيون الدولية» للكاتب «ستانلي. أ. فايس»: «إن حقيقة الحرب على الإرهاب تكمن في: هل ستقوم الدول الإسلامية باتباع نموذج تركيا العلمانية؟ نموذج «أتاتورك» الذي أجبر تركيا بإصرار شديد على أن تهجر ماضيها؟ أم أن هذه الدول ستنتهج منهج الأصولية الإسلامية؟».

وصرحت «مارجريت تاتشر»- رئيسة وزراء إنجلترا الأسبق-: «بأن المسلمين الذين يرفضون القيم الغربية، وتتعارض مصالحهم مع مصالح الغرب؛ هم أعداء أمريكا وأعداؤنا. وإن هذه الأصولية الإسلامية هي مثل البولشفية- في الماضي- أيديولوجية عدائية تتطلب منا تبني استراتيجية طويلة المدى ليتسنى هزيمتها».

وفي فبراير ٢٠٠٢م، صرح وزير العدل الأمريكي «جون أشكروفت»: «بأن المسيحية دين أرسل الرب فيه ابنه ليموت من أجل الناس، أما الإسلام فهو دين يطلب الله فيه من الشخص إرسال ابنه ليموت من أجل هذا الإله».

وخطب الجنرال الأمريكي «وليام. ج. بوكين»- نائب وزير الدفاع الأمريكي- في إحدى الكنائس- وهو بزيه العسكري- في أكتوبر ٢٠٠٣م فقال: «إن إلهنا أكبر من إله المسلمين. إن إلهنا إله حقيقي، وإله المسلمين صنم. وإنهم يكرهون الولايات المتحدة الأمريكية لأنها أمة مسيحية/ يهودية، وحربنا معهم هي حرب على الشيطان، وإن دين الإسلام هو دين شيطاني. ومحمد هو الشيطان نفسه»!.

ولقد رفض وزير الدفاع الأمريكي «رامسفيلد» الاعتذار عن خطبة الجنرال «بوكين»، معتبرًا إياها حرية رأي وتعبير. ولقد قاد الجنرال «بوكين» هذا فرقة الاغتيالات التي دربها الإسرائيليون- والتي قامت باغتيال العلماء وقادة الجيش في العراق!.

وفي مارس ٢٠٠٢ م صرح وزير الداخلية الألماني «أوتو شيلي»: «بأن عقيدة الإسلام هي هرطقة وضلال».

وفي مارس ٢٠٠٣م صرح الرئيس الأمريكي «بوش» الصغير: «بأن الحرب الأمريكية على العراق هي حرب عادلة بالمقاييس المسيحية التي حددها القديس «أوغسطين» (٣٥٤ - ٤٣٠م) والقديس «توما الأكويني» (١٢٢٥ - ١٢٧٤م) و»مارتن لوثر» (١٤٨٣ - ١٥٤٦م).

وفي سنة ٢٠٠٦م نشر بابا الفاتيكان السابق «بنديكتس السادس عشر» كتابه (بلا جذور. الغرب- النسبية- المسيحية- الإسلام) في نيويورك- ومارس فيه التخويف من الإسلام، معلنًا: «إنه يخشى أن تصبح أوروبا جزءًا من دار الإسلام في القرن الواحد والعشرين»!

كما نشرت له «لوموند»- الفرنسية- تصريحًا في ١٨/ ٤/ ٢٠٠٦م- يقول فيه: «إن الإسلام ليس دين توحيد على نمط اليهودية والمسيحية، ولا ينتمي إلى الوحي نفسه الذي تنتمي إليه اليهودية والمسيحية».

وفي ١٢ سبتمبر ٢٠٠٦م ألقى محاضرة بجامعة «ريجنسبورج» الألمانية- «اتهم فيها الإيمان الإسلامي بأنه «وثني.. لا عقلاني» وقال فيها: إن رسول الإسلام لم يأت بخير. وإنه قد أمر بنشر دينه بالسيف..».

وادّعى أن القرآن قد أضيفت إليه «تعليمات أوامر اللئام التي تحض على الإكراه في الدين!

وفي سبتمبر ٢٠٠٥م نشرت الرسوم الدانماركية، التي تصور رسول الإسلام ﷺ إرهابيًّا، يضع على رأسه عمامة هي قنبلة موقوتة!.

وفي فبراير ٢٠٠٨م، دعا وزير الداخلية الألماني إلى إعادة نشر هذه الرسوم في صحافة الاتحاد الأوروبي!. وفي أبريل ٢٠٠٩م أعيد نشر هذه الرسوم من قبل مؤسسة حرية الصحافة في الاتحاد الأوروبي. وفي مايو ٢٠١٠م احتفل بمرور خمس سنوات على نشر هذه الرسوم؛ فعُقدت- بالدانمارك- مسابقة للرسوم المسيئة إلى رسول الإسلام.

وفي ٢٠٠٨م عرضت- في هولندا- أفلام مسيئة للقرآن ولرسول الإسلام ﷺ فيلم «فتنة القرآن» وفيلم «هتلر»!.

وفي سنة ٢٠٠٧ م منحت ملكة إنجلترا «وسام الفارس» للكاتب «سلمان رشدي» الذي ركز في كتاباته على الإساءة إلى رسول الإسلام وإلى بيت النبوة.

وفي يناير ٢٠٠٨م منح الرئيس الفرنسي «نيكولاي ساركوزي» جائزة «سيمون دي بوفوار» (١٩٠٨ - ١٩٨٦) للكاتبة البنجلاديشية «تسليمة نسرين» التي اشتهرت واحترفت التهجم على الإسلام.

وفي ٨ ديسمبر ٢٠١٠ منحت مستشارة ألمانيا جائزة حرية الصحافة للرسام الدانماركي صاحب الرسوم المسيئة للرسول، بمناسبة مرور خمس سنوات على نشرها!

وفي سنة ٢٠٠٧م صدر- بإنجلترا- تقرير أعدته لجنة من كبار المفكرين وأساتذة الجامعات والخبراء في الإعلام جاء فيه: «إن الصورة السائدة عن الإسلام في الغرب هو أنه يماثل النازية والفاشية والشيوعية. وإن ازدراء الإسلام، وتشبيهه بالشيطان ليس مقصورًا على الصحافة الصغيرة والشعبية، بل إن صورته هذه هي السائدة في الصحف الكبرى وفي الكتب والمحاضرات الجامعية.

وفي ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٩م تم الاستفتاء السويسري على حظر بناء المآذن للمساجد بنسبة ٥٧٪ وصُوِّرت المآذن– في حملة هذا الاستفتاء– في صورة الحراب والصواريخ!

وفي ٣ ديسمبر ٢٠٠٩م تم استطلاع رأي في فرنسا حول المآذن والمساجد؛ فصوت ٤٨٪ ضد بناء المآذن وصوت ٤١٪ ضد بناء المساجد.

وفي مايو ٢٠١٠م صدر تشريع فرنسي بتحريم ارتداء النقاب، ومن قبله كان قد تم تحريم ارتداء الحجاب بالمدارس والمؤسسات الحكومية.

وفي ١٦ أكتوبر ٢٠١٠م أعلنت المستشارة الألمانية «أنجيلا ميركل» عن «فشل تجربة التنوع الثقافي في أوروبا ، وضرورة التزام المهاجرين في ألمانيا بالقيم المسيحية»!

وبعد الردة على الربيع العربي ٢٠١١ م، زادت في الغرب حمى الإسلاموفوبيا، مستغلة دموية حركات العنف ـ التي ظهرت بعد هذه الردة ـ بل ونقلت ـ بواسطة الإعلام ـ هذه الحمى إلى داخل بعض المجتمعات الإسلامية!..

هكذا تفجر – ويتفجر – في واقعنا المعاصر– طوفان الإسلاموفوبيا الذي سبق وتأسس في الثقافة الغربية إبَّان الحروب الصليبية والذي أسهم فيه الاستشراق والأدباء والشعراء والفنانون والإعلاميون؛ برعاية وقيادة المؤسسات الدينية والسياسية والثقافية.. على امتداد ذلك التاريخ الطويل.

-٦-

موت الغرب الإمبريالي.. ونهاية الإسلاموفوبيا

وإذا كان اشتداد الظلام هو البشير بانبثاق نور الفجر..

وإذا كانت شدة الضغط تفضي إلى التلاحم؛ فإن صعود ظاهرة الإسلاموفوبيا إلى ذروة العنف والخشونة التي نراها الآن- في الفكر والإعلام وفي الحروب والدماء التي تغطي عالم الإسلام- هو المؤذن- إن شاء الله- بطي صفحة هذه الظاهرة التي حكمت وتحكمت في علاقة الغرب بالشرق على امتداد قرون التاريخ المكتوب بين هذين العالمين وهاتين الحضارتين.

إن أوروبا التي مثلت قلعة المسيحية بعد ظهور الإسلام والتي قادت الحروب الصليبية وحملات التنصير للعالم الإسلامي- لا يؤمن من سكانها بوجود إله- حتى ولو لم يعبدوه! - إلا أقل من ١٤٪!!

وإن غيبة الإيمان الديني عن أهلها، الذين يتمتعون بأعلى مستويات المعيشة المادية، قد جعلتهم يعانون أعلى مستويات القلق والاكتئاب والانتحار!!

وإن فرنسا التي أعلنت سنة ١٩٣٠م أنها تشيّع جنازة الإسلام في الجزائر؛ هي التي يتم تشييع المسيحية في ربوعها!

فالذين يذهبون إلى القدّاس مرة في الأسبوع هم أقل من ٥٪ من سكان «بنت الكاثوليكية.. وأكبر دولها»!.. أي نصف عدد المسلمين الذين يواظبون على أداء صلاة الجمعة في فرنسا!

وفي جمهورية التشيك، لا يذهب إلى القدّاس الأسبوعي إلا أقل من ٣٪ من السكان!

وفي أمريكا، انخفض حضور قداس الأحد الكاثوليكي بنسبة ٤٠٪ عن خمسينيات القرن العشرين، وثلثهم هم الذين يواظبون على حضوره أسبوعيًّا، وكانوا ضعفي هذا العدد قبل جيل من الزمان! وعند الإنجيليين الأمريكان انخفض حضور القداس الأسبوعي ٣٠٪ عن ستينيات القرن العشرين.

و٧٠٪ من كاثوليك أمريكا يطلبون السماح باستخدام موانع الحمل- على خلاف موقف الكنيسة!.

وفي روما- حيث الفاتيكان- يوافق ٧٠٪ من الكاثوليك على ممارسة الجنس قبل الزواج!

وفي استطلاع أجرته مؤسسة «جالوب» في أبريل ٢٠٠٥م- ظهر أن ٧٤٪ من الكاثوليك يتصرفون في المسائل الأخلاقية بناء على ضمائرهم، وعلى عكس تعاليم الكنيسة، ولا يلتزم بتعاليم الكنيسة- في المسائل الأخلاقية- سوى ٢٠٪ فقط!

وفي إيطاليا تتحول الكنائس إلى مطاعم وملاهي. ولقد غنت «مادونا» في كنيسة تاريخية، بعد أن تحولت إلى مطعم، وتحول «المذبح» إلى «فرن للبيتزا»!

وفي ألمانيا، توقف القدّاس في نحو ثلث كنائس «إبرشية أيسن» بسبب قلة الزوار، وهناك ١٠,٠٠٠ عشرة آلاف كنيسة مرشحة للإغلاق وللبيع لأغراض أخرى!.

وتفقد الكنائس الألمانية- الإنجيلية والكاثوليكية- سنويًّا أكثر من ١٠٠,٠٠٠ (مائة ألف) من أتباعها.

وفي إنجلترا، لا يحضر القدّاس الأسبوعي سوى أقل من مليون فقط!. ولقد صنفت ١٠٪ من كنائسها رسميًّا باعتبارها زائدة عن الحاجة ومرشحة للبيع مطاعم وملاهي وحتى علب ليل!. وأعلن الكاردينال «كورمك ميرفي» رئيس الكنيسة الكاثوليكية في إنجلترا وويلز: «أن المسيحية أوشكت على الانحسار في بريطانيا، وأن الدين لم يعد مؤثرًا في حياة الناس»!

وكثير من الكنائس الأوروبية وغير الأوروبية تزوج الشواذ- المثليين- وبها قساوسة شواذ. والقوانين التي تحكم الاتحاد الأوروبي والتي هي شرط في دخوله تعتبر الشذوذ الجنسي حقًّا أصيلًا من حقوق الإنسان- تفرض العقوبات على الرافضين له!- وللشواذ مؤتمرات سنوية ومظاهرات احتفالية تجوب الشوارع والميادين في كثير من المدن الأوروبية».

ولقد شرّعت حكومة بلدية «بيونس إيرس»- عاصمة الأرجنتين الكاثوليكية- زواج المثليين!

وفي أمريكا يواجه أكثر من ٣,٠٠٠ قسيسًا تهمَ التحرش الجنسي بالأطفال!. ولقد شاعت الانحرافات الجنسية بين القساوسة والرهبان- وخاصة في الاعتداء على الأطفال!- حتى لقد أفلست كثير من الإبراشيات بسبب التعويضات التي تدفعها لضحايا هذه الاعتداءات الجنسية!. ولقد عقد الفاتيكان في نوفمبر ٢٠١٠م مـؤتمرًا للكرادلة لمناقشة الاعتداءات والفضائح الجنسية لكرادلته وقساوسته!

وفي فرنسا كثير من الكنائس مغلقة والمسلمون يطالبون بشرائها لتتحول إلى مساجد. ولقد نشرت مجلة «فالور أكتويل» نداءً وقع عليه عدد كبير من الشخصيات

السياسية والثقافية والإعلامية- بينهم الرئيس الأسبق نيكولاي ساركوزي- يعارضون تحويل الكنائس المغلقة والفارغة والقديمة إلى مساجد، بدعوى تمثيلها «تاريخ فرنسا القديم، وجزء من ذكرياتها الكاثوليكية»!

وفي استطلاع للرأي أجرته إذاعة «أوروبا» صوت ٦٧٪ من الفرنسيين مع معارضة تحويل الكنائس القديمة إلى مساجد!.

وفي كوبنهاجن - عاصمة الدانمارك - بلد الرسوم المسيئة لرسول الإسلام ﷺ والمظاهرات والأفلام ضد «أسلمة أوروبا»- عرضت عشر كنائس للبيع. وصرح «كاي بولمان»- الأمين العام للكنائس في الدانمارك- أنه إذا لم تستعمل الكنيسة للعبادة، فالأجدر أن تستعمل كاصطبل للخنازير»!- في محاولة لحظر بيعها مساجد للمسلمين الدانماركيين!.

وفي جمهورية التشيك، الاتجاه إلى بيع نصف كنائسها الـ ١٠,٠٠٠ بسبب قلة الزوار!. ولقد بيعت كنيسة القديس ميخائيل- في وسط براغ- والتي يعود تاريخها إلى القرن الثاني عشر، وتحولت إلى نادي للعراة وموسيقى التكنو!.. وبيع ١٥,٠٠٠ منزلًا للقساوسة!

وفي روسيا، يعتبر ٩٠٪ من سكانها أنفسهم مسيحيين، لكن لا يصلي منهم سوى ١٠٪ فقط. و٣٠٪ من هؤلاء الذين يعتبرون أنفسهم مسيحيين لا يؤمنون بقصص الأناجيل. ولا حتى بوجود إله؟! ويسمون أنفسهم: أرثوذكس ملحدون!!.

تلك مؤشرات- مجرد مؤشرات- إلى الأرقام التي تتزايد يومًا بعد يوم- والتي تعلن عن تشييع جنازة المسيحية في أوروبا!. تلك التي مثلت- بعد ظهور الإسلام-

قلب العالم المسيحي والتي حلمت وعملت على تشييع جنازة الإسلام في الشرق الإسلامي!.

وإذا كانت أوروبا تتحول إلى فراغ مسيحي، تم فيه تشييع جنازة المسيحية؛ فإن الإسلام هو الوارث الذي يتمدد في هذا الفراغ.

فلقد زادت معدلات الالتفات إلى الإسلام، ومعدلات الدخول فيه عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م؛ فأصبح معدل الذين يدخلون فيه- بأمريكا- سنويًّا أكثر من ٢٠,٠٠٠ وفي أوروبا أكثر من ٢٣,٠٠٠.

وفي سنة ٢٠٠٧م أسلم في فرنسا وهولندا وألمانيا والجزء الشمالي من بلجيكا والنمسا أكثر من ١٤٤,٠٠٠- منهم ٤٠,٠٠٠ في ألمانيا.

وفي ٢٠٠٥ م و٢٠٠٦م زاد عدد المساجد في ألمانيا من ١٤١ إلى ١٨٧ ومساجد ألمانيا منها ١٥٩ مسجدًا ذات مآذن و٢,٦٠٠ بدون مآذن و١٨٤ مسجدًا تحت الإنشاء.

وفي إنجلترا يبلغ تعداد المسلمين ٢,٧٠٠- سنة ٢٠١١م- والمتوقع أن يصبحوا في سنة ٢٠٢١م ٤,٠٠٠,٠٠٠ وفي سنة ٢٠٣١م ٨,٠٠٠,٠٠٠ وربما ١٥,٠٠٠,٠٠٠ بعد ٣٠ سنة من الآن. ولقد انتخب للندن عمدة مسلم- صديق خان في ٦ مايو ٢٠١٦م.

على حين يتوقعون ألا يُسمع طنين أجراس الكنيسة في لندن بعد ثلاثين عامًا. وعندها سيصبح عدد المسلمين الملتزمين أكبر من عدد الأنجيليكانيين الملتزمين!.

ومن يصنفون أنفسهم مسيحيين في إنجلترا هم مسيحيون بالاسم!. ومع تزايد التحول إلى الإسلام يتزايد التحول إلى الإلحاد؛ فلقد قفز عدد الملحدين بين الإنجليز من ٠٠٠, ٠٠٠, ٧ سنة ٢٠٠١م إلى ٠٠٠, ١٠٠, ٤ ـ أي أكثر من الضعف ـ سنة ٢٠١١م ـ أي أنهم يمثلون ٤٨٪ من سكان لندن وحدها!. ومن المنتظر أن يبلغ عدد الملحدين في سنة ٢٠٤١م ٠٠٠, ٠٠٠, ٧٧.

فالمسيحية تموت ومن لا يهتدي إلى الإسلام- الذي يحاربونه- يسقط في براثن الإلحاد!.

وفي المواليد- الإنجليز- سبق اسم «محمد» اسم «جورج» في مواليد ٢٠٠٦م واحتل المرتبة الأولى- قبل اسم «جاك» و»هاري» في مواليد ٢٠٠٩م فلقد أطلق- سنة ٢٠٠٩م- على ٧,٥٤٩ طفلًا من جملة المواليد- في إنجلترا وويلز- البالغ عددهم ٧٠٦,٢٤٨ طفلًا. وعلى حين زاد عدد المسلمين نصف مليون في أربع سنوات (٢٠٠٤ – ٢٠٠٨م) نقص عدد المسيحيين- في نفس المدة- مليونين!. وذلك بسبب الزواج المثلي، وتفكك الأسرة بفعل العلمنة.

كما أن الشريحة الأكبر من المسلمين تتكون من صغار السن، بينما الشريحة الأكبر من المسيحيين فوق سن السبعين!.

وفي فرنسا، يبلغ عدد المسلمين ٦,٠٠٠,٠٠٠ حسب الإحصاء الرسمي و٠٠٠, ٠٠٠, ٨ حسب إحصاءات الجمعيات الإسلامية، وفيها أكثر من ١,٠٨٠ مسجدًا وزاوية. ويعتنق الإسلام فيها- سنويًّا- أكثر من ٣,٦٠٠ فرنسي.

وفي ألمانيا تزيد نسبة الوفيات عن نسبة المواليد، وعدد المسلمين فيها ٣٪ من السكان، لكن مواليدهم ١٠٪ من المواليد!

وفي هولندا، يبلغ عدد المسلمين ١,٠٠٠,٠٠٠ ـ من جملة السكان البالغ عددهم اثني عشر مليونًا. ولقد نفدت كل نسخ المصاحف الإلكترونية يوم عرض فيلم «فتنة»- المعادي للقرآن الكريم!. ولقد انتخب عمدة مسلم لمدينة «نوتردام»- أكبر الموانى الهولندية. و٥٠٪ من المواليد في هولندا مسلمون!.

وفي بلجيكا ٢٥٪ من السكان مسلمون و٥٠٪ من المواليد مسلمون وسيشكل المسلمون غالبية سكان «بروكسيل»- عاصمة الاتحاد الأوروبي- بعد أقل من عشرين عامًا. ومنذ سنة ٢٠٠١م أصبح اسم محمد الأكثر انتشارًا بين مواليد بروكسل. ولقد تضاعف عدد المسلمين في بلجيكا فيما بين ١٩٩٥م و ٢٠٠٥ فبلغ ثلاثة أرباع المليون- من جملة السكان البالغة عشرة ملايين.

وفي كرواتيا يهجر الشباب الكنيسة بأعداد كبيرة ويقبلون على الإسلام.

وفي روسيا الاتحادية، كان عدد المساجد عند سقوط الشيوعية سنة ١٩٩١م ٩٨ مسجدًا. فبلغ سنة ٢٠٠٨م ٧,٢٠٠ مسجدًا ويبلغ عدد المسلمين في روسيا ٢٣,٠٠٠,٠٠٠- أي واحد من كل خمسة. ومن المتوقع أن يصبح المسلمون أغلبية في روسيا الاتحادية سنة ٢٠٥٠م.

وفي أمريكا اللاتينية، اعتنق الإسلام ٢٠٠,٠٠٠ في سنة ٢٠٠٧م وحدها؛ حيث يهرب ٤٠٪ من الشباب الكاثوليك من الكنيسة!.

وإذا كانت هذه المؤشرات دليلًا على موت المسيحية في الغرب- وخاصة في أوروبا- فإنها دليل كذلك على اتجاه الجنس والعنصر الأبيض إلى الانقراض- ولقد

كان «العنصر.. والعنصرية» مع «النصرانية الغربية» هما جناحا الإسلاموفوبيا على مر التاريخ. لقد أعلنوا في القرن التاسع عشر- العمل على تشييع جنازة الإسلام- في بلاده، والعمل على تصدير الفائض البشري الأوروبي لاستعمار الشرق استعمارًا استيطانيًّا، ودفع العرب إلى الصحاري حتى يفنوا هناك!. لكن الذي حدث هو العكس:

ففي إحصاءات حديثة.. تقول تقارير وزارة الخارجية الأمريكية والدانماركية والبلجيكية سنة ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩م:

- إن أوروبا وأمريكا واليابان ستصبح «دار مسنين» سنة ٢٠٥٠م.

- وأن الجنس الأبيض الذي قاد الإسلاموفوبيا على مر التاريخ- مقبل على الانقراض.! إذ كان يمثل سنة ١٩١٥ ٢٨٪ من سكان العالم فتراجع سنة ٢٠١٥ إلى نسبة ١٨٪ من سكان العالم.

- وأن تعداد المسلمين في أوروبا اليوم- وهو ٥٢,٠٠٠,٠٠٠ مليونًا- سيرتفع إلى ١٠٤ ملايين خلال العشرين سنة المقبلة.

ـ وفي إنجلترا، تراجع عدد المسيحيين إلى ٣٣ مليونًا- أي ٥٩٪ من السكان البيض- بعد أن كان ٧١,٧٪ في السنوات العشر الماضية.

بينما زاد عدد المسلمين إلى ٢,٧ مليون نسمة- أي ٥٪ من السكان. وزاد عدد الملحدين إلى ٢٥٪ من السكان بعد أن كانوا لا يتجاوزون ١٤,٨٪ من السكان.

وخسرت الكنيسة- ما بين سنة ٢٠١٢م وسنة ٢٠١٤ م ـ ١,٧ مليونًا من أتباعها.

وفي سنة ١٩٨٣م كانت نسبة البالغين المسيحيين ٤٠٪ من السكان؛ فتناقصت إلى ١٧٪ من السكان سنة ٢٠١٤م وذلك لحساب زيادة نسبة المسنين!.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية كان عدد المسلمين سنة ١٩٧٠م ١٠٠,٠٠٠ مسلم؛ فوصل العدد سنة ٢٠٠٨م إلى ٩,٠٠٠,٠٠٠ مسلم.

أما أوروبا، فسيزيد عدد المسلمين بها من ٥٢,٠٠٠,٠٠٠ مليونًا إلى ١٠٤ ملايين خلال العشرين سنة المقبلة.

وفي فرنسا- التي تسمى «بنت الكاثوليكية وأكبر بلاد الكاثوليكية»- فإن معدل الإنجاب فيها هو ١,٨ بينما معدل الإنجاب للمسلمين الفرنسيين هو ٨,١ ؟!.

وحتى في إسرائيل- ذيل الإمبريالية الغربية وممثل الإسلاموفوبيا- فإن اسم محمد هو الأكثر انتشارًا بين المواليد فلقد حمله سنة ٢٠١٤ م ٢,٦٥٠ مولودًا فزاد على اسم ناعوم الأكثر شعبية في إسرائيل!

تلك مؤشرات- مجرد مؤشرات- إلى الحقائق التي تجسدها لغة الأرقام- والشاهدة على أن واقعنا المعاصر، الذي يشهد أعلى مستويات عنف الإسلاموفوبيا- فكرًا وحروبًا وتشريدًا- هو البشير بموت هذه الظاهرة، التي مثلت عداء الغرب للشرق عبر قرون ذلك التاريخ من القرن الرابع قبل الميلاد وحتى هذا الواقع المعيش في القرن الواحد والعشرين.

لقد أعلن بابا الفاتيكان السابق «بنديكتس السادس عشر» عن خوفه من «أن تصبح أوروبا جزءًا من دار الإسلام في القرن الواحد والعشرين».

وقال الكاردينال «بول بوبار»- مساعد بابا الفاتيكان، ومسئول المجلس الثقافي الفاتيكاني-: «إن الإسلام يشكل تحديًا بالنسبة لأوروبا وللغرب عمومًا. وإن العالم الإسلامي قد بدأ يبسط سيطرته؛ فهو يبني المساجد والمراكز الثقافية للمسلمين المهاجرين في الدول المسيحية. فكيف يمكننا ألا نرى في ذلك فتحًا جديدًا لأوروبا»؟!

فقط علينا، ونحن في قمة الاستضعاف، أن نتذكر قول رسول الله- ﷺ- وهو- أيضًا- في قمة الاستضعاف: «والله لو وضعوا الشمس في يميني والقمر في يساري على أن أترك هذا الأمر ما تركته حتى يظهره الله أو أهلك دونه».

وعلينا- كذلك- أن نسلط الأضواء على «نصف الكوب المليء»، وذلك حتى لا يتطرق إلينا اليأس- في لحظات الاستضعاف- فننصرف عن الأخذ بأسباب القوة والتقدم والنهوض .

وعلينا- مع ذلك كله- أن نتدبر قول الله- سبحانه وتعالى- ﴿وَلَا تَهِنُوا۟ فِى ٱبْتِغَآءِ ٱلْقَوْمِ ۖ إِن تَكُونُوا۟ تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ ۖ وَتَرْجُونَ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ (النساء: ١٠٤)

﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴿٣٢﴾ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ﴾ (التوبة: ٣٢، ٣٣).

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ لِيَصُدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ فَسَيُنفِقُونَهَا ثُمَّ

تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ ۗ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ ﴿٣٦﴾ لِيَمِيزَ ٱللَّهُ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ ٱلْخَبِيثَ بَعْضَهُۥ عَلَىٰ بَعْضٍ فَيَرْكُمَهُۥ جَمِيعًا فَيَجْعَلَهُۥ فِى جَهَنَّمَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾ (الأنفال: ٣٦، ٣٧)[1].

(١) انظر في الحقائق والأرقام والإحصاءات، التي أوردناها في الفصلين (٥) و(٦): «نيوزويك» عدد ٢٧ - ٢ - ٢٠٠٧م وعدد ٢٩-٧-٢٠٠٨م. وصحيفة الدعوة الإسلامية ـ ليبيا ـ عدد ١-٨-٢٠٠٧م وهي تنقل عن صحيفة «أويست فرانس» ـ الفرنسية ـ. وصحيفة «الدستور» ـ المصرية ـ عدد ٢٢-٩-٢٠٠٧م .. وهي تنقل عن «واشنطن بوست». وصحيفة «الرسالة» ـ السعودية ـ ملحق «المدينة» عدد ٢٦-١٠-٢٠٠٧م، وعدد ٩-٥-٢٠٠٨م، وعدد ١-٨-٢٠٠٨م ـ وهي تنقل عن صحيفة «بيلد الألمانية». وصحيفة «البصائر» ـ الجزائرية ـ عدد ٤-١٢-٢٠٠٦م. وصحيفة «الشرق الأوسط» ـ لندن ـ عدد ١، ١٣-١٠-١٩٩٩، وعدد ٣١-٣-٢٠٠٨، وعدد ٢٢-٩-٢٠٠٨م، وعدد ٩-٤-٢٠٠٨م. وصحيفة «الحياة» ـ لندن ـ عدد ١٩-١٠-٢٠٠٧م، وعدد ٢٦-٤-٢٠٠٨م، وصحيفة «الأهرام» عدد ٢٢-٧-٢٠٠٨م وعدد ٣٠-١١-٢٠١٥م، وعدد ٥-٥-٢٠١٥، وعدد ٢٠-٥-٢٠١٣م، وصحيفة «المصري اليوم» عدد ١-٤-٢٠٠٨م، وعدد ١٨-١٠-٢٠٠٨م، وعدد ٢٩-١٠-٢٠١٠م وعدد ٢٩-١٢-٢٠١٥، وصحيفة «المجتمع» ـ الكويت ـ عدد ٣٠-١٠-٢٠١٠م، وصحيفة «المدينة» ـ السعودية ـ عدد ٢٣-٦-٢٠١٥م. وصحيفة «المصريون» ـ القاهرة ـ عدد ٤-١٢-٢٠١٢م، وصحيفة «وطني» ـ القاهرة ـ عدد ١٩-٧-٢٠١٥م.

القسم الثاني

الإسلاموفوبيا

في الفضاء الداخلي

الحملة الشرسة ضد الأزهر الشريف

في ظاهرةٍ غير مسبوقةٍ يتعرضُ الأزهرُ الشريفُ- في السنواتِ الأخيرةِ- إلى حملةٍ شرسةٍ تجاوزت تحميلَه- ظلمًا- بروزَ ظاهرةِ العُنفِ الإرهابيِّ الذي يُروِّعُ الآمنين، ويستخدمُ القوةَ لفرضِ الآراءِ، وقد تجاوزَ ذلك إلى الطعنِ في المذهبِ الأشعريِّ، الذي هو مذهبُ الدراساتِ الأزهريةِ، والذي هو مذهبُ (٩٩٪) من أهلِ السنةِ والجماعةِ، الذين يُمثلون (٩٠٪) من أمةِ الإسلام.

بل لقد بلغت هذه الحملةُ الظالمةُ على الأزهرِ حدَّ الدعوةِ إلى إلغائه، وهو أعرقُ الجامعاتِ الإسلاميةِ وأكبرُها، والذي مثَّلَ كعبةَ العلمِ الإسلاميِّ للأمةِ الإسلاميةِ على امتداد أكثرَ من ألفِ عام.

فمؤتمرات تُعقَدُ، ومقالاتٌ تُكتَبُ، وفضائياتٌ تَصرُخُ، تدعو إلى إلغاءِ المعاهدِ الدينيةِ الأزهريةِ، أي: إلغاءِ التعليم الدينيِّ قبلَ الجامعيِّ، وأخرى تُطالبُ بأن: «يقتصرَ التعليمُ الأزهريُ على الدّراسات العُليا، لَمن يريدُ التّخصصَ في العلومِ الفقهية».

بل لقدْ تعدَّت هذه الحملةُ الظالمةُ- المذهبَ الأشعريَّ المعبِّرَ عن الوسطيةِ الإسلاميةِ- إلى ثوابتِ الإسلام، عندما نادى بعضُهم «بتاريخيةِ وتاريخانيةِ» الشريعةِ الإسلاميةِ، أي اعتبارِها شريعةَ بداوةٍ، مرتبطةٍ بفترةٍ زمنيةٍ معينة، تجاوزَها الواقعُ والتطورُ والتاريخ، ويجبُ أن تُحالَ إلى الاسْتيداع!.. بل وزعمَ البعضُ أنّ التوحيدَ المطلقَ للذاتِ الإلهية، إنما يُثمرُ حتمًا- في عالمِ السياسةِ والاجتماعِ- الحاكمَ الأوحدَ المطلقَ الذي يُجسِّدُ الاستبدادَ والطغيان!.

كذلك ذهبتْ بعضُ الأقلامِ التي أسهَمَت في هذه الحملةِ الظالمةِ إلى تشويهِ التاريخ، والكذبِ على حقائقِه، فرَمَتِ الأزهرَ بالتعصبِ المذهبيّ، زاعمةً أن هذا التعصبَ قد مثَّلَ امتدادًا لتعصبِ الدولةِ الأيوبية (٥٦٧ - ٦٤٨هـ / ١١٧١ - ١٢٥٠م) الأشعريةِ للمذهبِ الشافعيِّ، إلى حدِّ الإفتاءِ بكفرِ المذاهبِ الأخرى.

ومن ثمَّ دعتْ هذه الأقلامُ إلى «تفكيكِ المذهبِ الأشعريِّ، المسئولِ- بزعمِها- عن الإفْقارِ الكاملِ لكلٍّ مِن الطبيعةِ والسّياسةِ والعقل.. ودعت إلى أنْ يقومَ الأزهرُ بإنجازِ هذا التّفكيك»[1]!.

ولأنّ هذه الدعاوى قدِ انطلقت مِن كَمٍّ هائلٍ من الجَهالةِ بحقائقِ الفكرِ ووقائعِ التاريخ؛ فإنّنا سنلجأُ في تفنيدِها إلى حقائقِ الفكرِ ووقائعِ التاريخ.

التوحيد:

إنّ التوحيدَ هو الجوهرُ الأولُ والأعظمُ في دينِ الإسلام.. والمسلمُ يؤمنُ يقينًا بتوحيدِ الذاتِ الإلهية- في الذّاتِ والصفاتِ والأفعال- ويُنزِّهُ هذه الذاتَ الإلهية، عن كلِّ ألوانِ التعدّدِ والمماثلةِ والتشبيه.. فكلُّ ما خَطرَ على بالكَ فالله ليسَ كذلك. سبحانه وتعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١١﴾ (الشورى:١١).

وهذا التوحيدُ- الذي هو أصلُ أصولِ الإسلام- لم يمنع الإيمانَ بالتعدّديةِ في ميادينِ الفكرِ والسياسةِ والاجتماع، بل أقرَّها وشجَّعها: ﴿إِنَّ سَعۡيَكُمۡ لَشَتَّىٰ ٤﴾

---

(١) انظر «ملف» واقع التدريس في الأزهر- مجلة الثقافة الجديدة- العدد ٢٩٤- مارس سنة ٢٠١٥م، ت. وانظر كذلك صحيفة «المصري اليوم»، عدد أول أبريل، سنة ٢٠١٥.

(الليل: ٤)، ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ (البقرة: ١٤٨) والناسُ لا يزالون مختلفين، بلْ وللاختلافِ خلقَهم الله سبحانه وتعالى.

أي إنّ التوحيدَ في العبوديةَ للذاتِ الإلهيةِ، هو الذي يُحرِّرُ الإنسانَ من العبوديةِ لما سوى الله. ومن ثمَّ فهو الذي يُحرِّرُ الإنسانَ من العبوديةِ لأيٍّ من الطواغيت، في الطبيعةِ أو السياسةِ أو الاجتماع.

ولهذه الحقيقةِ كانت الشورى- أي المشاركةُ في صنعِ القرارِ الأسَريِّ والسياسيِّ والاجتماعيّ- والتعدّديةُ في المذاهبِ الفقهيةِ والسياسيّةِ حقيقةً من حقائقِ الفكرِ والتاريخِ الإسلاميّ، استظلَّت برايةِ التوحيد، ولم تتخلَّف بسبب هذا التوحيد. حدثَ ذلك في دولةِ النبوّة عندما كان رسولُ التوحيدِ والتّنزيه- ﷺ- أكثرَ الناسِ مشورةً لأصحابه، يَنزِلُ في شئونِ الدّنيا السياسيةِ والاجتماعيةِ والحربيّةِ على رأيِ الأغلبية، حتى أنّه ليقولُ ﷺ لأبي بكرٍ وعمرَ رضي الله عنهما: "لو اجتمعتُما في مشورةٍ ما خالفتُكما" رواه الإمام أحمد[١].

الشُّورى:

ولقد ظلَّت رايةُ الشورَى مرفوعةً عبرَ تاريخ الأمة، وإن غابَت حينًا في تاريخِ الدولة، وحملَها أعلامُ المذهبِ الأشعريّ، الذين صاغُوها صياغةً دستوريّةً تقولُ: "إنّ الشّورى من قواعدِ الشريعة، وعزائم الأحكام، ومَن لا يستشيرُ أهلَ العلم والدينِ- وليس فقط أهلَ الدينِ- (أي: يَستبدُّ برأيِه على النّاسِ)؛ فعزلُه واجبٌ، وهذا ممّا لا خلافَ فيه"[٢].

(١) في «المسند» (١٧٩٩٤) من حديث ابن غَنمٍ الأشعري، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد»: ٩/ ٥٣: «ورجالُه ثقات إلّا أنّ ابن غنم لم يسمعْ من النبي ﷺ».

(٢) «المحرر الوجيز» لابن عطية: ١/ ٥٣٤، و«الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي: ٤/ ٢٤٩.

حكايةُ العقلِ الأشْعري

أمّا حكايةُ "العقلِ الأشعريِّ الأزهريّ" الذي زعمَ أهلُ الجهالةِ المركبةِ أنّه قد أدَّى إلى الإفْقارِ الكاملِ لكلٍّ مِن الطّبيعةِ والسياسةِ والعقلِ؛ فإنَّنا- في تفْنيدِ هذه الجهالاتِ- سندعو أصحابَها إلى النّظرِ في إبداعاتِ بعضٍ مِن رموز هذا المذهبِ الأشعريّ، لنرَى موقفَهم من العقلِ والعقلانيّة، وموقفَهم من السياسةِ والاجتماع:

فهذا هو حجّةُ الإسلامِ أبو حامدٍ الغزاليّ (٤٥٠ - ٥٠٥هـ/ ١١٥٨ - ١١١١م) أحدُ أبرزِ أعلامِ الأشعريَة، والذي تَحظَى إبداعاتُه بحضورٍ كبيرٍ في الدّراساتِ الأزهريّة، بل مثَّلَ "ظاهرةً فكريّةً" منذُ عصرِه حتى هذه اللَّحظاتِ.. نجدُه:

المبرَّزَ في كشفِ فضائحِ الباطنيّةِ وخرافاتِها، وإرهابِها الذي روَّعَت به الآمنين.

والمبرَّزَ في تقعيدِ علمِ أصولِ الفقهِ وعلمِ أصولِ الدّينِ، وهُما اللّذان جسَّدا إبداعَ العقلِ المسلمِ في الدراساتِ الفلسفيّة.

والمبرَّزَ في محاربةِ نزعةِ التكفيرِ، وخاصةً في كتابيْه: "فيصلُ التّفرقةِ بين الإسلامِ والزندقة" و"الاقتصادُ في الاعتقاد".

"والذي ينْبغي أنْ يميلَ المحصّلُ إليه: الاحترازُ من التفكيرِ ما وجدَ إليه سبيلًا، فإنّ استباحةَ الدّماءِ والأموالِ من المصلِّين إلى القبلةِ، المصرِّحين بقول: لا إلهَ إلّا

الله محمدٌ رسول الله؛ خطيرٌ، والخطأُ في تركِ ألفِ كافرٍ في الحَياة أهونُ مِن الخطأِ في سفكِ مِحجَمةٍ من دمِ مسلمٍ"[1].

والمبرَّزَ في إبداعِ علمِ القلوبِ والسّلوكِ- التصوّفِ السُّنِّيّ- الذي يُرطِّبُ الحساباتِ المجرّدةَ للعقول.

والمبرَّزَ في صياغةِ العقلانيّةِ المؤمنة، التي عقدَ لها كتابًا في موْسوعتِه الفذّةِ "إحياء علوم الدين"، وهي العقلانيّةُ التي تُؤاخي بين الحكمةِ والشريعة.. بين العقلِ المؤمنِ والنقلِ العقلانيّ، حتّى أنه لَيُصوِّرُ الغزاليُّ هذه المؤاخاةَ تصويرًا بديعًا يقولُ فيه: "إن برهانَ العقلِ هو الذي عُرِفَ به صدقُ الرسولِ ﷺ فيما أخبرَ، وإنّه لا بدَّ مِن تآلفِ الشّرعِ والعقلِ؛ لأنّ مثالَ العقلِ: كالبصرِ السّليم من الآفاتِ، ومثالَ القرآن: كالشّمسِ المنتشرةِ الضياءِ.. فالمُعرِضُ عن العقلِ مُكتفيًا بنورِ القرآن كالمُتعرِّضِ لنورِ الشمسِ مُغْمضًا للأجفانِ، فلا فرقَ بينه وبينَ العميانِ. فالعقلُ مع الشّرعِ نورٌ على نور.

إنّ العقلَ نورٌ، بلْ هو أوْلى باسْمِ النّورِ من النّورِ المعروفِ المحْسوس.. وعندَ إشراقِ نورِ الحكمةِ يَصيرُ الإنْسانُ مُبْصِرًا بالفعلِ بعد أنْ كانَ مُبْصرًا بالقوّةِ.

ثمّ إنّ وراءَ العقلِ طورًا آخرَ يظهرُ فيه ما لا يظْهرُ في العَقلِ، كما أنّ العقلَ يُمثِّلُ طورًا وراءَ التّمييزِ والإحْساسِ، ينكشِفُ فيه غرائبُ وعجائبُ يَقصُرُ عنها الإحْساسُ والتمْييزُ. ولقد وردَ الشّرعُ بأمورٍ لا يَعلمُ حقائقَها- أي: كُنهَها- إلّا اللهُ تعالى، والأنبياءُ الذين هُم وسائطُ بيْن الله تعالى وبينَ عبادِه. فنورُ النّبوةِ قوةٌ وراءَ

---

(١) «الاقتصاد في الاعتقاد»: ٣٠٥.

قوّةِ العَقلِ، يُدرَك بها مِن أمْرِ الغَيبِ أمورٌ لا تُعرَفُ بالأسْبابِ العقليّة. والوحيُ الإلهيُّ والشّرعُ الحقُّ لا يَرِدُ بهما ما يَنْبو عنْه العقلُ. وإنّ في قلبِ الإنسانِ عينًا هي صفةُ كمالِها، هي التي يُعبَّرُ عنْها تارةً بالعَقلِ وتارةً بالرُّوحِ وتارةً بالنفسِ الإنسانيّة، والعَقلُ أوْلَى بأنْ يُسمَّى نورًا مِن العينِ الظاهرةِ، لرفعةِ قدرِه عن النّقائصِ. ولقدْ كانَ العقلُ مِن أعظمِ ما شرَّفَ اللهُ به الإنسانَ وكرَّمَه: ﴿وَلَقَدۡ كَرَّمۡنَا بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ (الإسراء: ٧٠)؛ فبه تنبَّهَ على البهيمة، وأُلحِقَ بسببه بعالمِ الملائكة، حتى تأهَّلَ به لمعرفةِ باريهِ ومُبدعِه بالنّظرِ في مخلوقاتِه، والاسْتدلالِ به على صفاتِه بما أوْدعَه في نفسِه من الحكمة. والأصولُ الأربعةُ هي: الكتابُ، والسّنةُ، والإجماعُ، والعقل.

إنّ العقلَ نورٌ يُقذَفُ في القلبِ، بهِ يستعدُّ لإدراكِ الأشياءِ. وهو غريزةٌ يتهيّأُ بها لإدراكِ العُلومِ النّظريةِ، وهو مَنبَعُ العلمِ ومَطلَعُه وأساسُه، والعلمُ يجري منْه مجْرَى الثّمرةِ من الشّجرةِ، والنّورِ من الشّمسِ، والرّؤيةِ من العَينِ، وشرفُ العقلِ يُدْرَكُ بالضّرورةِ، وكيف لا يَشرُفُ ما هو وسيلةُ السّعادةِ في الدّنيا والآخرةِ؟!"[١].

كما نجدُ الغزاليَّ كذلك مبرِّزًا في حديثِه عن ضَرورةِ الفُنونِ- ومنْها فنونُ السّماعِ، مِن الموسيقَى والغناءِ- حتّى أنّه لَيقولُ: "مَن لم يَهُزُّه العودُ وأوتارُه، والرَّوضُ وأزهارُه؛ فهو فاسدُ المِزاجِ، ليسَ له علاجٌ"[٢].

---

(١) «الاقتصاد في الاعتقاد»: ٢، ٣، و«مشكاة الأنوار» لأبي حامد الغزالي: ٣٣-٣٦، ٥١، و«المضنون به على غير أهله» لأبي حامد الغزالي: ٣٤٥، و«إلجام العوام عن علم الكلام» لأبي حامد الغزالي: ١٧١، ١٧٢، و«أسرار المخلوقات» لأبي حامد الغزالي: ٧٧، و«المستصفى من علم الأصول» لأبي حامد الغزالي: ١/ ٣١٥، ٣١٦، و«إحياء علوم الدين» لأبي حامد الغزالي: ١/ ١٤٠، ١٥٢.

(٢) «إحياء علوم الدين» لأبي حامد الغزالي: ١١٣١.

أمّا السّياسةُ؛ فإنّ الغزاليَّ يعقدُ في موْسوعةِ "الإحياء" كتابًا للأمْرِ بالمعروفِ والنّهي عن المنكر- هو مَبحثٌ في فقه مقاومةِ الاسْتبدادِ- يوردُ فيه الأحاديثَ النبويّةَ التي تُعظِّمُ شُورَى الأمّةِ، كي تُحاصرَ أمراءَ الاسْتبدادِ والمُسْتبدِّين وتضعُ مبادئَ وقواعدَ وأحكامًا لفقْهِ مقاومةِ الاسْتبداد، والتي تدلّ على:

أنّ الأمرَ بالَمعروفِ والنّهيَ عن المنْكرِ من الفرائضِ والواجباتِ. ومن فروضِ الكِفايةِ الاجتماعيّةِ التي هي أهمُّ وأكبرُ من فروضِ العَينِ الفرديّة. وإنّ الفلاحَ في الدّنيا والآخرةِ محصورٌ في القائمين بهذه الفريضَة.

وأنّ إقامةَ هذه الفريضةِ واجبٌ حتّى مع شدّةِ الخوفِ مِن عواقبِها.

وأنّ عقابَ العالمِ الذي تركَ الأمرَ بالَمعروفِ والنّهيَ عن المنكرِ أشدُّ مِن غيره؛ لأنّه لا عذرَ له مع قوّةِ علمِه، كما أنّه لا حرمةَ لعالمٍ لا يعملُ بعلْمه. أمّا الرّوافضُ- الشّيعةُ- الذين لا يُجيزون الأمرَ بالمعروفِ والنّهيَ عن المنكرِ إلّا إذا ظهَرَ إمامُهم المعْصوم، وقدْ ناقضوا أنفسَهم بطلبِهم اسْتخلاصَ حقوقهم ومنع الظّلم عنهم في غيْبَة هذا الإمام.

ولا بدَّ للمنكَرِ- الذي يجبُ تغييرُه- مِن شروطٍ:

أنْ يكون المنكرُ مَوْجودًا في الحالِ؛ فلا إنكارَ على أمرٍ قد انْقَضى.

وأنْ يكون معلومًا كوْنُه مُنكرًا بغيرِ حاجةٍ إلى اجتهادِ المجتهدين مِن العلماءِ.

وأنْ يكون ظاهرًا بغيرِ تجسّس.

وفي التعريفِ بالمنكَرِ يجبُ سلوكُ طريقِ اللّطفِ والرّفقِ. أمّا في دفعِ المعاصي وتغْييرِها فلا بدَّ مِن الجَهدِ والتعب.

ولأنّ شُعبَ الإيمانِ شاملةٌ لكلِّ مناحي الحياةِ الإنسانيّةِ، والحيوانيةِ، والطبيعيّة؛ وجبَ إنْكارُ المنكَرِ في أيّ ميادين هذه الحياةِ. فتحميلُ الدّوابِّ من الأحْمالِ ما لا تُطيقُه مُنكرٌ يجبُ منعُ المُلّاكِ عنه، وتركُ مياهِ المطرِ والأوْحالِ في الطّرقاتِ من غير كسحٍ لها هُو مِن المُنْكراتِ. وكذلك إفسادُ الهواءِ بالرّوائحِ النّتنةِ وتلويثُ المُناخِ بالنّفاياتِ الضّارةِ، وإشغالُ الطّرقاتِ بما يُضيِّقُ على النّاسِ... الخ.

وعلى العلماءِ الربّانيِّين ورثةِ الأنبياءِ اعتزالُ الظالمين، واعتقادُ بغضِهم على ظلمِهم، وكراهيةُ بقائِهم، وعدمُ الثناءِ عليهم، والامتناعُ عن استخبارِ أحوالهم، أو التقرّبِ إلى المتَّصِلين بهم، أو التأسّفِ على ما يفوتُ بسبب مفارقتِهم، حتى لا يَخطرَ أمرُهم بالبالِ. فتحْدثَ لهم العزلةُ القاتلةُ والمقاطعةُ التي تُسقِطُ اعتبارَهم وتحاصرُ نفوذَهم.

ذلك لأنّ على العلماءِ مِن الواجباتِ في إنكارِ المنكرِ القدرَ الأكبرَ من المسئوليةِ. ففسادُ الرَّعايا إنما يحدثُ بفسادِ الملوكِ، وفسادُ الملوكِ إنما يحدثُ بفسادِ العلماءِ، وفسادُ العلماءِ إنّما يحدثُ باستيلاءِ المالِ والجاه، ومَن استولى عليه حبُّ الدّنيا لم يَقدِرِ على حِسبةِ ومحاسبةِ الأراذل، فكيف على الملوكِ والأكابر؟!

هكذا تحدَّثت الأشعريةُ.. وهكذا جاءَ خطابُ الأشعريةِ في مختلفِ مناحي الفكرِ والسياسةِ والاجتماع، فهل هذا الخطابُ وهذا الفكرُ يجبُ تفكيكُه، بدعوى أنه- كما زعمت الجهالاتُ العَلمانيةُ- ينتهي إلى الإفقارِ الكاملِ لكلٍّ مِن الطبيعةِ والسياسةِ والعقل؟!

وهل يجبُ على الأزهرِ التّخلي عن هذا المذهبِ وهذا الخطابِ كما طالبَ الذين يَهرِفُون بما لا يعرفون؟! أو أنّنا بإزاءِ جهالاتٍ مركّبةٍ لا عَلاقةَ لها بفكريةِ الأمةِ وهُوِيَّتِها، التي جعلَها الأزهرُ مذهبَه ورسالتَه على مرِّ تاريخِه العريق؟! إنّ النموذجَ الذي قدَّمناه لفكرِ الأشعريةِ ومذهبِها وخطابِها هو مجردُ سطرٍ في تراثٍ كُتِبَت فيه المجلداتُ والموسوعات.

دعوى تعصّب الأزْهر للمَذْهب الشّافِعي

أمّا دعوى أنّ الأزهرَ- تبعًا للدولةِ الأيوبيّة- قد تعصَّبَ للمذهبِ الشافعيِّ إلى حدِّ الإفْتاءِ بتكفيرِ المَذاهبِ الأخْرى؛ فهي فِريةٌ تُجسّدُ الجهالاتِ التي تحوَّلت في واقِعنا الإعْلاميِّ إلى مَقالاتٍ في الصّحفِ السّيارةِ، وبرامجَ في الفضائيات.

ولو طالعَ أصحابُ هذه الجهالاتِ مذاهبَ شيوخِ الأزهرِ- المتعدّدةَ- لما سَقَطوا في هذه الجهالات. ثمّ إنّه ليس صحيحًا أنّ الدولةَ الأيوبيةَ قد تعصَّبت للمذهبِ الشافعيِّ دون سواه. والمدارسُ التي أقامَتها الدولةُ الأيوبيةُ لتنهضَ بالإحياءِ السُّنّيِّ على أنقاضِ المذهبيةِ الباطنيةِ للشيعةِ الإسماعيليةِ الفاطمية- لم تكن مدارسَ شافعيةً فقط.

لقد قامت المدرسةُ الناصريّةُ سنةَ (٥٥٦هـ - ١١٧٠م) بتدريس الفقهِ الشافعيِّ، وفي الوقتِ الذي بدأ فيه بناءُ هذه المدرسةِ الناصريةِ أمَرَ صلاحُ الدينِ الأيّوبيُّ (٥٣٢ - ٥٨٩هـ/ ١١٣٧ - ١١٩٣م) ببناءِ مدرسةٍ للمالكيّةِ[1]، وقامت المدرسةُ الفضيليّةُ- التي أنشأها القاضي الفاضلُ (٥٨٠هـ- ١١٨٤م/ ٥٩٦هـ- ١٢٠٠م) لتدريسِ الفقهِ الشافعيِّ والفقهِ المالكيّ[2].. وهذا القاضي الفاضلُ، الذي اهتمَّ بتدريسِ الفقهِ المالكيِّ كان أبرزَ رجالاتِ صلاح الدّينِ على الإطْلاق، حتى أنّه لَيقولُ عنّه: "إني لم أفتحْ أرضَ مصرَ بجيوشٍ، وإنّما بقلمِ القاضي الفاضل".

(١) «صلاح الدين وإعادة إحياء المذهب السني»، لعبدالرحمن عزام: ١٤٣، «كتاب الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية» لأبي شامة ١/ ٤٨٦.

(٢) «سيرة القاهرة» لستانلي لينبول: ٢٥٤.

ومع أنّ عددَ الأحْناف بمصرَ كان قليلًا، فلقد أسسَ صلاحُ الدّينِ الأيوبيُّ لهُم مدرسةً في القاهرةِ سنةَ (١١٧٦م)(١).

كما وصفَ صلاحُ الدّينِ الأيوبيُّ دَورَ العالمِ والفقيهِ المالكيِّ زينِ الدّينِ بن نجا: "بأنّه كعمرو بنِ العاصِ في مساعدتِه على إعادةِ المذْهبِ السُّنّيِّ إلى مصر"(٢).

وذلك فضلًا عنْ أنّ الكثيرَ من المدارسِ السنيّةِ التي أقامتها الدولةُ الأيوبيّةُ لم تكن "مذهبيّةً فقهيّة"، وإنّما كان الكثيرُ منها لجملةِ علوم أهلِ السّنةِ والجماعةِ اللازمةِ للإحياءِ السُّنّيّ.

هكذا كانَ الإحياءُ السُّنّيُّ بمصرَ الأيوبيّةِ شاملًا للمذاهبِ الفقهيّةِ المتعدّدة، ولمجملِ علومِ الإسْلامِ التي أبْدَعَها علماءُ أهلِ السنةِ والجماعةِ بمذاهبِهم المختلِفة. ولمْ يكن إحياءً شافعيًّا فقط، يُكفِّرُ المذاهبَ الأخرى، كما زعمَ أصحابُ الجَهالات!.

---

(١) «صلاح الدين وإعادة إحياء المذهب السني» لعبدالرحمن عزام: ١٤٤.

(٢) «صلاح الدين وإعادة إحياء المذهب السني»: ١٤٤.

دعوى أنّ التّعليمَ الأزْهري يصبُّ في مَصلحةِ الجَماعات الرّاديكاليّة

أمّا الأزهرُ- الذي زعمَت هذه الجهالاتُ أنّ "تعليمَه لا يَصُبُّ إلّا في صالحِ الجماعاتِ الرّاديكاليّةِ بحكم المرْجَعياتِ المشتركةِ بينهم وبينَه" [1]- فباليْقينِ ليسَ هو الأزهرَ الذي عَرَفَتْهُ الأمّةُ على امتدادِ أكثرَ من ألفِ عامٍ، والذي تعرفُه- كأكبرِ جامعاتِ الشّرقِ- في هذه الأيّام.

لقد تعلّمَ في الأزهر السيدُ/ عمر مكرم (١١٦٨-١٢٣٧هـ/ ١٧٥٥-١٨٢٢م) الذي قادَ علماءَ الأزهرِ في التّصدي للحملةِ الفرنسيةِ التي قادَها "بونابرت" (١٧٦٩-١٨٢١م) على مصرَ سنةَ (١٢١٤هـ- ١٧٩٨م)، وإذا كان بونابرت قدْ دوَّخ أوروبا لسنواتٍ طِوال، فلقَدْ أجْبرَه علماءُ الأزهرِ- بالثّوراتِ الشعبيّةِ التي فجّروها وقادوها- على الهروبِ من مصرَ بليلٍ.. وأجبروا حملتَه العسكريةَ على الرّحيلِ بعد عامَين، رغْمَ أنّها قتلت ١/ ٧ الشّعبِ المصريِّ- أي: ٣٠٠,٠٠٠ شهيدٍ من شعبٍ كان تَعدادُه يومَئذٍ أقلَّ من ٣,٠٠٠,٠٠٠ نسمة!.

ولقد أرّخت مصرُ بهزيمةِ بونابرت ليقظتِها الحَديثة، وظلّت الحركةُ الوطنيّةُ في بلادنا تدرسُ وتدرِّسُ وتَحْتفلُ بثَوراتِ القاهرةِ- وكلِّ مصر- التي قادَها علماءُ الأزهرِ ضدَّ الحَمْلةِ الفرنسيّة. بينما احتفلَ الذين يتهجّمون الآنَ على الأزهرِ مع فرنسا سنة (١٩٩٨م) مدّة عامينْ، بمرورِ قرنيْن على غزوِ بونابرت لمصر!. فالأزهرُ،

---

(١) «مجلة الثقافة الجديدة: ١٦٤.

والأمّةُ، والحركةُ الوطنيّةُ يحتفلون بالاستقلالِ.. بينما الذين يتهجّمون على الأزهرِ- من المتغرِّبين وغلاةِ العَلمانيِّين يحتفلون بالاحتلال!.

وعمرُ مكرم وعلماءُ الأزهر الذين تربَّوا على المذْهبِ الأشعريِّ هُم الذين- بعد أنْ فرَغوا من الاحتلالِ الفرَنسيِّ- أقاموا "مجلسَ الشّرع"، الذي قادَ الأمّةَ في الصراعِ ضدَّ مظالمِ الوالي التركيِّ خورشيد باشا، فأعْلنوا عليْه الحربَ، وحاصَروه مع جنودِه في القلعةِ؛ قلعةِ صلاحِ الدّين.

وهكذا أعلنَ علماءُ الأزهرِ- الذين تربَّوا على الفكْرِ السياسيِّ للمذهبِ الأشعريِّ، لأوّل مرةٍ في تاريخنا الحديثِ- مبدأَ أنّ الأمةَ هي مصدرُ السُّلُطات.

ومِن الأزهرِ خرجَ التّجديدُ- ليس التجديدُ فقط للدّراساتِ الأزهرية- وإنّما التجديدُ للبلادِ وللأمّةِ؛ فالشيخُ حسن العطّار (١١٩٠ - ١٢٥٠هـ/ ١٧٧٦ - ١٨٣٥م) هو الذي نادى في الأمّة: "إنّ بلادنا لا بدَّ أنْ تتغيَّر، ويتجدّدَ بها من العلومِ والمعارفِ ما ليسَ فيها".

ولم يكُنِ الشيخُ العطَّارُ مجردَ فَقِيه.. وإنّما كان مشاركًا في العديدِ من العلومِ والفنون؛ من المنطقِ والفلسفةِ والأصولِ إلى العلوم الطبيعيةِ، فقد كان يُحسِنُ عملَ المزاولِ اللّيليةِ والنهاريّة.. وله رسالةٌ في كيفيةِ العملِ بالإسْطرلاب والرّبعين المقنطر والمجيب والبسائط.. ومشاركًا ومزاولًا للفنون. وهو صاحبُ الكَلمات التي أحْيَت كلماتِ حجةِ الإسلامِ الغزاليِّ، والتي قالَ فيها العطّارُ: "مَن لمْ يتأثّر برقيقِ الأشْعارِ، تُتلى بلسانِ الأوْتار، على شطوطِ الأنْهار، في ظلالِ الأشجار؛ فذلك جِلفُ الطّبعِ، حمارٌ"[1].

---

(١) «الفتاوى» لمحمود شلتوت: ٤١٣، ٤١٤.

ومع تولِّيه مشيخةَ الأزهـر؛ فلقد أنْشأَ صحيفةَ "الوقائع المصريّة" سنة (١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م).

ولقد كانَ الرّجلُ واعيًا بالمِنهاجِ الذي صلُحَت به الأمّةُ في عصرِ ازدهارِها.. منهاج الانْفِتاحِ على مُختلفِ الحضارات، فأوصى تلميذَه النّجيبَ الشيخَ رفاعةَ رافع الطهطاوي (١٢١٦ - ١٢٩٠هـ/ ١٨٠١ - ١٨٧٣م) أنْ يتدبّرَ حضارةَ أوروبا، ويُدوِّنَ العلومَ والفنونَ اللازمةَ لإيقاظِ أمّةِ الإسْلام.

وقد تربَّى الطهطاويُّ في الأزهرِ على المذهبِ الأشعريِّ، وأصبح إمامَ اليقظةِ الشرقيةِ الحديثة، حتى عدَّه أميرُ الشعراءِ أحمد شوقي (١٢٨٥ - ١٣٥١هـ / ١٨٦٨ - ١٩٣٢م) الأبَ الحقيقيَّ للشعبِ المصريِّ في المعارفِ والثقافاتِ، فقال وهو يمدحُ ابنَه:

يا ابنَ مَن أيقظَت مصرَ معارفُه

أبـــوكَ كـانَ لأبناءِ البـلادِ أبَا

ولأنّ الطهطاويَّ أشعريُّ المذهبِ، ولأنّ إمامَه، وإمامَ جمهورِ الأمةِ هو أبو الحسنِ الأشعريُّ (٢٦٠ - ٣٢٤هـ/ ٨٧٤ - ٩٣٦م) الذي قعَّدَ مبدأَ التعدّديةِ والاختلافِ في كتابه الفذِّ "مقالاتُ الإسلاميّين واختلافُ المصلّين"؛ فإنّ الطهطاويَّ عندما ذهبَ إلى باريس لم تَدهَشْهُ الحضارةُ الأوروبيّةُ فيأخذَها كلَّها.. ولمْ يتعصَّب ضدَّها فيرفضَها كلَّها.. فهُم كتابيُّون.. وهُمْ ﴿لَيْسُواْ سَوَآءً﴾ (آل عمران: ١١٣)؛ ولذلك ترجمَ الدستورَ الفرنسيَّ، وزكَّى علومَ التمدّنِ المدنيِّ، التي هي "مُشترَكٌ إنسانيٌّ"، لا بدّ منها لعُمرانِ الواقعِ الماديِّ، ولقد سبقَ لأوروبا أنْ أخذتْها مِن تراثِ الإسلام،

فدعَا إلى الانفتاح عليها، والاسْتلهام لها.. أمّا ما لدى الفَرَنسيِّين من فلسفةٍ وضعيّةٍ لا دينية، تُؤلِّهُ العَقلَ دونَ الشّرع، فلقَدِ انتقدَها الطهطاويُّ، وحذَّر مِن الأخذِ بها.. وفي ذلك قال: "إنّ مخالطةَ الأغرابِ، لا سيّما إذا كانوا مِن أُولي الألبابِ، تجلبُ للأوطانِ المنافعَ العموميّة. والبلادُ الإفرنجيةُ مشْحونةٌ بأنواعِ المعارفِ والآدابِ التي لا يُنكرُ إنسانٌ أنّها تجْلبُ الأُنسَ وتُزيِّنُ العُمران؛ فهُم يعرفونَ التوفيرَ وتدبيرَ المَصارف، حتى أنّهم دوَّنوه وجعلوهُ علمًا. وهُم يتعلَّقون بالحريةِ، حتى أنّه لا تطولُ عندَهم ولايةُ مَلِكٍ جبّار، ولا وزيرٍ اشتَهَرَ بينهُم أنّه تعدّى مرةً وجارَ"(١).

لكنَّ الطهطاويَّ رفضَ الفلسفةَ الوضعيّةَ اللادينيةَ التي سادتْ في عصرِ النّهضةِ الأوروبية، والتي تُؤلّه العقلَ، ولا تُقيمُ وزنًا للشرع؛ فهو أشعريٌّ، وامتدادٌ لحجّةِ الإسلامِ الغزاليِّ الذي شبَّه العقلَ بالبصر، والشرعَ بالضياءِ، ومِن ثَمَّ فلا قيمةَ لأحدِهما بمعزلٍ عن الآخر: "فالعقلُ مع الشّرعِ نورٌ على نور"؛ ولذلك رفضَ الطهطاويُّ هذه الفلسفةَ الوضعيّة، وقال: "غيرَ أنَّ لهُم في العلومِ الحِكميّةِ حَشَواتٍ ضلاليّةً مخالفةً لسائرِ الكتبِ السّماوية".

إنّ كتبَ الفلسفةِ بأسرِها محْشُوَّةٌ بكثيرٍ مِن هذِه البدع، وإنه ليس لنا أنْ نعتمدَ على ما يُحسِّنُه العقلُ أو يُقبِّحُه إلّا إذا وردَ الشرعُ بتحْسينِه أو تقْبيحِه. وإنّ تحسينَ النّواميسِ الطبيعيةِ لا يُعتَدُّ به إلّا إذا قرَّره الشرعُ، ولا عبرةَ بأصحابِ النّفوس القاصرةِ الذين حكَّموا عقولَهم بما اكْتَسَبوه مِن الخَواطرِ التي رَكَنوا إليها تحسينًا وتقبيحًا"(٢).

---

(١) «الأعمال الكاملة للطهطاوي»: ١/ ٣٩٨.

(٢) «الأعمال الكاملة للطهطاوي»: ٢/ ١٥٩، ٤٧٧، ٣٨٧.

وعنْدما بدأ يتسلَّلُ القانونُ الوضعيُّ الفَرَنسيُّ إلى مصرَ على عهدِ الخديوي سعيد (١٢٣٧ - ١٢٧٩هـ/ ١٨٢٢ - ١٨٦٣م) عارضَه الطهطاويُّ، مدافعًا عنِ الشريعةِ الإسلاميّة، وفقهِ معاملاتِها، وداعيًا إلى تقْنينِها والاحتكام إليها وحْدَها، وقال: "إنّ المعاملاتِ الفقهيّةَ لو انتظمتْ وجَرَى عليها العملُ لَمَا أَخَلَّت بالحقوق، بتوفيقِها على الوقْتِ والحالةِ. ومَن أمْعنَ النّظرَ في كتبِ الفِقهِ الإسْلاميةِ ظهرَ له أنّها لا تخْلو مِن تنظيمِ الوسائلِ النافعةِ من المنافعِ العموميّة. إنّ بحرَ الشريعةِ الغرّاءِ، على تفرُّعِ مشارعِه، لم يُغادر مِن أمّهاتِ المَسائلِ صغيرةً ولا كبيرةً إلّا أحْصاها وأحْياها بالسَّقيِ والرّيّ، ولمْ تخرجِ الأحكامُ السياسيّةُ عن المَذاهبِ الشرعية؛ لأنّها أصلٌ، وجميعُ مذاهبِ السّياساتِ عنْها بمنزلةِ الفرعِ"(١).

ولقدِ امتدَّ المشروعُ التجْديديُّ للطهطاويِّ وتلاميذِه الأزهريّين الأشعريّين مِنَ اللّغةِ إلى القانونِ، إلى علومِ التمدّنِ المدنيِّ، إلى إحْياءِ التراثِ، إلى ترجَمةِ العلوم الطبيعيةِ، إلى الإدارةِ، والشريعةِ، وإحياءِ الآثارِ، وحتى تحْريرِ المرأةِ، الذي كانَ أولَ مَن اهتمَّ بتعليمِها وتحريرِها.

هكذا تحدَّثَ الشيخُ رفاعةُ الأشعريُّ.. ابنُ الأزهرِ الشريفِ.

وكما خرجَ هذا المَشْروعُ التّجديديُّ مِن الأزهرِ الشريفِ، فلقد علّق صاحبُه ورائدُه الآمالَ في تطْويره وتفْعيلِه وتعْميمه على أبْناءِ الأزهرِ الشّريفِ، فقال: "إنّ مدارَ سُلوكِ جادّةِ الرّشادِ والإصابةِ، منوطٌ- بعد وليِّ الأمرِ- بأبناءِ الأزهرِ، الذينَ

---

(١) المرجع السابق: ١/ ٥٤٤، ٣٦٩، ٣٧٠.

ينبَغي أن يُضيفوا إلى ما يجبُ عليهم مِن نشْرِ السنةِ الشريفة، ورفع أعْلام الشريعةِ المَنيفةِ؛ معرفةَ سائرِ العلومِ البشريّةِ المدنيّة، التي لها مدخلٌ في تقدّمِ الوطنية"[١].

ولقد تحقّقَ حُلمُ الطهطاويِّ هذا على يدِ أعلامِ العُلماءِ الذين سَلكوا مِنهاجَ الإصْلاحِ والتجديدِ لعلوم الدّينِ والدّنيا.

فالأستاذُ الإمامُ الشيخُ محمّد عبْده (١٢٦٦ - ١٣٢٣هـ/ ١٨٤٩ - ١٩٠٥م)- وهو المهَندسُ الأوّلُ لفكرِ المدرسةِ الإصْلاحيةِ الحديثةِ التي عَمِلَت مِن خلالِ "الأمّة" بعدَ أنْ كانَ عملُ الطّهطاويِّ مِن خلالِ "الدولة"- قدْ درسَ في الأزهرِ على المَذْهبِ الأشْعريِّ، وغدا إمامَ الأمةِ ومُفتيَها، الذي امتدَّت تأثيراتُه عبْرَ مجلةِ "المنارِ" إلى مشارقِ العالمِ الإسْلاميِّ ومغاربِه، فتكوَّنت حولَ منهاجِه جمعياتٌ في إندونيسيا والهندِ، والمَشرقِ العربيِّ، وقامت على هذا المنهاجِ الحركاتُ الإصلاحيةُ في تونس والجزائرِ والمغربِ- جمعية العلماء- بزعامةِ الإمامِ ابنِ باديس (١٣٠٥ - ١٣٥٩هـ/ ١٨٨٧ - ١٩٤٠م) والإمامِ البشيرِ الإبراهيميّ (١٣٠٦ - ١٣٨٥هـ / ١٨٨٩ - ١٩٦٥م). وفي المغرب، بزعامةِ العلّامةِ علّالٍ الفاسيِّ (١٣٢٦ - ١٣٩٤هـ / ١٩٠٨ - ١٩٧٤م). وفي تونس على يدي الشيخيْن: محمدٍ الطاهرِ بنِ عاشور (١٢٩٦ - ١٣٩٣هـ / ١٨٧٩ - ١٩٧٣م) ومحمدٍ الفاضلِ بن عاشور (١٣٢٧ - ١٣٩٠هـ/ ١٩٠٩ - ١٩٧٠م).

ولقد أقامَ الإمامُ محمّد عبده منهاجَه في التجديدِ على استلهام تراثِ الأمةِ في عصرِ ازدهارِ حَضارتِها، وليسَ على القَطيعةِ مع هذا التراثِ. وأعلنَ- صراحةً- أنّ

---

(١) «الأعمال الكاملة للطهطاوي» ١/ ٥٣٤.

الأشعريةَ هي مذهبُه ومذهبُ أستاذِه جمالِ الدينِ الأفغانيِّ (١٢٥٤ - ١٣١٤هـ/ ١٨٣٨ - ١٨٩٧م) ومذهبُ "جمعية العُرْوة الوثْقَى" التي ضمَّت صفوةً من العلماءِ- من الهند وحتى المغرب- فقال لَمِن أرسلَ إليه يسألُه عنْ مذهبِه ومذهبِ أستاذِه ومذهبِ "العُرْوة الوثْقى": "إننا سُنيُّون أشعريُّون أو ماتُريدِيُّون، ونحن في أعمالِ العِبادات دائرونَ على المذاهبِ الأربعةِ، فمنَّا المالكيُّ والشافعيُّ والحنبليُّ والحنفيُّ، وفي المعاملاتِ على مذهبِ حاكم البلادِ إن وافقَ واحدًا منها، فإنْ كانَ على غيرِها توخَّينا عدمَ المرافعةِ إليه ما أمكنَنا"(١).

وأكّد ذلك عندما تحدّثَ عنْ عَلاقةِ تجديدِ الخلفِ بأصولِ السلفِ، فقال: "يجبُ تَحريرُ الفكرِ مِن قَيدِ التّقليدِ، وفهمُ الدّينِ على طريقةِ سلفِ هذه الأمّةِ قبلَ ظهورِ الخِلافِ، والرّجوعُ في كسْبِ معارفِه إلى ينابيعِها الأولى، والنظرُ إلى العقلِ باعْتبارِه قوةً مِن أفضلِ القوَى الإنسانية، بل هو أفضلُها على الحقيقة".

وكما انْتقدَ أهلَ الجُحودِ والتّقليد؛ "لوقوفِهم عندَ ظواهرِ الألفاظ، والتقيُّدِ بها دونَ التفاتٍ إلى ما تقْتَضيه الأصولُ التي قامَ عليها الدّينُ، وإليها كانتِ الدّعوةُ، ولأجْلِها مُنِحَتِ النّبوة، فلمْ يكونوا للعلمِ أولياءَ، ولا للمدنيّةِ أحبّاء"(٢).. انتقد- كذلك- المدنيّةَ الغربيّة: "مدنيةَ الملكِ والسّلطانِ- القوة- مدنيّةَ الذّهبِ والفضّة، مدنيّةَ الفخْفَخةِ والبَهْرجِ، مدنيّةَ الخَتْلِ والنفاقِ، وحاكمُها الأعلى هُو "الجُنيه" عندَ قومٍ، و"اللّيرة" عند قومٍ آخَرين، ولا دخلَ للإنْجيلِ في شيءٍ مِن ذلك"(٣).. تلكَ

(١) «الأعمال الكاملة لمحمد عبده»: ١/ ٦٩٧، ٦٩٨.

(٢) «الأعمال الكاملة لمحمد عبده»: ٣/ ٣١٤.

(٣) المرجع السابق: ٣/ ٢٠٥.

"المدنيّةُ التي صَقَلَ أهلُها المعادنَ، ثمّ عجزوا عنْ صَقْلِ النفوسِ حتى يعودَ لها لَمعانُها الرُّوحيّ، وعجزوا- مع قوّة العلم- عنْ كشفِ الطّبيعةِ الإنسانيّةِ، واكْتشافِ الدواءِ الذي هو الرّجوعُ إلى الدّين"(١).

ولقد ركَّزَ الإمامُ محمّد عبده الأنظارَ على الوسَطيّةِ الإسلاميةِ، التي هي فكريّةُ المَذهبِ الأشعريِّ. "فلقد ظهرَ الإسلامُ لا رُوحيًّا مجرّدًا، ولا جسديًّا جامدًا، بل إنسانيًّا وسطًا بينَ ذلك، آخذًا مِن كلا القبيلَيْنِ بنَصيبٍ، فتوافرَ له مِن مُلائمةِ الفِطرةِ البشريةِ ما لمْ يتوافَرُ لغيره، ولذلك سمَّى نفسَه دينَ الفِطرةِ، وعرفَ له ذلك خُصومُه اليومَ، وعدُّوه المَدرسةَ الأولَى التي يرقَى فيها البَرابرةُ على سُلَّمِ المدنيّة"(٢).

وهي الوسطيةُ التي رفضَت الكَهانةَ والثيوقراطيةَ، كما رفضَت فصلَ الدينِ عنِ الدّولةِ والقانونِ، وقرّرت أنّ السلطةَ في الإسْلام مدنيّةٌ، وأنّ هذا الإسلامَ هو "دينٌ وشرعٌ، فهو قدْ وضعَ حُدودًا، ورسمَ حقوقًا، ولا تكتَمِلُ الحِكمةُ مِن تشريعِ الأحْكام إلّا إذا وُجِدَت قوةٌ لإقامةِ الحُدودِ وتَنْفيذِ حُكم القاضي بالحقِّ، وصونِ نظامِ الجَماعَة؛ فالإسْلامُ لم يَدَعْ ما لقيصرَ لقيصرَ، بلْ كانَ مِن شأنه أن يُحاسِبَ قيصرَ على ما لَه، ويأخذَ على يَدِه في عَملِه، فكان الإسْلامُ كمالًا للشخصِ، وألفةً في البيتِ، ونظامًا للمُلكِ؛ امْتازت به الأممُ التي دخلَت فيه عنْ سواها ممَّن لم يدخلْ فيه"(٣).

كما أبرزَ الإمامُ محمّد عبده سَماحةَ الإسلام، التي رفعَ راياتِها الأشْعريةُ أهلُ السنةِ والجماعةِ، برفضِ التّكفيرِ لمَن يشهدُ: أنْ لا إلَه إلّا الله، وأنّ محمدًا رسولُ الله. فقال:

---

(١) «الأعمال الكاملة لمحمد عبده»: ٣/ ٥١٣.

(٢) المرجع السابق: ٣/ ٢٨٧.

(٣) «الأعمال الكاملة لمحمد عبده»: ٣/ ٢٨٧، ٢٢٥، ٢٢٦.

"إنّ الله لمْ يجعَلْ للخَليفةِ ولا للقاضي ولا للمُفْتي ولا لشَيخ الإسلام أدْنَى سلطةٍ على العَقائدِ وتقريرِ الأحْكام، ولا يَسُوغُ لواحدٍ منهم أنْ يَدَّعِيَ حقَّ السّيطرةِ على إيمانِ أحدٍ أو عِبادتِه لربِّه، أَو يُنازِعَه طريقَ نظرِه، فليسَ في الإسْلام سُلطةٌ دينيةٌ سوَى سلطةِ الموعظةِ الحسَنة، والدّعوةِ إلى الخيرِ، والتَّنْفيرِ عنِ الشرِّ، وهي سُلطةٌ خوَّلها الله لأدْنى المُسْلمين يَقرَعُ بها أنفَ أعْلاهُم، كما خوَّلها لأعْلاهُم يتَناولُ بها مَن أدْناهم، وليس لمسلم مهْمَا عَلا كعبُه في الإسْلامِ على آخرَ، مهْما انحطَّت منزلتُه فيه؛ إلَّا حقُّ النّصيحةِ والإرشاد.

ولقدِ اشتهَرَ بينَ المُسلمين وعُرِفَ مِن قواعدِ أحْكامِ دينِهم أنّه إذا صدرَ قولٌ مِن قائلٍ يَحْتملُ الكفرَ مِن مائةِ وجْهٍ، ويَحتملُ الإيمانَ مِن وجْهٍ واحدٍ؛ حُمِلَ على الإيمانِ، ولا يجوزُ حَمْلُه على الكفر"[1].

ومِن حولِ هذا المِنهاجِ الإصلاحيِّ تكوَّنت أهمُّ مَدرسةٍ في الفكرِ الإسلاميِّ الحديثِ. درَسَ أعلامُها في الأزهرِ الشريفِ، وتربَّوا على منهاجِ الأزهرِ وعلمائِه، ومثَّلَت إبداعاتُهم ومشاريعُهم الفكريةُ تجديدًا للمذهبِ الأشعريّ، وأضاءتْ أنْوارُهم الفكريةُ مُختلِفَ أقطارِ الإسلام. ومِن أعلامِ هذه المدرسةِ الإصْلاحيةِ الأشعريّة، الذين نُباهي بهمُ الأممَ:

عبد العزيز جاويش (١٢٩٣ – ١٣٤٧هـ/ ١٨٧٦– ١٩٢٩م).

وعبد الحميد الزهراوي (١٢٧٢ – ١٢٣٤هـ/ ١٨٨٥ – ١٩١٦م).

وعبد الوهاب النجار (١٢٧٨ – ١٣٦٠هـ/ ١٨٦٢ – ١٩٤١م).

---

(١) (٢) «الأعمال الكاملة لمحمد عبده»: ج٣ ص ٢٨٣، ٢٨٩.

ومحمد مصطفى المراغي (١٢٩٨ – ١٣٦٤هـ/ ١٨٨١ – ١٩٤٥م).

ومصطفى عبد الرازق (١٣٠٢ – ١٣٦٦هـ/ ١٨٨٥ – ١٩٤٦م).

وعبد المجيد سليم (١٢٩٩ – ١٣٧٤هـ/ ١٨٨٢ – ١٩٥٤م).

ومحمد الخضري (١٢٨٩ – ١٣٤٥هـ / ١٨٧٢ – ١٩٢٧م).

وعبد الجليل عيسى (١٣٠٥ – ١٤٠٠هـ/ ١٨٨٨ – ١٩٨٠م).

ومحمد الخضر حسين (١٢٣٩ – ١٣٧٧هـ/ ١٨٧٦ – ١٩٥٨م).

وأحمد إبراهيم (١٢٩١ – ١٣٦٤هـ/ ١٨٧٤ – ١٩٤٥م).

ومحمد أبو زهرة (١٣١٦ – ١٣٩٤هـ/ ١٨٩٨ – ١٩٧٤م).

وعبد الوهاب خلّاف (١٣٠٨ – ١٣٧٥هـ/ ١٨٨٨ – ١٩٥٦م).

وعلي الخفيف (١٣٠٨ – ١٣٩٨هـ/ ١٨٩١ – ١٩٧٨م).

وأمين الخولي (١٣١٣ – ١٣٨٥هـ/ ١٨٩٥ – ١٩٦٦م).

ومحمد المدني (١٣٢٥ – ١٣٨٨هـ/ ١٩٠٧ – ١٩٦٨م).

ومحمد البهي (١٣٢٣ – ١٤٠٥هـ/ ١٩٠٥ – ١٩٨٢م).

وأحمد حسن الباقوري (١٣٢٥ – ١٤٠٥هـ/ ١٩٠٧– ١٩٨٥م).

ومحمد الغزالي (١٣٣٥ – ١٤١٦هـ / ١٩١٧ – ١٩٩٦م).

وغيرُهم كثيرونَ مِن علماءِ الأزهرِ، الذين مثَّلوا منارات فكريةً سطعَت أنوارُها على مُختلفِ أقْطارِ عالمِ الإسلام.

تعبيرُ المَذهب الأشعريّ عنْ وسطيّة الإسلام وهويّة الأمة وذاتيتها العقَديّة والفكرية

لكن.. ورغمَ هذه الحقائقَ التي أشرْنا إلي طرفٍ منْها، والتي تُؤكِّدُ أنّ المذهب الأشعريَّ المتجدّدَ قدْ مثّل التّعبير الأدقَّ عنْ وسطيةِ الإسْلام، وهُويَّةِ الأمّة، وذاتِّيتِها العقديّة والفكرية، وأنّ الأزهرَ هو الذي حَمَلَ هذه الرّسالةَ ورابطَ على ثغورِها عبرَ أكثرَ مِن ألفِ عام؛ فإنّ القائمين على هذه الحَملةِ المَشْبوهةِ والظّالمةِ والجاهلةِ قدِ انْطلقوا يَنتقُون مِن مناهجِ الأزهرِ التّعليميةِ كلمةً مِن هُنا أو كلمةً مِن هُناك يعزلونَها عنْ سياقِها العامّ، وعنِ الكليّات الفكريةِ الحاكمَةِ لها، ثمّ يُحوِّلونها إلى "مانشتّات" للصحفِ السيّارةِ وعَناوينَ للمقالاتِ، موضوعاتٍ لحلَقاتِ الفضائيّات. يُريدون بذلك تشويهَ صورةِ الأزهرِ، وتبريرَ دعَواتِهمُ الشّاذّة إلى إلغاءِ التعليمِ الدينيِّ الأزهريِّ مِن الأساس!.

لقدْ زعموا أنّ مناهجَ التعليم بالأزهرِ لا تعترفُ بالآخَرين، وتجاهلوا أنّ التّعليمَ الأزهريَّ قائمٌ على حفظِ القرآنِ الكريم وتفسيره. وهذا القرآنُ هو الذي يُعلِّم قارئَه الاعْتراف بكلِّ ألوانِ الآخرِ. فالتّعدديّةُ سُنَّةٌ مِن سُننِ الله التي لا تبديلَ لها ولا تحْويل، والمُسلمُ لا يُفرِّقُ بين أحدٍ مِن رُسلِ اللهِ عليهمُ الصلاةُ والسّلام، ويَعتبرُ الشّرائعَ السّماويةَ المتعدّدةَ تنوّعًا في إطارِ دينِ اللهِ الواحد. ويؤمنُ بأنَّ القرآنَ قدْ جاءَ مُصدِّقًا لَما بيْنَ يديْه منَ الكتابِ- كلِّ كتابٍ.. مِن صحفِ إبراهيم إلى الوحيِ الخاتمِ لكلماتِ الله.

يؤمنُ الذين يتعلَّمونَ بالأزهرِ بهذِه العقائد، بينما لا يعترفُ غيرُ المُسلمين بالإسْلامِ دينًا سماويًّا، ولا بكتابِه وحيًا إلهيًّا، ولا بنبيِّه رسولًا من عندِ الله.

ويشهدُ العالمُ كيف أنّ الإسلامَ وحدَه- ورموزَه ومقدساتِه- هو الذي يتعرّضُ للإهانةِ والازْدراءِ. ومعَ ذلك يَزعُمُ المُفْترون على التّعليمِ الدينيِّ الأزهريِّ أنّ هذا التّعليمَ لا يعترفُ بالآخَرين!.

ويَفْتري المُرجِفونَ على التعليم الدينيِّ الأزهريِّ عندَما يزْعُمون أنه يَختزلُ الجِهادَ في القِتالِ، حتى أنّه لَيكتبُ أحدُهم زاعمًا أنّ الأزهرَ يُعلِّمُ أبناءه أنّ "الجهادَ هو القتالُ ولا شيءَ سواه"[1]، بينما يعرفُ كلُّ مَن له درايةٌ بمنهاجِ التّعليمِ الأزهريِّ أنّ طلابه يتعلّمون أنّ أكثرَ مِن (٩٩٪) مِن الجهاد لا عَلاقةَ له بالقتالِ.. فالجِهادُ هو بَذلُ الجُهدِ واسْتفراغُ الوُسْعِ والطاقةِ في أيِّ قولٍ أو فعلٍ بأيِّ مَيدانٍ مِن مَيادينِ الخَيرِ والإصْلاحِ في الحياةِ. وفي "مُعْجم ألفاظ القرآن الكريم" الصادرِ عنْ مجمعِ اللغةِ العربيةِ: "أنّ أكثرَ ما وردَ الجِهادُ في القرآنِ الكريمِ وردَ مُرادًا به بذلُ الوسعِ في نشرِ الدّعوةِ الإسْلاميةِ والدّفاعِ عنها"

وفي الأزهرِ، يتعلّمُ الطلابُ أنّ مِن الجهادِ: جِهادَ النفسِ، وجهادَ الشيطانِ، ومجاهدةَ الشهوات؛ والحجُّ والعمرةُ جهادٌ، وبرُّ الوالدين جهاد، والإنفاقُ في سبيل الخيرِ جهاد، والصّبرُ على الابتلاءِ جهاد، والاجتهادُ في ميادينِ العلمِ والفكرِ جهاد، وطلبُ العلمِ جهاد، والدّعوة إلى الدينِ الحقِّ بالحكمةِ والموعظةِ الحسنةِ جهاد.

---

(١) مجلة الثقافة الجديدة ــ عدد مارس ٢٠١٥ م ــ ص ٢٦-٢٩.

وفي الآيةِ القرآنيةِ التي وُصِفَ فيها الجهادُ بالكبير: ﴿ وَجَٰهِدۡهُم بِهِۦ جِهَادٗا كَبِيرٗا ﴿٥٢﴾ ﴾ [الفرقان: ٥٢] كان المرادُ الجهادَ بالكلمةِ الطيبة؛ بالقرآنِ الكريم.

ولذلك كان الجهادُ واجبًا على المُسلمين كافةً، بينما كانَ القتالُ فرضَ كفايةٍ، له شروطُه، وله أهلُه، وهو خاصٌّ بالدّفاعِ عن الدّينِ والوطنِ لردِّ الاعْتداء: ﴿ وَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ وَلَا تَعۡتَدُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ ﴿١٩٠﴾ ﴾ [البقرة:١٩٠].

ويذهبُ المُرجِفون إلى الزّعمِ بأنّ التعليمَ الأزهريَّ يُعلِّمُ الناسَ احتقارَ المرأةِ والحطَّ مِن منزلتِها!![1].

ويتجاهلُ هؤلاءِ المُرْجِفونَ أنّ طلابَ الأزهرِ يحفظونَ آياتِ القرآنِ الكريم التي تقول: ﴿ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ يَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرۡحَمُهُمُ ٱللَّهُۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٞ ﴿٧١﴾ ﴾ [التوبة:٧١].

وأنَّ الرجلَ والمرأةَ قد خُلقا: ﴿ مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ ﴾ [الأعراف:١٨٩].

كما يتعلَّمُ طلابُ الأزهرِ وطالباتُه- في السيرةِ النبويةِ- أنّ المرأةَ قد شاركَت في بيعةِ العقبة- أي: في الجمعيّةِ التأسيسيّةِ لإقامةِ الدولةِ الإسلاميةِ الأُولى- وهي أعلى مُستوياتِ الولاياتِ السياسية. وتولَّت ولايةَ الحِسبةِ على الأسْواقِ في حياة النبيِّ- ﷺ- وفي خلافةِ عمرَ بن الخطابِ رضي الله عنه، بل وشاركت في القتالِ بأُحدٍ، وخيبَر، واليمامةِ، وغيرِها من الغزَوات.

---

(١) مجلة الثقافة الجديدة ـ عدد مارس ٢٠١٥م: ٢١- ٢٥.

كما يتعلَّم طلابُ الأزْهر وطالباتُه أنّ المرأةَ- حفصةَ أمّ المؤمنين رضي الله عنها- قد ائتُمِنَت على حفظِ النّسخةِ الأولى للقرآن الكريم، وأنّ المرأةَ قدْ روَتِ الحديثَ النبويّ، فساوَت الرّجلَ في حمْلِ أمانةِ الدّينِ وتبيلغِه والحفاظِ عليه، وأنّ عصرَ النبوةِ قد عرَفَ خَطيبةَ النّساءِ أسماءَ بنتَ عمرو بنِ عدي الأنْصاريةَ التي كانت تَهُزُّ أعوادَ المنابر، كما كانتِ المرأة- سميةُ بنتُ خبَّاط [ت:٧ ق. هـ ٦١٥م]- أولَ شهيدةٍ في الإسلام، وأنّ النخبةَ والصفوةِ التي تربَّت في مدرسةِ النّبوةِ قدْ أحصاها العلماءُ، فبلغُ تعدادُها نحوًا مِن ثمانيةِ آلافٍ، كانت مِن بينهم أكثرُ مِن ألفٍ مِن النساءِ، وهي أعلى نسبةٍ مِن القياداتِ النّسائيةِ أفرزتْها أيّةُ نهْضةٍ مِن النّهَضاتِ التي عرَفها التاريخ!.

ولذلكَ، لمْ يكنْ غريبًا أنْ تبدأَ الجُهودُ لتَحْريرِ المرأةِ- في العصرِ الحديثِ- مِن داخلِ الأزهرِ الشريفِ، على يَدَي رفاعةَ الطهطاويِّ والإمامِ محمّد عبده.

تجاهلُ الخطاباتِ الدينيّة العنصريّة عندَ الآخرين

والغريبُ والعجيبُ والمريبُ أنّ هؤلاء المرجفين، الذينَ يفْترونَ على مَناهج التّعليم بالأزهرِ الشريف، والذينَ يُكثِّفون الأضْواءَ على بعْضِ الهَنَاتِ حينًا، ويستخدمونَ الكذبَ الصُّراحَ في أغْلبِ الأحايينِ، يتَجاهَلون الخِطاباتِ الدينيةَ لدَى الآخرين، فلا يَنبِسونَ ببنتِ شفةٍ عمّا في هذه الخِطاباتِ مِن غرائبَ وعجائبَ تَفجَعُ النّاظرين.

ويتَجاهَلون الفكرَ العنصريَّ والدمويَّ الذي تجسَّدَ الآنَ فتاوَى حاخاميّةً وحروبًا مدّمرةً تُبرِّرُ لطائفةٍ مِن المحتلِّين الاسْتيلاءَ على أرضِ الآخرين، وتُبيدُ شُعوبَها إبادةً مُنَظمةً لا تتوقّفُ تحت سمعِ وبصرِ الجميع.

كما يتَجاهَلون العنصريّةَ التي تحوَّلتْ إلى عَقيدةٍ دينيةٍ تقولُ: "إنّ كلَّ غيرِ اليَهودِ مخلوقاتٌ شيطانيّةٌ، ليسَ بداخلها أيُّ شيءٍ جيدٍ على الإطْلاقِ، حتى الجَنينَ غيرَ اليهوديِّ يَخْتلفُ نوعيًّا مِن الجنينِ اليهوديِّ، كما أنّ وجودَ غيرِ اليَهوديِّ مسألةٌ غيرُ جَوهريةٍ في الكوْنِ، فقدْ تشاكلَ الخَلْقُ مِن أجلِ اليهودِ فقط"![1].

وفي الخطابِ الخاصِّ بالمرأةِ، يتَجاهلُ هؤلاءِ المرجفون ما جاءَ في التّلمودِ مِن أنّ اليهوديَّ يُصلِّي كلَّ صباح صلاةَ شكرٍ للهِ لأنّه لمْ يخلُقْه عبدًا ولا وثنيًّا ولا امرأةً! وأنّ "المرأةَ اليَهوديةَ العائدةَ مِن حمَّامِها الطّقسيِّ الشهريِّ من أجْلِ الطهارةِ، يجبُ أنْ تحاذرَ مُلاقاةَ أحدِ أربعةِ كائناتٍ شيطانيّة: أحدِ الأغيارِ- أي غير اليهودي- أو

---

(١) «الديانة اليهودية.. موقفها من غير اليهود» لإسرائيل شاحاك: ٤٠.

خنزير، أو كلب، أو حمارٍ، وإذا حدثَ وقابلَتْ أحدَهم يجبُ أنْ تُعيدَ الاسْتحمامَ مرةً ثانيةً"[1].

وما قاله القدِّيسُ "بونا فنتيرا" (١٢٢١- ١٢٧٤م): "إذا رأيتُمُ المرأةَ؛ فلا تحسَبوا أنّكم شاهدتُم موْجودًا بشريًّا ولا موجودًا موحشًا؛ لأن ما تَرَونَه هو الشّيطانُ نفسُه، وإذا تكلّمتْ فإنّ ما تسمَعونَه هو فَحيحُ الأفْعى".

وما قاله القدِّيسُ "توما الإكويني" (١٢٢٥- ١٢٧٣م): إنه "لا وجودَ في الحقيقةِ إلّا لجنسٍ واحدٍ، هو الجنسُ المذكّر، وما المرأةُ إلّا ذكرٌ ناقصٌ، ولا عجبَ أنْ كانتِ المرأةُ- وهي الكائنُ المعْتوهُ الموسومُ بميسَمِ الغباءِ- قدْ سقطتْ في التجربةِ- الخطيئةِ الأولى- ولذلك يتعيَّنُ عليها أنْ تظلَّ تحتَ الوصايةِ"!

وما قاله القدِّيسُ [أوغسطين] (٣٤٥- ٤٣٠م) مِن الدعوةِ إلى "إخضاعِ النّساءِ للرجالِ كما يُخضَعُ العقلُ الضّعيفُ للعقلِ القويّ"!.

يتناسَى المتربِّصونَ بالإسلامِ والمسلمين هذه الخِطاباتِ الخاصّةَ بالمرأة، ويذْهبونَ فيبْحثونَ عنِ "القَشَّةِ" مُتَجاهلينَ الأخشابَ" التي في عُيونِهم وعُيونِ الآخَرين.

وفي الوقتِ الذي يَلغطُ فيه هؤلاءِ المرجِفونَ بما يُسمَّى آيةَ السيفِ- معَ أنّ كلمةَ السّيفِ لم تَرِد بالقرآنِ الكريمِ ولا مرةً واحدةً- على حينِ وردتْ في الكُتبِ الدّينيةِ الأخرى- مفردةً ومجموعةً- قُرابةَ ١٥٠ مرةً!(٢)، يَتجاهَلون ما جاءَ في الكُتبِ المُقدّسةِ الأخْرى عنِ " الحربِ الدّينيةِ المقدّسةِ"ـ التي اكتوَينا بنارِها قرنيْن مِن

---

(١) المرجع السابق: ٥٤.

(٢) فهرس الكتاب المقدّس.

الزمان (٤٨٩-٦٩٠هـ/ ١٠٩٦-١٢٩١م) والتي دارتْ داخلَ المسيحيّةِ الأوروبيّةِ، بينَ الكاثوليك والبروتستانت؛ للإكراهِ على تغْيير الاعتقادِ، والتي أُبيد فيها ـ حسَبَ إحصاءِ "فوليتر" (١٦٩٤-١٧٧٨م) ـ عشرةُ ملايين! وحسَبَ إحْصاءِ "هنري كيسنجر" (٤٠٪ من شعوبِ وسَطِ أوروبا)!.

بينَما ضَحايا كلِّ الحروبِ الدّفاعيةِ في عهدِ النبوّةِ لم يتجاوزْ عددُهم (٣٨٦) من المسلمين والمشركين، (٢٠٣) مِن المشركين، و(١٨٣) مِن المُسلمين![1].

وعند مراعاةِ عدَدِ السّكان في الحالتين؛ فإنّ نسبةَ الضحايا في الحروب الدّفاعيّةِ في عهْدِ النبوّة ضئيلةٌ جدًّا عندَ مُقارنتها بنسبةِ ضحايا حروبِ الإكْراه الدّينيّ في أوروبا.

(١) يراجع «الدّرر في اختصار المغازي والسير» لابن عبد البر.

أغراضُ المُرجفين

هكذا صنعَ المرجِفون- ويصنعون- في هذه الحَمْلة الشّرسةِ الظّالمةِ المشبوهةِ، التي شنُّوها- ويَشُنُّونها- علَى التّعليمِ الدّينيِّ في الأزهرِ الشّريف، داعين إلى إلغائِه، حتى تُحرَمَ الأمّةُ منَ القَلعةِ الحاميةِ لقرآنها الكريم، وسنّةِ نبيِّها- ﷺ-، وعلوم الشريعةِ الإسلامية، وعلومِ العربيةِ وآدابِها، وصولًا إلى "عَلمَنةِ الإسْلام" علمنةً مُتَطرّفة.

الأمرُ الذي يجعَلُنا- في ختامِ هذه الدراسة- نُنبِّهُ على أمرَيْن هامَّين:

الأول: إنّ مصرَ- في أربعينيَّات القرنِ الماضي- لم يكنْ بها سوى ستَّةِ معاهدَ دينية، وأنّ الأمّةَ- وليستِ الدولةُ وحدها، ولا حتى الأزهرُ- هي التي أقامتْ بالجُهودِ الذاتيةِ- ومِن أموالِها الحلالِ- أكثرَ من تسعةِ آلافِ معهدٍ دينيٍّ غطَّت- وتُغطِّي- كلَّ أنحاءِ البلاد. وهي قدْ بَنَتها عقبَ هزيمة ١٩٦٧م- التي كانَت هزيمةً لنظَريّاتِ التّحديثِ على النّمطِ الغربيِّ، وذلك ليكونَ الحُضورُ للتّعليمِ الدّينيِّ مالئًا للفراغِ في بلادِنا، كي لا يتمدّدَ الغزوُ الفكريُّ في ذلك الفراغ. ولهذا، فإنّ الدعوَى المشبوهةَ إلى إلغاءِ التعليمِ الدّينيِّ بمصر إنّما هي "خروجٌ" على إرادَةِ أمّةٍ كاملة، ومحاولةٌ لإيجادِ فراغٍ دينيٍّ وأخلاقيّ يتمدّدُ فيه الغزوُ الفكريُّ الأجنبيّ، وهو الأمرُ الذي لن يسمحَ بهِ شعبُ مصر؛ كنانةِ الله في أرضِه، ولا شعوبُ العالمِ الإسلاميِّ مِن أقصاهُ إلى أقصاه.

والثاني: أنّنا ندعو هؤلاءِ المُرجِفينَ السّاعين إلى تشْويهِ صُورةِ الأزهرِ وتعليمِه الدّينيِّ إلى قراءةِ شَهاداتِ الشّهودِ الذينَ يَرضى هؤلاءِ المرجفونَ بشَهاداتِهم على التّعليمِ الأزهريّ. ونحنُ نكتفي هنا بتَقْديمِ شهادتيْنِ لعظيمَيْن مِن عُظماءِ هذه الأمّةِ، لا نعتقدُ أنّ لدى أحدٍ مِن هؤلاء المرجِفين مراءً في صدْقِهما ومَوْضوعيَّتِهما، وكلاهما قدْ تعلَّم في الأزْهرِ الشريف، وعرَفَ قدرَ التّعليمِ الدّينيِّ في هذا الأزهرِ الشريف. وأوّلُهما هو زعيمُ الأمّةِ سعد زغلول باشا (١٢٧٣-١٣٤٦هـ/ ١٨٥٧-١٩٢٧م)، وثانيهما هو عميدُ الأدبِ العربيِّ طه حسين باشا (١٣٠٧-١٣٩٣هـ/ ١٨٨٩-١٩٧٣م):

فإبَّانَ قيادةِ سعد زغلول لكبْرى ثوراتِنا الوطنيةِ في القرن العشرين ثورةِ ١٩١٩م، وبعد عودتِه مِن المُفاوضاتِ في أوروبا سنة ١٩٢١، ذهبَ إلى الجامعِ الأزهرِ- الذي درسَ فيه- وخطبَ بعدَ صلاةِ الجمعةِ مُعترفًا بفضلِ التّعليمِ الأزْهريِّ الذي علَّمه الاسْتقلالَ الفكريَّ.. فقال: "جئتُ اليومَ لأؤديَ في هذا المَكانِ فرضَ صَلاةِ الجُمعةِ، وأُقدِّمَ واجباتِ الاحْترامِ لمكانٍ نشأتُ فيه، وكانَ له فضلٌ كبيرٌ في النّهضةِ الحاضرةِ، تلقَّيتُ فيه مبادئَ الاسْتقلالِ؛ لأنّ طريقتَه في التّعليمِ تُربِّي ملَكةَ الاسْتقلالِ في النفوس، فالتّلميذُ يَختارُ شيخَه، والأستاذُ يتأهَّلُ للتّدريسِ بشَهادةِ التّلاميذِ الذين كانوا يَلتَفُّونَ حوْلَ كلِّ نابغٍ فيه، ومتأهِّلٍ له، يُوجِّهُ إليْه كلٌّ مِنْهم الأسئلَةَ التي يَراها، فإنْ أجابَ الأستاذُ وخرجَ ناجحًا مِن هذا الامْتحانِ كان أهلًا لأنْ يجلسَ مجلسَ التّدريس.

وهذه الطريقةُ في الاسْتقلالِ جعلتني أتحوَّلُ مِن مالكيٍّ إلى شافعيٍّ، حيثُ وجدتُ علماءَ الشّافعيةِ في ذلك الوقتِ أكفأَ مِن غيرِهم"[1].

تلكَ شهادةُ زعيمِ الأمةِ- سعد زغلول باشا- للتّعليمِ الأزهريِّ الذي يسعَى المُرجِفون إلى إلغائِه، وطيِّ صفحتِه من الوجود!.

أمّا الشهادةُ الثانيةُ، فهي للدكتور طه حسين، الذي تمرَّدَ على الأزهرِ عقودًا منَ السّنين، فلمّا آنَ أوانُ الشّهادةَ على التّعليمِ الازهريِّ الذي كوَّنَ عقلَه ووجْدانَه قالَ- مقارنًا بين التعليمَ الجامعيِّ بمصرَ وفرنسا، وبينَ هذا التعليمِ الأزهريِّ، وكيف أنّ التعليمَ الأزهريَّ هو الأصلُ في الحريةِ الفكريةِ التي أخذَتْ بها الجامِعاتُ الأخرى- قال الدكتورُ طه حسين، بعد عشرين عامًا مِن شهادةِ سعد زغلول، في المحاضرةِ التي ألقاها بكليةِ العلومِ ٢٣ ديسمبر ١٩٤١م:

"كانت حياتي في الجامِعةِ تَمتازُ بالحريةِ التي لا حدَّ لها، وتعرفونَ أنّي بدأتُ التّعليمَ في الأزهرِ، ولقد كانَ الأزهرُ بيئةً حرّةً إلى أوسعِ ما تَسْتطيعون أنْ تتَصوَّروا. كنّا نستمتعُ بحريّةٍ لا حدَّ لها اثنَي عشَرَ عامًا كاملة. وكنّا أحْرارًا معَ أساتذتِنا فيما نتحدّثُ فيه إليْهم. ولقدْ أنفقتُ ما أنْفقتُ في الأزهرِ حرًّا، أُرضي الأساتذةَ حينًا وأُغضِبُهم حينًا آخرَ. ثمّ اتّصلتُ بالجامعةِ القديمةِ التي أُنشِئَت على نظامٍ حرٍّ يُشبهُ- في كثيرٍ جدًّا مِن الوجوهِ- نظامَ الأزهرِ. وأذكرُ أنّنا كنّا نُناقشُ في الجامعةِ القديمةِ كما كنّا نناقشُ في الأزهرِ، ثمّ أُرسِلتُ إلى فرنسا واسْتمَعتُ إلى أساتذتي في السّوربون، وكانتْ دهْشَتي عظيمةً عندما رأيتُ أنّها ليسَتْ أقلَّ حريةً مِن الأزهرِ، بل كانَ

---

(١) «مذكرات سعد زغلول»: ١/ ٥٤

دهْشي شديدًا عندما رأيتُ أنّ مِن الدّراساتِ دراساتٍ تُشبهُ دراسةَ الأزهر، فهناكَ دراسةُ نُصوصٍ، وتفْسيرُ ألفاظٍ ومعانٍ، ووقوفٌ عندَ الألفاظِ، وأنّ هذا اللّفظَ تقدَّمَ وكان ينبغي أنْ يَتأخَّر، وهذا تأخَّرَ وكانَ ينبغي أنْ يتقدَّمَ، وكذلك كانتْ دراستي في السّوربون حرةً مِن جميع الوجوه، فليس مِن الغريب أنْ أعودَ إلى القاهرةِ وقدِ اقْتنعَتْ نفسي وامْتلأت بأنَّ دراسةَ العِلمِ لا تَصلُحُ، وتُثمِرُ، وتُنتِجُ؛ إلّا إذا كانتْ حرّةً على هذا النّحوِ أو الأنحاءِ التي رأيتُم في أقْدمِ الجامِعاتِ في الأزْهرِ، وفي أحْدَثِها في الجامِعةِ المصْريةِ، وفي أُخرى تتوسَّطُ بيْنَهما"(١).

هذا هو الأزهرُ، وهذا هو التّعليمُ الأزْهريُّ، الذي تُشَنُّ عليه- الآن- حملةٌ مُمَنْهجةٌ ومنظّمةٌ وموجَّهةٌ ومموَّلةٌ، يُريد أصحابُها من ورائها:

١- حرمانَ الأمةِ من المصدرِ الذي نلتمسُ عندَه منابعَ الدينِ الذي نتديّنُ به: القرآنِ وعلومِه، والعقيدةِ وعلومِها، والشريعةِ وعلومِها، والعربيةِ وآدابِها.

٢- وإحلالَ الحداثةِ الغربيّةِ في الفراغِ الذي ينشأُ عنْ إلغاءِ التعليم الدينيِّ، ليتمَّ إلْحاقُنا بالمركزيةِ الحضاريّةِ الغربيةِ في الحكمِ والإرادةِ والتشريعِ؛ فتَحُلّ "التبعيةُ" محلّ "الاستقلال".

وفي سبيل ذلك، يتمُّ التّشويهُ لصُورةِ التّعليم الدّينيِّ الأزهريِّ، بإبرازِ بعضِ العِباراتِ التي تَجاوزَها العَصرُ، والتي أنشأَتْها مُلابَساتٌ طُوِيَت صفحتُها من الوجودِ.

---

(١) «أوراق طه حسين ومراسلاته»: ٢/ ٣٦،٣٧.

ذلك أنّ الفُسَّاقَ لا تتلَصَّصُ عيونُهم إلّا على العَوْرات! والذّبابُ لا يجْتَمعُ إلّا على النُّفايات!.

لكنَّ سُنَّةَ الله التي لا تتبدَّلُ ولا تتَخَلَّفُ تقولُ: ﴿كَذَٰلِكَ يَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡحَقَّ وَٱلۡبَٰطِلَۚ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذۡهَبُ جُفَآءٗۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمۡكُثُ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ كَذَٰلِكَ يَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡأَمۡثَالَ ١٧﴾ [الرعد:١٧] صدقَ اللهُ العظيم.

نظراتٌ في شُبُهاتِ الفضائيّات

الدكتور عبد الرازق السنهوري:

"لقدْ أعطى الإسلامُ للعالَم شريعةً هي أرسخُ الشرائع ثباتًا، وهي تفوقُ الشرائعَ الأوروبيّة. إنّ شريعةَ الإسْلام شريعةٌ مرنَة، صالحةٌ لكلّ زمانٍ ومكان. وهي تعدُّ- في نظر المنصفين- مِن أرْقى النّظم القانونية في العالم».

العلاّمة دافيد سانتيلانا:

"هذه الشريعةُ حريصةٌ على الاعْتدال والقِسطِ في كلّ شيء، واتّباع الطريق الوسطِ في إنْفاق الثّروة، لكوْنِه يتّفقُ تمامًا مع حكمَةِ الشّارع وطبيعةِ الشّريعة منْ حكْمَة الله في إغْداقِ آلائهِ ونعَمِه على البشر"

الدكتور محمد حسين هيكل باشا:

"لقد أقامَ محمدٌ دينَ الحقّ، ووضعَ أساسَ حضارةٍ هي وحدَها الكفيلةُ بسعادَةِ العالم.."

الدكتور طه حسين:

"لقد كان الدينُ الإسْلامي- وسيكونُ دائمًا- أساسَ الحياةِ الخلقيّة للأمّة الإسلامية، وقد كانَ في عصورٍ طويلة أساسَ الحياة السياسيّة والعلميّة لهذه الأمّة أيضًا».

هذه شهاداتُ مَن تَرضَونَ مِن الشّهداء

إنَّ التّدافعَ بينَ الحقِّ والباطلِ هو سُنَّةٌ مِنْ سُنَنِ اللهِ التي لا تبديلَ لها ولا تَحْويل. ومنذُ بدءِ الوحيِ، تعرَّضَ الإسْلامُ وقرآنُه ورسولُه ﷺ، وأمتُه، ثمّ حضارتُه- لسيلٍ لَمْ ينقطِعْ مِن الشّبهاتِ والافْتراءاتِ، ولقد شَهِدَ التاريخُ على تَزايدِ هذه الافْتراءاتِ كلّما تَزايدَ انتشارُ الإسْلام، وإبّانَ فَتراتِ الغَزوِ والاجْتياحِ لعالمِ الإسلام. ولقدْ نهضَ المُنَصِّرون وعددٌ مِن المُسْتشرقينَ اليهودِ بدَورٍ كبيرٍ في هذا العَداءِ والافتراء.

وفي الواقعِ المعاصرِ تتصاعَدُ ظاهِرةُ «الإسْلاموفوبيا»؛ أي: الكراهيةُ والافتراءُ والازدراءُ للإسلام، مع تزايدِ انْتشارِه في دارِ الحضارةِ الغربيّة.

وإذا كانَ هذا مَألوفًا ومَعْروفًا ومَفْهومًا مِن خُصوم الإسْلامِ وأعْدائِه، فإنّ الغريبَ والعَجيبَ والمُريبَ أنْ تُشاركَ أصْواتٌ مُسْلمةٌ- عبرَ فَضائياتٍ يَملِكُها ويُوجِّهُها مسلمونَ، ومِن داخلِ البلادِ الإسلامية- في حَمْلةِ الافتراءِ والازدراءِ للتّاريخِ والتّراثِ والرّموزِ الإسْلامية. فنرى مَن يَحكُمُ على تاريخِنا بأنّ (٩٩٪) منْهُ كانَ ظَلامًا في ظَلام! ومَن يصِفُ حَضارتَنا- التي أنارَتِ الدّنيا وعلَّمَتها، والتي مثَّلت العالمَ الأوّلَ على ظَهرِ هذه الأرضِ لأكثرَ مِن عشَرةِ قرونٍ- بأنّها حضارةُ «النَّطْعِ والسَّيّاف»! ومَن يُمارس-عبرَ الفَضائياتِ- الازْدراءَ لرُموزِنا الدّينيةِ والتّاريخيّة، ولعلومِنا الإسلاميَّة.. حتى لقدْ طالَت هذه الافْتراءاتُ نَفرًا مِن صَحابةِ رسولِ الله ﷺ وعددًا مِن الخُلفاءِ الراشدين!.

ونحنُ إذْ نتَصدَّى للردِّ على هذه الافْتراءاتِ، إنّما ندعو أصْحابَ هذه الدّعاوى إلى كلمةٍ سواء. ندعوهم إلى الاحْتكامِ لشَهاداتِ العلماءِ والمفكِّرين الذين يُكنُّون لهُمُ الاحْترامَ والإجْلالَ، والذينَ حازوا التَّقديرَ والاحترامَ لدى هؤلاءِ المُهاجمين.

شُبهاتُ الفَضائيّات

ولَمَّا كانَ الفقهُ الإسْلاميُّ وأئمّتُه ومذاهبُه قدْ حَظِيَت بنصيبٍ وافرٍ من «شُبُهاتِ الفضائيّات»، حتّى قال بعضُها:

«إنّ المَذاهبَ الفقهيّةَ يَجِبُ تحويلُها إلى المَتاحفِ، وإنّنا نعملُ على هدمِ فكرِ الألفِ عامٍ الماضيةِ حتّى نتطوّرَ ونتقدَّم»!.

فإنّنا نقولُ لأصْحابِ هذا «الكلام»: تعالَوا نحْتَكمُ إلى ما قالَه - في الفقهِ الإسلاميِّ- أعلمُ عُلماءِ القانونِ والفِقهِ في القرنِ العشرين.. القاضي العادلُ، الذي تفرَّدَ عالميًّا بالجَمعِ بين وضعَ القانون المدنيِّ وشرحِه في عشرِ مجلداتٍ، والذي وضعَ المقوِّماتِ القانونيَةَ والدستوريةَ لمصرَ والعراقِ وسوريا والكويتِ والإماراتِ والسودانِ وليبيا، والذي بلغَت مكانتُه في الفقهِ الإسلاميِّ الحدَّ الذي جعلَ أساتذةَ القانونِ في فرنسا يصفونَه «بالإمامِ الخامسِ»!.

تعالَوا- يا مَن تُريدونَ هدمَ الفقهِ الإسلاميِّ، وتحويلَ مذاهبِه إلى المتاحف- نقرأْ ما كتبَه الدكتور عبد الرزَّاق السَّنهوري باشا (١٣١٣-١٣٩١هـ/ ١٨٩٥-١٩٧١م) عن هذا الفقهِ الإسلاميِّ.. فلقد قالَ:

«لقد أعطَى الإسلامُ للعالمِ شريعةً هي أرسَخُ الشرائعِ ثباتًا، وهي تفوقُ الشّرائعَ الأوروبيةَ، وإنَّ استقاءَ تشريعِنا المعاصرِ من الشريعةِ الإسلاميةِ هو المُتَّسقُ مع تقاليدِنا القانونية، إنّها تراثُنا التّشريعيُّ العظيمُ، وبها يتحققُ استقلالُنا في الفقهِ

والقَضاءِ والتّشريعِ، إنّها النورُ الذي نستطيعُ أنْ نُضيءَ به جَوانبَ الثّقافةِ العالميّةِ في القانون. لقد اعترفَ الغَريبُ بفضلِها، فلماذا نُنكِرُه نحْن؟! وما بالُنا نتركُ كُنوزَ هذه الشّريعةِ مَغْمورةً ونتطَفّلُ على موائدِ الغَيرِ، نتسقَّطُ فَضَلاتِ الطعام؟!.

إنَّ شريعةَ الإسْلام شريعةٌ مَرنةٌ، صالحةٌ لكلِّ زمانٍ ومكان. وهي تُعَدُّ- في نظرِ المُنْصفينَ- مِن أرْقى النّظمِ القانونيّةِ في العالم، وهي تَصلُحُ أنْ تكونَ دِعامةً مِن دعائمِ القانونِ المقارن، ولا نعرفُ في تاريخِ القانونِ نظامًا قانونيًّا قامَ على دعائمَ ثابتةٍ مِن المنطقِ القانونيِّ الدقيق إلّا الشريعةَ الإسْلامية، التي تَفُوقُ في كثيرٍ مِن تفاصيلِها الشرائعَ الأوروبيّة.

إنّ الواجبَ علينا في عهْدِ الاسْتقلالِ أنْ نستقلَّ بفقْهِنا؛ فلا نبقى عيالًا على الفقْهِ الفرَنسيِّ، فيرى العالمُ فقهًا مصريًّا كما رأى فقهًا فرَنسيًّا وفقهًا إنجليزيًّا، فنُساهِمُ بذلك في حركةِ الفقهِ العالميّةِ. إنّنا أمةٌ صاحبةُ فقهٍ قديم، وقد أظلَّت سماءَ هذه البلادِ مدى قرونٍ طويلةٍ شريعةٌ مِن أقوى الشّرائعِ نظامًا وأصلبِها عودًا؛ هي الشريعةُ الإسلامية، فما بالُنا نَتنكَّرُ لها اليومَ، وقد وَسِعَت في الماضي إمبراطوريةً مِن أكبرِ وأضْخمِ الإمبراطوريّاتِ التي يعرفُها العالم. إنّ الشّريعةَ الإسلامية- بشهادةِ فقهاءِ الغَربِ أنفسِهم- مِن أكبرِ الشّرائعِ العالميّة، ولمْ يعرفِ العالمُ شريعةً أوْسعَ انْتشارًا وأرْسخَ أساسًا إلى جانبِ الشّريعتَيْن: الرّومانيةِ والإنجليزيّةِ مِثلَ الشّريعةِ الإسلاميّة.

إنّ مَهمَّتَنا في الفقْهِ ليستْ عَسيرةً، وليسَ علينا أنْ نخلقَ فقهًا جديدًا، ففقهُنا القديمُ موجودٌ، وعليْنا أنْ نأخُذَ في دراسةِ الشّريعةِ الإسلاميّة طبقًا للأساليبِ

الجديدة، وأنْ نُقارنَ بيْنها وبينَ شرائعِ الغَرب. وإني زعيمٌ لكُمْ بأنْ تجِدُوا في ذَخائرِ الشريعةِ الإسلاميةِ مِن المبادئِ والنّظريّاتِ ما لا يقلُّ في رُقيِّ الصّياغةِ وفي إحْكامِ الصّنْعةِ عنْ أحدثِ المَبادئِ والنظريّاتِ وأكثرِها تقدّمًا في الفقْهِ الغربيِّ. إنّ الشّريعةَ الإسلاميّةَ هي شريعةُ الشّرقِ ووحيُ أحكامِه، ومتَى ألَّفنا بينَها وبيْنَ الشّرائعِ الغربيّة، فروحٌ مِنَ الشّرقِ، وقَبَسٌ مِنْ نورِه يُضيءُ طريقَنا للمُساهَمةِ في نهْضةِ الفقْهِ العالميّة.

إنّ مصرَ الآنَ في مُفْترقِ الطّرقِ، فهيَ بيْن الشّرقِ والغربِ يتنازعُها الجانبانِ، وهي بعد أنِ استَقلَّت ينبغي أنْ تَرسُمَ لنفْسِها خُطَّةً تَسيرُ عليْها. هلْ هيَ تريدُ أنْ تَميلَ إلى جانبِ الغَرْبِ، وأنْ تَسْتعيرَ المدنيّةَ الغربيّةَ فتَلبَسَ ثوبًا غيْرَ ثوبِها، وتُقلِّدَ مدَنيّةً غيرَ مدنيّتِها، فتبْقَى مُتخلّفةً عمَّن تُقلِّدُه، وتقنعُ مِن كلِّ ذلك بالانْتماءِ إلى المدنيّةِ الغربيّةِ ذاتِ الصَّولةِ والبَأسِ؟ أو هي تريدُ أنْ ترجِعَ إلى أحْضانِ الشّرقِ دونَ أنْ تُجافِيَ المدنيّةَ الغربيّة، وتحتلَّ مكانَها بينَ البلادِ العربيّة، فترفعَ لواءَ الشّرقِ العربيِّ بينَ أممِ الغربِ، فإذا مصرُ المستقلّةُ وحولَها أمَمٌ يَغضَبونَ إذا غَضِبَت، ويَرضَون إذا رَضِيَت؟

فَلنَرجِع في ثقافتِنا القانونيةِ إلى الفقهِ الإسلاميِّ، ولنجْعَل مِن هذا الفقهِ صلةً بيْننا وبيْنَ سائرِ الأممِ العربيّةِ، وَلنا ماضٍ مَجيدٌ في زَعامةِ الشّرقِ، فمِنَ الخيْرِ أنْ نصلَ حاضرَنا بماضينا، وأنْ نتَعاوَنَ معَ جيرانِنا الأقربينَ ونحنُ إخوانُهم في اللّغةِ والدّم.

إنّ الفقهَ الإسْلاميَّ هو فقهٌ مَحْضٌ، لا تقلُّ عَراقتُه في ذلك عنْ عراقةِ القانونِ الرومانيّ، وهو لا يقلُّ عنْه في دقّةِ المنْطقِ وفي مَتانةِ الصّياغةِ. وفي القابليّةِ للتّطورِ، وهو مِثلُه صالحٌ أنْ يكونَ قانونًا عالميًّا، بل كانَ بالفعلِ قانونًا عالميًّا يومَ امتدَّت دولةُ الإسلامِ من أقصى البلادِ الآسيويةِ إلى ضفافِ المحيطِ الأطلسيّ، وكما أنبتَ القانونُ الرومانيُّ- بعدَ أنْ أُحيِيَت دراستُه في العصورِ الوسطى- القوانينَ اللاتينيةَ والقوانينَ الجِرمانيّةَ الحديثة، وهي القوانينُ التي تعيشُ أوروبا في ظلِّها، كذلك الفقهُ الإسلاميُّ إذا أُحيِيَت دراستُه، وانفتحَ فيه بابُ الاجتهادِ؛ قمينٌ أنْ يُنبِتَ قانونًا حديثًا لا يقلُّ في الجِدَّةِ، وفي مسايرةِ العصرِ؛ عن القوانينِ اللاتينيةِ والجرمانيةِ، ويكون هذا القانونُ مُشتقًّا من الفقهِ الإسلاميِّ اشتقاقَ هذه القوانينِ الحديثةِ منَ القانون الرومانيِّ العتيق.

هذه هي عقيدَتي في الفقهِ الإسلاميِّ، تكوَّنت لا مِن العاطفةِ والشعورِ فحسْبُ، بل تضافرَ في تكوينها الشعورُ والعقْل، ومكَّنَ لها شيءٌ مِن الدّرْس.

والذي نبتغيهِ من دراسةِ الفقهِ الإسلاميِّ أن نُبقيَه فقهًا إسلاميًّا خالصًا؛ فليس المَقصودُ إذًا- حيثُ يتلاقى الفقهُ الإسلاميُّ والقانونُ الغربيُّ في نصٍّ واحدٍ- أن نُخرِجَ القانونَ فنجعلَه فقهًا إسلاميًّا، ولا أنْ نُخرِجَ الفقهَ الإسلاميَّ فنجعلَه قانونًا غربيًّا، بلْ ولا أن نَستبقِيَ الفقهَ الإسلاميَّ على حالهِ.

وإنّما الهدفُ الذي نرْمي إليه هو تطويرُ الفقهِ الإسلاميِّ وَفقًا لأصولِ صِناعتِه، حتى نشتقَّ منه قانونًا حديثًا يَصلُحُ للعصرِ الذي نحنُ فيه.

إنّ مصادرَ الفقهِ الإسلاميِّ هي: الكتابُ والسّنةُ والإجماعُ والقياسُ؛ أمّا الكتابُ والسّنةُ فهما المصادرُ العليا للفقهِ الإسلاميِّ، وقد قصدتُ بالمصادرِ العليا أنْ أقولَ: إنها مصادرُ تنطوي في كثيرٍ من الإحالاتِ على مبادئَ عامةٍ تَرسُمُ للفقهِ اتّجاهاتِه، ولكنَّها ليست هي الفقهَ ذاتَه، فالفقهُ الإسلاميُّ هو مِن عملِ الفقهاءِ، صنعوه كما صنعَ فقهاءُ الرومانِ وقُضاتُه القانونَ الرّومانيَّ، وقد صنعوه فقهًا صحيحًا. والصياغةُ الفقهيةُ وأساليبُ التفكيرِ القانونيِّ فيه واضحةٌ ظاهرةٌ؛ فأنتَ تقرأُ في مسائلِ الفقهِ الإسلاميِّ في كتبِه الأُولى، ككُتُبِ ظاهرِ الروايةِ لمحمَّد بن الحسن الشيباني (١٣٢-١٨٩هـ/ ٧٤٨-٨٠٤) كما تقرأُ مسائلَ الفقهِ الرومانيِّ في كتبِ فقهاءِ الرومانِ في العصرِ المدرسيِّ، ثمّ تنتقلُ إلى مرحلةِ التبويبِ والترتيبِ والتنسيقِ والتحليلِ والتركيبِ في الفقهِ الإسلاميِّ، فتقفُ على الصناعةِ الفقهيةِ في أروعِ مظاهرِها وفي أدقِّ صُوَرِها، ثمّ يقولُ لك هؤلاء الفقهاءُ الأجلّاءُ في كثيرٍ من التّواضعِ: إنّ هذا هو الإجماعُ أو القياسُ أو الاسْتحسانُ أو الاسْتصحابُ، أوْ ما شئتَ مِن المَصادرِ التي ابْتدعُوها، وأنّ الأصلَ في كلِّ هذا يرجعُ إلى الكِتابِ والسُّنةِ، والواقعُ أنّهم صنعوا فقهًا خالصًا هو صفحةٌ خالدةٌ في سجلِّ الفقهِ العالميّ»[1].

هكذا شَهِدَ السّنهوريُّ باشا- أعلمُ علماءِ الأمّةِ في الفقهِ والقانونِ بالقرنِ العشرين- والذي ما زالَ هو المرجعَ العربيَّ الأولَ في القانونِ حتى الآن، هكذا شَهِدَ هذا الخبيرُ العالميُّ العدلُ للفقهِ الإسلاميّ. هذا الفقهُ الذي اعْتَمَدَه المؤتَمرُ الدّوليُّ للقانونِ المُقارن- بلاهاي سنة ١٩٣٢م- بحضورِ السّنهوريِّ وجهودِه- منظومةً

(١) «إسلاميّات السّنهوري باشا»: ١/ ١٦٠، ٣٠٨، ٤٧٦، ٤٧٧، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٧، ٢/ ٦١٧، ٦٢٤، ٦١٨.

قانونيةً متميزةً ومستقلةً، ومصدرًا من مصادرِ مُقارنةِ الفقهِ القانونيِّ وتطويرِه في العالمِ أجمَع.

هكذا شهدَ السّنهوريِّ لهذا الفقهِ الإسلاميِّ الذي طالبَت بعضُ الفضائيّاتِ بهدْمِه، وتحويلِ أئمّتِه ومَذاهبِه إلى المَتاحف!

لقد أمضَى السنّهوريُّ باشا حياتَه في وضعِ القوانينِ الحديثة، انْطلاقًا من تراثِ هذا الفقهِ الإسلاميّ، حتّى لقد صاغَ ذلك شعرًا عنْدما وضعَ القانونَ المدنيِّ العراقيّ- في موطنِ أبي حنيفةَ النعمان (٨٠-١٥٠ه/ ٦٩٩-٧٦٧م) ويومَها أنشدَ فقال:

أبا حنيفةَ هذا فقهُكم بَقِيَت

منه الأصولُ وقامَت أفرعٌ جُدُدُ

ماذا على الدَّوحةِ الشَّمَّاءِ إن ذهبَت

منها الفروعُ وظلَّ الجذعُ والوَتَدُ

شهادةُ السّنهوري باشا عنِ التّشريع الإسْلامي

ولأنّ «الإجماعَ» هو المصدرُ الثالثُ بعدَ الكتابِ والسّنةِ في الفقهِ الإسلاميّ، ولأنّ هذا «الإجماعَ» قد حَظِيَ بكمٍّ هائلٍ مِن هجومِ «الفضائيّاتِ»، حتى قالوا: «إنّه لا معنى له. وإنّه ليس هناك ما يُعرَفُ بالإجْماع»! فلقدْ آثَرنا أنْ نُورِدَ هنا حديثَ السّنهوريِّ باشا عنْ مصدرِ الإجْماعِ في الفقهِ الإسلاميِّ، الذي قالَ فيه:

«إنّ لدى المسلمينَ مَصدرًا ثالثًا للتّشريعِ، هو الإجْماعُ، وهو الذي يَضمَنُ للأحْكامِ الدنيويّةِ جِدَّتَها وتَماشيَها مع رُوحِ الزّمن، هذا المصدرُ- إجْماع الأمة- هو الذي قالَ عنه الرسولُ ﷺ: «لا تجْتمعُ أمّتي على ضلالة»»(١).

فالإجْماعُ هو: اتّفاقُ المُجْتهدينَ في عصرٍ منَ العصورِ على حكمٍ شرعيٍّ، وليسَ المُجْتهدون طبقةً مِن الطّبقات كما كانَ مَعْهودًا في طَبقةِ النّبلاءِ، وفي طَبقةِ الكَهَنة، بلْ لكلِّ مسلمٍ أنْ يكونَ مُجْتهدًا إذا وصلَ في العلمِ إلى الاجْتهاد؛ فمعنى أنّ الإجْماعَ قانونٌ: إنّ طائفةً مِن المسلمين يَنُوبونَ عنِ الأمّةِ الإسْلامية، ونيابتُهم آتيةٌ لا بطريقِ التّصويتِ العامِّ، كالمُعتادِ في المَجالسِ النيابيّةِ الحديثة، بلْ بطرقِ العلْمِ، هذه الطّائفةُ تَملِكُ قوةَ التشريعِ في حدودِ الكتابِ والسّنة، فحكومةُ المُسْلمين حكومةُ

---

(١) أخرجه الترمذي (٢١٦٧) والحاكم في «المستدرك»: ١/ ١١٦، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما بنحوه، وصححه الحاكم بشواهده.

عُلماء، والعلماءُ في الأمّةِ الإسلاميّةِ كما يقول عليه الصلاة والسلام: هُمْ «ورثةُ الأنبياء»[1].

أمَّا أنَّ العلماءَ يملكونَ قوّةَ التّشريع في الدّولةِ الإسْلامية، فهذا أصلٌ مِن أصولِ الفقْهِ معروفٌ، بقيَ أنْ نُحلِّلَه ونعرفَ مَداه، لقد أرادَ الشّارعُ الحكيمُ ألّا يتْركَ الأمّةَ دونَ هادٍ، بعدَ أنْ مضَى عنها هاديها، فلمْ يجعلْ لفردٍ مَهْما عظُمَت سلطتُه أنْ يَحُلَّ مَحلَّ الأمّةِ مَحلَّ المشرِّعِ والسّيدِ المُطْلقِ، فالخَليفةُ- وهو على رأسِ الحُكومةِ الإسلامية- لا يملكُ مِنْ سلطةِ التشريعِ شيئًا، ولا يشترِكُ فيها باعْتبارِ أنّه خليفةٌ، بل بوصْفِ أنّه مجتَهِد- إذا كان مجتهدًا- شأنُه في ذلك شأنُ سائرِ المُجْتهدين.

لقدْ جعلَ اللهُ- سبحانه وتعالى- الأمّةَ الإسلاميّةَ صاحبةَ السّلطانِ في شئونِها، ما دامتْ تَستعمِلُ ذلكَ السّلطانَ في حُدودِ الكِتابِ والسُّنَّةِ، ولمّا كانَ غيرُ متيسَّرٍ أنْ يشترِكَ كلُّ فردٍ مِن أفرادِ الأمّةِ في ذلك السّلطانِ، كانَ لا بدَّ مِن أنْ يكونَ للأمّةِ مُمثِّلون يتوفَّرون على ما يَجبُ مِن كفاءةٍ خاصّة، وهُم المُجْتهدون، يستَعْملون ذلكَ السّلطانَ باسْمِها، لا باعْتبارِ أنَّهُم سادةٌ عليها، بلْ وكلاءُ عنْها، فالأمَّةُ هي صاحِبةُ السّلطانِ، وهي خَليفةُ اللهِ في أرضِه، وتَسْتعملُ سُلطانَها بواسِطةِ وكَلاءَ عنْها، فإذا أردْنا أنْ نبحَثَ عنِ السلطةِ التّشريعيّةِ في الدّولةِ الإسْلاميةِ وجدْناها بعدَ اللهِ- سبحانه وتعالى- في الأمّةِ نفسِها، لا في فردٍ مِن الأفْرادِ، ولا في طبقةٍ مِنَ الطبقات.

---

(١) أورده البخاري في «صحيحه»: ١/ ٢٤، معلقًا، ووصله: ابو داود (٣٦٤١) والترمذي (٢٦٨٢) وابن ماجه (٢٢٣) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه مطولًا، وصححه ابن الملقّن في «البدر المنير»: ٧/ ٥٨٧.

لقد ظهرَ الإجماعُ في أولِ مراحلِه، فأعطى للعاداتِ مكانًا بيْنَ المَصادرِ القانونيّة، فكانَ الإمامُ مالكٌ (٩٣-١٧٩هـ/ ٧١٢-٧٩٥م) يأخذ بإجماعِ أهلِ المَدينة؛ أي: عاداتِهم، باعتبار أنّهم إذا اعْتادوا شيئًا، وأجْمَعوا عليه؛ كانَ ذلكَ قرينةً على أنّهم قلّدوا فيه صاحِبَ الرّسالةِ، وكانَ مُقيمًا بيْنَ ظهرانَيهم، ثمّ اسْتخدمَ الفُقهاءُ الإجماعَ- في مرحلةٍ ثانية- ليجْعلوا مِنَ اتّفاقِ الصحابةِ على رأيٍ قانونًا مُلزِمًا، واسْتخدموه- في مرحلةٍ ثالثة- ليُخلِّصَ لهم هذا القانونَ المُلزمَ مِن اتّفاقِ الأجْيالِ الأخرى مِنَ المُجْتهدين غيرِ الصّحابة.

فالإجماعُ في المرْحلةِ الأولى كانَ شيئًا يَصدُرُ عنْ غيرِ قصدٍ، بلْ عنْ غيرِ شعورٍ: عادةً ألِفَها الناسُ فصارَت محترمةً، أمّا في المرْحَلتين الأُخرَيين، فهو يَصدُرُ عنْ شعورٍ، وإنْ لمْ يَصدُر عنِ اتّفاقٍ مقْصودٍ، فلو تطوَّر الإجْماعُ في مراحلِه المنطقيّة، وجبَ أنْ يَصِلَ إلى مرحلةٍ يَصدُرُ فيها عن هذا الاتفاقِ المقصودِ، ولا يُكتفَى فيه بالاتفاقِ العَرَضيِّ، فيجتمعُ المسلمون أو نُوّابٌ عنهم، ويسْتَعرضون مَسائلَهم ويُقِرُّون فيها أحْكامًا تتّفقُ مع حضارةِ زمنِهم، وهذه الأحكامُ تكونُ تشريعًا، وبذلكَ يكونُ الإجْماعُ عنصرَ التجديدِ في الشّريعةِ الإسلاميّة، يحتفظُ لها بمُرونتِها وبقُدْرتِها على التّطور.

إنّ الإجْماعَ هو مِفتاحُ التّطورِ في هذِه الشّريعةِ الإسلامية، وهو الذي يَكفُلُ لها حياةً متجدّدةً تتمَشّى معَ مُقتضياتِ المدنيّاتِ المتغيرة»[١].

---

(١) «إسلاميّات السّنهوري باشا»: ١/ ٣٦٤، ٣٦٥، ٤٧٨.

هذا هو الإجْماعُ- سلطةُ عُلماءِ الأمّةِ في التشريع- التي تَعصِمُ التّشريعَ مِن اسْتبدادِ سُلُطاتِ التنفيذ، والتي تفتحُ بابَ التّطورِ أمامَ التشريعاتِ الإسْلاميّة لتُواكِبَ تطوراتِ الواقعِ والمصالحِ والعاداتِ والتقاليدِ والأعراف.

فهلْ هذا الإجْماعُ- وهذا هو معناه، وهذه هي وظيفتُه بشهادةِ العلماءِ الخبراء- هو كما تقولُ بعضُ الفَضائيّاتِ: «لا معنى له، وليسَ هناك ما يُعرَفُ بالإجْماع؟!!» أم إنَّنا مَدعُوُّونَ إلى أنْ نسلكَ طريقَ العلمِ والعُلماء لنصلَ إلى كلمةٍ سواء؟!

شهادةُ دافيد سانتيلانا عنِ التّشريع الإسْلامي

وغيرُ شهادةِ السّنهوريِّ- وهو الحُجّةُ في الفقهِ والقانونِ في وطنِ العُروبةِ وعالمِ الإسلام- هناك شهاداتٌ غربيّةٌ لعددٍ مِن علماءِ الاسْتشراق الذين درسوا ودرَّسوا القانونَ الرُّومانيَّ والفقهَ الإسلاميّ، وشَهِدُوا بالتميز والامتيازِ لشريعتِنا الإسلاميةِ وفقهِنا القانونيّ. ومِن هؤلاء المستشرقين العلّامةُ: «دافيد سانتيلانا» (١٨٤٥/ ١٩٣١م) وهو مستشرقٌ إيطاليٌّ، ضليعٌ في القوانينِ الغربيّةِ والإسلامية. وضعَ لتونسَ قوانينَها المدنيّةَ والتّجارية، وألّفَ في الفقهِ الإسْلاميّ، وتُرجِمَ العديدُ مِن كتبِه إلى اللّغاتِ الأوروبيّة، ودرَّسَ الفقهَ والشّريعةَ في الجامِعاتِ الغربيّةِ والعربيّة. وعن فقهِنا الإسلاميِّ ومذاهبِه وتميُّزِه وامتيازِه قال:

«إنّ معنى الفقهِ والقانونِ بالنسبةِ إلينا- في الغرب- هو مَجْموعةٌ مِن القواعدِ السّائدةِ التي أقرَّها الشّعبُ، إمّا رأسًا أو عنْ طريقِ ممثّليه، إلّا أنّ التّفسيرَ الإسلاميَّ للقانونِ هو خلافُ ذلك. فالخضوعُ للقانونِ الإسلاميِّ إنّما هو واجبٌ اجتماعيٌّ وفرضٌ دينيٌّ في الوقتِ نفسِه، ومَن يَنتهك حرمتَه أو يشقَّ عَصَا الطاعةِ عليْه لا يَأثَمْ تُجاهَ النظامِ الاجتماعيِّ فقط، بل يقترفُ خطيئةً دينيةً أيضًا؛ لأنّه «لا حقَّ ثَمَّ لِمَا ليسَ للهِ فيه نصيبٌ». فهذا القانونُ- أو الشريعةُ- التي تُوزِّعُ العَدالةَ بالقِسطاسِ على الجميعِ بلا تَفْضيلٍ؛ تستندُ إلى الإيمانِ القويمِ أساسًا.

كذلكَ فإنّ شريعةَ الإسْلامِ تفسَحُ أوْسعَ المجالِ لتَحْكيمِ الإرادةِ البشريّةِ، وتُعلِّقُ أعْظمَ الأهَمّيةِ على القَصْدِ القانونيِّ، لا على نصِّ القانونِ الحرفيّ. وفي هذه الشّريعةِ

تكونُ العَدالةُ رائدةَ المُساواةِ في كلِّ مرحلةٍ مِن مَراحلِها، والافْتئاتُ عليها إنّما هو ضَربٌ مِن العدوان. وإنّ المستوى الأخلاقيَّ الرفيعَ الذي يَسِمُ الجانبَ الأكْبرَ مِن الشّريعةِ قدْ عَمِلَ على تطْويرِ وترقيةِ مفاهيمِنا العصريّة، وهُنا يَكمُنُ فضْلُ هذه الشّريعةِ الباقي على مرِّ الدّهور.

لكنْ: هل معنى أنّ الشريعةَ الإسلاميةَ مرجعيّتُها دينيةٌ أنّ الفكرةَ الدينيةَ قد أعاقَتْ تطوّرَ القانونِ الإسلاميّ؟

إنّ هذا الاستنتاجَ ليسَ إلّا سوءَ فَهْمٍ لتلك الوَحدةِ الفكريّةِ التي يتَمَّثلُ فيها مصدرُ قوةِ الإسلامِ الرئيس.

إنّ الفارقَ بينَ حقوقِ اللهِ وحقوقِ العِبادِ ليسَ فيه مِن معنًى أكثرَ مِن الفارقِ بين القانونِ العامِّ والقانونِ الخاصّ. وللفكرةِ الدينيةِ- بلا ريب- أثرٌ عظيمٌ، ولكنْ ليسَ بالمقدارِ الذي يظنُّه المَرء، هذا التأثيرُ مُستمدٌّ من الصِّبغةِ الأخلاقيَّةِ التي تسودُ القانونَ، أي: العَلاقةَ التي تَقتربُ غالبًا لتُوحِّد بينَ القواعدِ القانونيّةِ والتعاليمِ الأخلاقيةِ توحيدًا تامًّا.

وهكَذا تَرسُمُ الأخلاقُ والآدابُ في كلِّ مسألةٍ حدودَ القانونِ، وبذلك جاءَ في الأثرِ عنِ الإمامِ علي- كرّم الله وجهه-: «لا حاجةَ للهِ فيمَن ليسَ للهِ في مالِه ونَفْسِه نصيبٌ»[1]؛ أي: إرادتُه في منْحِه كلَّ شخصٍ ما يستحقُّه، وليس له أنْ يجورَ على ما يعودُ لغيرِه، وإنا لَنَجدُ أنفسَنا أخِيرًا وقدْ بَلَغنا مرحلةَ «الحقِّ المطلَق» الذي هو أساسُ المجتمعاتِ المتمدِّنةِ قاطبَة.

---

(١) «شرح نهج البلاغة» لابن أبي الحديد: ١٨/ ٣١٧.

وفي قضيّةِ الحريَّةِ وصلَ الفقهاءُ المسلمونَ إلى نتيجتَيْن:

١- تجدُ الحريّةُ حدودَها في طبيعتِها نفسِها؛ لأنّ الحريةَ المطلقَةَ مَعْناها: فناءُ البشريةِ، والحدودُ التي تقفُ عندَها الحريةُ هي ما اصْطُلِحَ على تسميَتِها بالقواعدِ القانونيّة (الشريعة).

٢- ليس في هذه الحدودِ اشتطاطٌ أو غلُوٌّ؛ لأنّ الغايةَ المتَوَخَّاةَ مِن فرضِها هي المَنْفعةُ والصّلاحُ والخيرُ بأعْظم ما يَسْتطيعُ الفردُ أو المجْموعُ أنْ يجنيَ منْها تلكَ المنفعة- وهي الغايةُ التي تَهدُفُ إليها الشريعة- إنّها أيضًا محدودةٌ ومقيّدة.

ولّما كانَ الفردُ خَليفةَ اللهِ في أرضِه؛ فقدْ وهبَه خالقُه مَلَكات تُدركُ الحقوق، وسَمَّاها حقَّ المرءِ- بوصْفِه فردًا- في السلامةِ والحرية؛ فالحريةُ هي الحَقُّ الطّبيعيُّ لكلِّ مخلوقِ بشريّ، أمّا الرِّقُّ فهو اسْتثناءٌ لتلك القاعدةِ «كان آدمُ وحواءُ كلاهما حرٌّ».

ومِن هذا المبدأ اسْتخلصَ الفقهاءُ المسلمونَ المبادئَ الكثيرة: فللْمرءِ أنْ يَقتنِيَ ما يشْتَهي، ويصنعَ بمالِه ما يريدُ؛ لأنّ متاعَ الدّنيا جميعَه خُلِقَ لاسْتعمالِ البشرِ وانتفاعِه. ولكنّ اللهَ- مُقرِّرَ حقِّ الملكيةِ والحيازةِ- وضعَ لهذا الحقِّ حدًّا، وأتاحَ الفرصةَ لكلِّ امرئ في معرفةِ المقدارِ المخصَّصِ له مِن مَصادرِ الثّروة العامّة، صيانةً للنظام الاجتماعيِّ. فالسَّفَهُ في نظرِ الشريعةِ هو نوعٌ مِن الخَلَلِ العقليِّ يُحجَرُ على كلِّ مُبتلًى به شرعًا.

وهذه الشّريعةُ حَريصةٌ على الاعْتدالِ والقِسطِ في كلِّ شيءٍ، واتّباعِ الطريقِ الوسَطِ في إنفاقِ الثروة، لكوْنِه يتّفقُ تمامًا مع حكمةِ الشارعِ وطبيعةِ الشريعةِ مِنْ حكمةِ اللهِ في إغْداقِ آلائِه ونِعَمِه على البشر.

ولقدْ ألغَتِ الشّريعةُ الإسْلاميةُ القيودَ الصارمةَ والمحرَّماتِ المختلفةَ التي فرَضَتها شريعةُ موسى على اليهود، ونسخَتِ الرّهبانيّةَ المسيحيّة، وأعلنت حكمَها الصّريحَ في مُسايرةِ الطّبيعةِ البَشريةِ، والنّزولِ إلى مُسْتواها، واسْتجابَت- بتشريعاتها المَرنةِ المتحرّكة- إلى جميعِ حاجاتِ الإنسانِ العمليّةِ في الحياةِ. فرُوحُ الشّريعةِ الإسْلاميةِ تتَّسِمُ بطابَعٍ جليّ، هو إفساحُ أرْحبِ المَجالاتِ للأعمالِ البشريّة.

وممّا لا مِراءَ فيه أنّ الشّريعةَ الإسْلاميةَ لمْ تتدخّل في جَميع التّفاصيل. ولذلكَ كانَ الشّرعُ الإسْلاميُّ شريعةً تطوريّة، غيرَ جامدةٍ، خلافًا للشريعةِ الرّومانيّةِ مِن بعْضِ الوجوه. ثمّ إنّ الشّريعةَ الإسلاميةَ علمٌ «ما دامَت تعتمدُ على مَنطقِ المَصْلحةِ العامّةِ وتطوّرِ الأحداث، وتستندُ إلى اللغة. ومدارسُها الفقهيّةُ العظيمةُ تتّفق كلُّها على هذا الرأي، فيقولُ أتْباعُ المذهب الحنفيّ: إنّ القاعِدةَ القانونيّةَ ليستْ بالشيءِ الجامدِ الذي لا يقبلُ التّغْييرَ، إنّها لا تُشبهُ قواعِدَ النّحو والمنْطق، فَفيها يتمثّلُ كلُّ ما يحْدثُ في المُجْتمعِ بصورةٍ عامّة، وهي تتغيّرُ بتغيّر الظّروفِ والأحْوال، والقانونُ أيضًا عُرضةٌ للتبديلِ والتّغْييرِ نظرًا للاسْتعمالِ والتّطْبيق، وتتّفقُ المالكيّةُ معَ الحنفيّةِ في هذا الصّددِ ويَقولون: «المنفعةُ هي مبدأُ الفقهاءِ والمشرِّعين».

إنّ أسُسَ السّلطةِ العظيمةِ التي مَنحَها الفُقهاءُ المُسْلمون للعُرفِ والعادةِ إنّما هيَ شكلٌ مِن أشْكالِ القَواعدِ غيرِ المكْتوبَةِ التي تَكمُنُ فيها القدرةُ على صنعِ القانونِ وتبْديلِه وتحْويره «ما رآه المُسْلمون حَسنًا فهو عندَ الله حَسنٌ»(١) فعنْدَما يكونُ هذا الاسْتِحسانُ (الاسْتعمالُ) ثابتًا موافقًا للنظامِ العامِّ غيرَ مُخالفٍ للأخْلاقِ الحَميدةِ أو

---

(١) اخرجه الطيالسي في «مسنده» (٢٤٣) والبزار في «مسنده» (١٨١٦) والحاكم في «المستدرك»: ٣/٧٨، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، وقال الحاكم: «حديث صحيح الإسناد».

مُضادٍّ لقَواعدِ الشّريعةِ العامّة، كانَ له إذْ ذاك قوةُ القانونِ، لا.. بل كانَ الجزءَ المتمِّمَ له.

لذلكَ، ولهَذه المَيزاتِ التي تَسِمُ الشّريعةَ الإسْلامية؛ فإنّنا نَجرُأ على وضْعِها في أرْفعِ مَكانةٍ، وتقْليدِها أجلَّ مَديحِ علماءِ القانونِ، وهو خليقٌ بها.

هكَذا شَهِدَ العلَّامةُ «سانتيلانا» -الخبيرُ في الفِقهِ الغربيِّ والإسلاميِّ- بأنّ فقهَنا الإسلاميَّ قدْ بلغَ مَرحلةَ الحقِّ المطلق، الذي هو أساسُ المجتمعاتِ المتمَدّنةِ قاطبَةً.. وأنّ فقهَ الشّريعةِ الإسلاميةِ قدِ اسْتحقَّ أجلَّ المديحِ من علماءِ القانون.. وأنّ فضْلَه هو الباقي على مرِّ الدهور!»[1].

---

(١) «القانون والمجتمع» لدافيد سانتيلانا، بحث منشور بكتاب: «تراث الإسلام»: ٤٠٩، ٤٣١، ٤١١، ٤٢١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٥، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٣٦، ٤٣٨، ٤١٦، ٤١٨، ٤١٣، ٤٣٨.

شهادةُ شاخت- جوزيف- عنِ التّشريع الإسْلامي

وغيرُ شهادةِ العلّامةِ «سانتيلانا» لفقهِ الشريعةِ الإسْلاميةِ، هناك شهادةُ المُسْتشرقِ الألمانيِّ العلَّامةِ «شاخت- جوزيف» (١٩٠٢-١٩٦٩م) الذي تبحَّر في فقهِ الشريعةِ الإسلامية. وقام بتدريسِه- كأستاذِ كرسيّ- في جامعاتِ «فرايبورج» "Freiburg"، و"كونسبرج" "kongsberg"، و"أكسفورد" "Oxford"، و"ليدن" "Leiden"، و"كولمبيا" "Colombia" و"مصر"، و"الجزائر"، والذي ألَّفَ وحقَّقَ وترْجَمَ في الفقهِ والشريعةِ والتاريخِ والكلامِ والاجْتماعِ القانونيِّ الإسلاميِّ، والذي شَهِدَ هو الآخرُ للشريعةِ الإسلاميةِ والفقهِ الإسلاميّ، فقال: «إنَّ مِن أهمِّ ما أَورثَه الإسلامُ للعالمِ المتحضِّرِ قانونَه الدينيَّ الذي يُسمَّى بالشريعة، والشّريعةُ الإسلاميةُ تختلفُ اختلافًا واضحًا عنْ جميعِ أشْكالِ القانونِ، إنّها قانونٌ فريدٌ في بابه. إنّها أبرزُ ما يُميِّزُ أسْلوبَ الحَياةِ الإسْلاميةِ، وهي لُبُّ الإسْلامِ ولُبابُه.

وبالرّغمِ مِن أنَّ التّشريعَ الإسلاميَّ قانونٌ دينيٌّ؛ فإنّه مِن حيثُ الجوهر لا يُعارضُ العقلَ بأيِّ وجْهٍ مِن الوجوهِ، فهو لمْ ينشَأ مِن عمليةِ وحيٍ متواصلٍ فوقَ العقْلِ، وإنّما نَشأَ التّشريعُ الإسْلاميُّ مِن مَنْهجٍ عقلانيّ في فهْمِ النّصوصِ وتفْسيرِها، ومِن هُنا اكْتَسبَ مَظهرًا عقليًّا مدرسيًّا. إنّ قواعدَ التّشريعِ الإسلاميِّ لا تدْعو إلى مُراعاةِ النصِّ الحرْفيِّ للأحكام دونَ رُوحِها. والتشريعُ الإسْلاميُّ ذو مَنهجٍ مُنظَّمٍ، وهو يُؤلِّفُ مَذهبًا مُتَماسكًا، ونُظُمُه المتعدّدةُ مُترابطةٌ بعضُها مع بعض.

ويتَجلَّى في الشّريعةِ الإسْلاميةِ نَموذجٌ بَليغٌ لما يُمكِنُ أنْ يُسمَّى «قانونُ الفقهاء»، فقدْ أنشأَ هذا القانونَ وطوَّرَه فقهاءُ مُتَخصِّصونَ أتْقياءُ بجهودٍ خاصّة. وهو يُقدِّمُ مِثالًا لظاهرةٍ فريدةٍ يقومُ فيها العلمُ القانونيّ، لا الدولة؛ بدَورِ المشرِّع، وتكونُ فيها لِمؤلّفاتِ العلماءِ الفُقهاءِ قوةُ القانونِ. وكانَ هذا يعْتَمدُ على تَوافرِ شَرْطَين هُما:

١- أنّ العِلمَ القانونيَّ كانَ هو الضّامنَ لاسْتقرارِ ذاتِه واسْتمرارِه.

٢- وأنّ سُلطةَ الدّولةِ حلَّت محَلَّها سُلطةٌ أخرى- هي سُلطةُ الفقهِ والفقهاء- وكانت هذه السّلطةُ مِن العلوِّ بحيْثُ فرضَت نفسَها على الحاكمِ والمحكوم.

ولقدْ أثَّرَ التّشريعُ الإسْلاميُّ تأثيرًا عميقًا على قوانينِ أهلِ الدّياناتِ الأخْرى مِن اليَهودِ والنّصارى الذين شَمِلَهم تَسامُحُ الإسْلامِ وعاشُوا في الدولةِ الإسْلامية؛ فبالنسبةِ للجانبِ اليهوديِّ يبدو أنّ «موسى بنَ ميمون» (٦٠١هـ-١٢٠٤م) قد تأثَّرَ ببعْضِ مَلامحِ المؤلَّفاتِ الإسْلاميةِ في تنْظيمِه للمادةِ القانونيةِ في مدَوَّنتِه «مشناه توراة» وهوَ عملٌ لم يَسبِقهُ إلى مثلِه أحدٌ من اليَهودِ.

ومِن جهةٍ أخْرى، فإنّه بالنّسبةِ للجانبِ المَسيحيِّ فليسَ هُناك شكٌّ في أنّ الفرْعَين الكبيرَيْن مِن الكَنيسةِ المَسيحيّةِ الشّرقيةِ، وهُما: اليعاقبةُ والمونوفيزيةُ- أصحابُ الطّبيعيّةِ الواحدة- والنّسطوريُّون لمْ يتردَّدوا في الاقْتباسِ بحريّةٍ مِن قَواعدِ التّشريعِ الإسْلاميّ»[١].

(١) «الشريعة الإسلامية» لجوزيف شاخت، بحث منشور بكتاب: «تراث الإسلام» القسم الثالث: ١١، ١٢، ٩، ١٥- ١٧، ٢٤، ٢٥، ٢٧-٢٩.

فهلْ بعْدَ هذِه الشّهادات- الشّرقيّةِ والغربيّة- التي جعلَتْ للفِقهِ الإسْلاميِّ مَكانةَ الأساسِ للمُجْتمعاتِ المتَمدّنةِ قاطبة.

والتي وضعَتهُ في أرْفعِ مَكانٍ. وتحدّثَت عنْ فضْلِه الباقي على مرِّ الدّهور. هلْ بعدَ هذه الشّهاداتِ العالميّةِ مِن العُلماءِ الخُبراءِ يصِحُّ أنْ يُطِلَّ البعضُ مِن بعْضِ الفَضائيّاتِ داعيًا إلى «تحْويلِ المَذاهبِ الفِقْهيةِ إلى المَتاحف، وهدْم هذا الصّرحِ الشّامخِ الذي بَناهُ «الفقهاءُ المتخصصّونَ الأتْقياء»؟!

أمْ أنَّنا بِحاجةٍ إلى فقْهِ هذا الفقْه، والانْطِلاقِ منْه إلى فقْهِ واقعِنا المَعيش، واسْتشرافِ المُسْتقبلِ الذي نُريدُه أكثرَ إشْراقًا مِن هذا الواقعِ المَعيش؟!

شهادةُ الدّكتور عبد الرزّاق السّنهوري عنِ التّشريع الإسلامي

وعلى حين أجمعَ المستشرقون على أنّ رسولَ الإسلام ﷺ قد أقامَ هو وصحابتُه الكرامُ بالمدينةِ المنوّرةِ عقبَ الهجرةِ دولةً، ضمَّت رعيتُها غيرَ المسلمين مع المسلمين. وعلى أنّ هذه الدولةَ قدِ اتَّسَعَت حدودُها في ظلِّ الخلافةِ لتشملَ الشّرقَ المُمتدَّ مِن «غانة» غربًا إلى «فرغانة» شرقًا، ومِن حوضِ نهرِ الفولجا شمالًا إلى جنوبيِّ خطِّ الاستواء، وجدنا هذه الفضائيّاتِ تُنكِرُ حقائقَ الدّينِ والتاريخ، وتدَّعي أنّ الرسولَ ﷺ كانَ، فقط، قائدًا رُوحيًّا للمجتمع، ولم يكن قائدَ دولةٍ أبدًا»!.

ونحن- في الحوارِ معَ أصْحاب هذا الرأي- سندعوهُم إلى الاحْتكامِ لشَهاداتِ المفكِّرين الذينَ يَرضَونَ شَهاداتِهم؛ ليكونَ الحوارُ معَهُم دعوةً إلى كلمةٍ سواء، وليس لونًا مِنَ الجَدلِ العَقيمِ الذي يُديمُ الفُرقة، ويُوَسِّعُ الهُوَّةَ بيْن المُتحاوِرين.

ندعوهُم إلى قِراءةِ الشّهاداتِ التي أتَت مِن خارجِ إطارِ عُلماءِ الدّينِ الإسلاميّ، مِن خُبراءِ القانونِ والتاريخ، وحتّى المستشرقين، وكلُّها تُؤكِّدُ على أنّ الإسلامَ قدْ تميَّزَ عنِ الرّسالاتِ الدّينيةِ السّابقةِ بأنَّه دينٌ ودولةٌ، وأنّ رسولَ الإسلام ﷺ قدْ بنى دولةً، ورَأَسَ حكومةً، وحقَّقَ وَحدةً سياسيّةً للأمةِ منذُ هجرتِه إلى المدينةِ المنورة.

وأُولَى هذه الشّهاداتِ هي لفقيهِ الشّريعةِ والقانونِ، وهو أبو القانونِ المدنيِّ، وأبرزُ واضعي المقوّماتِ الدّستوريةِ لعددٍ كبيرٍ منَ الدّولِ العربيّةِ في القرنِ العِشْرين:

الدّكتور عبد الرزّاق السّنهوريُّ باشا (١٣١٣- ١٣٩١هـ/ ١٨٩٥-١٩٧١م) الذي كتبَ عنْ عَلاقةِ الدّينِ الإسلاميِّ بالدّولة، وإقامتِه الوحدةَ السياسيّةَ، فقال:

«الإسلامُ: دينٌ ودولةٌ، مُلكٌ إلى جانبِ العقيدة، وقانونٌ إلى جانبِ الشعائر. والنبيُّ ﷺ هو مؤسِّسُ الحُكومَةِ الإسلاميّةِ، كما أنّه نبيُّ المسلمين. أقامَ الوَحدةَ الدّينيةَ للأمّةِ العربيةِ، والوَحدةَ السياسيّةَ للجزيرةِ العربيّة، ووضَعَ قواعدَ الحَياةِ الاجْتماعيّةِ، والحَياةِ السياسيّة؛ فالإسْلامُ: دينُ الأرضِ كما هو دينُ السّماء.

لقدْ شرَعَ النبيُّ ﷺ قواعدَ الدّينِ الإسْلاميّ، ووضَعَ إلى جانبِ تلْكَ القَواعدِ- التي تُعنَى بالحياةِ الأخرى- قواعدَ للحَياةِ الدّنيا التي طالما ذكرَها القرآنُ الكريم، وجعلَ السّعادةَ فيها مِن أغْراضِ رسالةِ محمدٍ ﷺ؛ فوضعَ قَواعدَ لحياةٍ اجْتماعيّةٍ وسياسيّةٍ، وأسَّس دولةً إلى جانبِ دينٍ. وأعتقدُ أنّه ﷺ في تأسيسِه الدّينَ كان نبيًّا مرسلًا، وفي تأسيسِه الدّولةَ كان رجلًا عظيمًا.

إنّ النبيَّ ﷺ قدْ وضعَ لحكومَتِه أصلحَ النُّظُم المُمْكنةِ في زمنِه؛ لأنّها تَتناسَبُ معَ حالةِ المُجْتمع، كما فعل «سولون» (٦٤٠-٥٥٠ ق.م) في أثينا، ولا يُعابُ عليه أنّ حكومتَه لمْ تَشمَلِ النّظمَ الموجودةَ في الدُّوَلِ في العَصرِ الحاضر؛ لأنّ هذه النُّظُمَ ما كانتْ تُناسبُ الذي كان يعيشُ فيه، ومعَ ذلك فإنّ حكومةَ النبيِّ أقامَت دولةً حقيقيةً لا تقلُّ في نُظُمِها عنِ الدّولةِ الرّومانيةِ في بدايتِها، فالنبيُّ قدْ وضعَ بالفعلِ النُّظُمَ السياسيّةَ للدولةِ الإسلاميّة، فأوجدَ نظامًا للضرائبِ وللتشريعِ، ونُظُمًا إداريةً وعسكريّةً.. الخ، وهذه النُّظُمُ كانت تحملُ في طيّاتها عواملَ التطورِ والنموِّ مع الزمن، وقد تطوَّرت فعلًا دونَ أنْ تخرجَ بذلك عنْ كونِها مُؤسَّسةً على الإسلام.

فنحنُ نرى أنّ السُّلطاتِ التي باشرَها النبيُّ إنّما كانَت أنظمةً مدنيّةً حقيقيّة، كأيِّ حكومةٍ أخرى، فقدْ كان يَفرِضُ بمقتضاها عقوباتٍ جنائيّةً على مَن خالفَ أحكامَ التّشريعِ الإسلاميّ، ولمْ يكتفِ بالجَزاءاتِ الأخرويّةِ التي يَفرضُها الدّين، وكان له عُمّالٌ إداريُّون وماليُّون، وكانَ له جيشٌ مسلَّح، إنّه كان حاكمًا دنيويًّا إلى جانبِ صفتِه كنبيٍّ مُرسل.

فالنبيُّ حاملُ الرسالةِ الإسْلامية، كان مؤسِّسَ الدّولةِ الإسلاميةِ أيضًا، فقد أوجدَ الوَحدةَ الدّينيةَ للأمةِ العربية، وأوجدَ إلى جانبِها الوحدةَ السياسيّةَ للجزيرةِ العربية، بلْ يُمكِنُ القولُ إنّه أنشأَ حكومةً مركزيّةً بالمدينةِ، وعيَّنَ حكّامًا للأقاليمِ خاضعينَ لتلْكَ الحكومة، كما حدَث في اليمنِ وغيرِها مِن الأقاليم.

والصّحابةُ بعدَ وفاةِ النبيِّ لم يُنشِئوا دولة، وإنّما وسَّعوا رُقعةَ الدولةِ التي أنشأها، والتي كانَ يُتوقَّعُ لها الاتّساع، وتنبَّأَ به قبلَ وفاتِه، ولم يفعلِ الصّحابةُ أكثرَ مِن السيرِ على الخُطَّةِ التي بدأها، وتحقيقِ نبوءاتِه.

لقد امْتازَ الإسلامُ بأنّه: دينٌ ودولةٌ، وقد أُرسِلَ النبيُّ ﷺ لا لتأسيسِ دينٍ فحسْبُ، بلْ لبناءِ قواعدَ دولةٍ تتناولُ شئونَ الدّنيا، فهو بهذا الاعْتبارِ مؤسّسُ الحكومةِ الإسلاميّة، كما أنّه نبيُّ المسلمين، وهو بصفةِ كونِه مؤسّسَ حكومةٍ كانتْ له الولايةُ على كلِّ مَن كان خاضعًا لتلك الحُكومةِ، سواءٌ كان مسلمًا أو غيرَ مسلمٍ، وبوصفِ كونِه نبيًّا لم يكنْ يطلبُ مِن غيرِ المُسلمين مِن الذين تركَهم على دينِهم الاعترافَ بنبوَّتِه، ولو أنّ دعوتَه عامةٌ شاملةٌ لجميعِ البشر.

ولقد كان- عليه الصلاة والسلام- يجعلُ لأوامرِه ونواهيه- وهي لا شكَّ من عندِ الله- جزاءً يُصيبُ الناسَ في أنْفسِهم وأموالِهم في هذه الدّنيا، ولم يقتصرْ على مجرَّدِ الوعْدِ والوعيدِ بالثّوابِ والعقابِ في الحياةِ الأخرى.

ولئنْ صحَّ أنّ النبيَّ كانَ في مكةَ نبيًّا فحسْبُ، فلقد كانَ في المدينةِ زعيمَ أمةٍ ومنشئَ دولةٍ، ولا ضيرَ أنْ تقولَ: إنّه كان مَلِكًا، إذا أُريد بهذه اللفظةِ أنه كانَ رأسَ الحكومةِ الإسلاميّةِ، ووليًّا على المسلمين في أمورِ دُنياهم، كما كانَ الهاديَ لهُم في شئونِ دينِهم.

إنّ هذا الدّينَ الذي أتى به النبيُّ ﷺ هو دينُ الأرضِ، كما هو دينُ السماءِ، بل لعلّه بالوصفِ الأوّلِ أقربُ إلى العقلِ البشريِّ، وأنْفذُ إلى قلبِ الإنْسانِ؛ فالإسْلامُ لا يُبشِّرُ بنعيم الآخرةِ وبجنّاتِ عدنٍ تجري مِن تحتِها الأنهارُ فحسْبُ، بل هو يُبشِّرُ بالأرضِ تَدينُ لسلطانِ المسلمين، ويستَخْلفُ اللهُ فيها مِن عبادِه الصّالحينَ: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِي ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ﴾ [النور:٥٥].

فالمسلمُ له عينٌ إلى الأرضِ وعينٌ إلى السماء، يعملُ لدنياه كأنّه يعيشُ أبدًا، ويعملُ لآخرتِه كأنّه يموتُ غدًا.

فالدّينُ والدّولةُ في الإسْلامِ شيئانِ مُجْتمعان(١).

(١) مجلة المحاماة الشرعية، السنة الأولى: ١٩٢٩م، مقال لعبد الرزَّاق السنهوري.

هكذا شَهدَ السّنهوريُّ باشا- فقيهُ الشريعةِ والقانون- على أنّ الإسلامَ: دينٌ ودولةٌ.. مُلكٌ إلى جانبِ العقيدة.. وقانونٌ إلى جانبِ الشعائر. وعلى أنّ رسولَه ﷺ قدْ أسَّسَ الدّولةَ، ورَأَسَ الحكومة. فكان رسولَ دينِ الأرْضِ الذي هو دينُ السماء. وأنّه قد تميَّزَ بذلكَ عنْ إخْوانِه الخالينَ مِن الرُّسُلِ عليهمُ الصلاةُ والسلام.

شهادةُ الدّكتور مُحمّد حُسين هيكل باشا عنِ التّشريع الإسْلامي

وثاني هذه الشّهاداتِ- التي نُقدِّمُها على هذِه الحقيقةِ- هي لأحدِ أعْلامِ الفكْرِ والسّياسةِ والتّأريخِ، الدكتور محمّد حسين هيكل باشا (١٣٠٥- ١٣٧٥هـ/ ١٨٨٨-١٩٥٦م) الذي كتبَ يقولُ:

«لقد أقَامَ محمدٌ دينَ الحقِّ، ووضعَ أساسَ حضارةٍ هي وَحدَها الكفيلةُ بسعادةِ العالمِ؛ فبعدَ الهجرةِ إلى المدينةِ، بدأ طَورٌ جديدٌ من أطوارِ حياةِ محمدٍ، بدأَ الطَّورُ السياسيُّ الذي لم يَسبقهُ إليه أحدٌ مِن الأنْبياءِ والرسل. فقد كان عيسى، وكان موسى، وكان مَن سَبَقَهما مِن الأنبياءِ يَقِفون عندَ الدعوةِ الدينيّةِ يُبلِّغُونها للنّاسِ عنْ طريقِ الجَدلِ، ومِن طريقِ المعجزة، ثمّ يتركون لَمن بعدَهم مِن السّاسةِ وذوي السّلطانِ أنْ يَنشُروا هذه الدّعوةَ؛ فأمّا محمدٌ.. فقدْ أرادَ اللهُ أنْ يُتِمَّ نشرَ الإسْلامِ وانْتصارَ كلمةِ الحقِّ على يديْه، وأنْ يكونَ الرّسولَ والسياسيَّ والمُجاهد والفاتحَ، والدّينُ والحضارةُ اللّذان بلَّغهما محمدٌ للناسِ بوحيٍ مِن ربِّه يتزاوجانِ حتى لا انْفصالَ بيْنهما»(١).

---

(١) «حياة محمد» لمحمد حسين هيكل: ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٣٩، ٥١٦، ٥١٩.

شهادةُ الدّكتور طه حُسين
عنِ التّشريع الإسْلامي

وثالثُ هذه الشهاداتِ، هي لعميدِ الأدبِ العربيِّ، الذي أثارَ المعاركَ الفكريةَ الكبرى في القرنِ العشرين، الدكتور طه حسين (١٣٠٦-١٣٩٣هـ/ ١٨٨٩-١٩٧٣م) الذي كتبَ في صحيفة «الوادي» في ٢٠-٨-١٩٣٤م يقولُ:

«إنّ الإسْلامَ لم يُوصِ بأنْ يُترَكَ ما لقيصرَ لقيصر، وما للهِ لله، وإنّما جعلَ الأمرَ كلَّه للهِ، وجعلَ سلطانَ قيصرَ مُستمَدًّا مِن سلطانِ الشّعبِ، وسلطانَ الشعبِ مُستمدًّا مِن سلطانِ اللهِ، وجعلَ السّياسةَ- إذًا- أصلًا مِن أصولِ الدّينِ وركنًا مِن أركانِه».

كما كتبَ في مَجلةِ «الهلالِ» عددِ ديسمبر ١٩٤٠م، فقال:

«لقد كانَ الدّينُ الإسلاميُّ- وسيكون دائمًا- أساسَ الحياةِ الخُلُقيةِ للأمةِ الإسْلاميّة، وقدْ كان في عُصورٍ طويلةٍ أساسَ الحياةِ السّياسيّةِ والعمليّةِ لهذه الأمّةِ أيضًا، وهو الآنَ. -وسيكون دائمًا- أساسًا لهذهِ الحياةِ السياسيةِ والعمليّةِ إلى حدٍّ بعيد».

كما كتبَ في صحيفةِ «النداء» في ١٨-١١-١٩٤٧م، يقولُ:

«عندَما بلغَ محمدٌ دارَ هِجرتِه أسَّسَ الدّولةَ التي نَشَرَت في الأرض نورَ الدّينِ الجَديدِ، لقد أنشأَ هو وأصحابُه دولةً ما زالَت آثارُها خالدةً، وستظلُّ خالدةً إلى آخرِ الدهر، لا سبيلَ إلى إحصائِها إلّا أنْ يكونَ هناك سبيلٌ إلى إحصاءِ الخلود»!

وفي خطابِه بجدَّةَ بمؤتمرِ اللّجنةِ الثقافيّةِ لجامعةِ الدولِ العربيّة، يناير ١٩٥٥م، قالَ:

«إنّ الإسْلامَ وطنٌ، بل هو الوطنُ المقدَّسُ، والصانعُ الأولُ للمواطنِ المسلم عبرَ الزّمانِ والمكان. وهو الذي أنشأَ للمُسلمِ أمَّتَه، وكوَّنَ قلبَه وعقلَه وذَوقَه وعواطفَه جميعًا، هذا الوطنُ المقدَّس هو الذي هداهُ إلى الهُدى، والذي يسَّرَه للخَير، والذي عرَّفَه نفسَه، وجعلَه عضوًا صالحًا مُصلِحًا في هذا العالمِ الذي يعيشُ فيه»(١).

وفي سَنة ١٩٥٩م، نشرَ الدكتورُ طه حُسين كتابَه «مرآةُ الإسْلام»، وفيه قالَ:

«إذا كانَ هناك الآنَ وَحدةٌ إسلاميّةٌ فبفضلِ القرآنِ وُجِدَت، وبفضلِ القرآنِ ستَبقى مهْما تختلفُ الظّروفُ وتدْلهِمُّ الخطوبُ، وإذا كانت هناك وَحدةٌ يُحاولُ العربُ أنْ يعودوا إليها، ويُقيموا عليها أمرَهم في الحياةِ الحديثةِ، كما قامتْ عليها حياتُهم القديمة، فالقرآنُ هو أساسُ هذه الوَحدةِ الجديدةِ كما كانَ للوَحدةِ القديمة»(٢).

وإذا شئنا– بعدَ هذه الشهاداتِ الثلاثِ لهؤلاء الأعلامِ في الفقهِ والفكرِ والقانون– أنْ نشيرَ إلى شَهادةِ واحدٍ مِن المُسْتشرقينَ المُعاصرينَ على أنّ الإسْلامَ قدْ تميَّز بكونِه دينًا ودولة؛ فإنّنا نُقدِّمُ سُطورًا للمُسْتشرقِ الشّهيرِ «برنارد لويس»، يقولُ فيها: «لقد نادَى مؤسّسُ المسيحيّةِ أتباعَه: «أنْ أعطُوا ما لِقيصرَ لقيصرَ، وما للهِ للهِ».

(١) «طه حسين والمثقفون السعوديون» لحسين محمد بافقيه: ١٣٣، ١٣٤.

(٢) «مرآة الإسلام» لطه حسين: ١٦١.

أمّا مؤسِّسُ الإسْلامِ.. ففي حياتِه أصبحَ المسلمون جماعةً سياسيّةً ودينيّة، كانَ الرسولُ سيدَها المُطلقَ، يَحكُمُ أرضًا، ويقضي بين الناسِ، ويجمعُ الضرائبَ، ويقودُ الجيوشَ، ويُسيِّرُ الدّبلوماسيةَ، ويَخوضُ الحرب.

ولقدْ كانَتِ الخِلافةُ نظامَ حكمٍ حدَّدَه الإسلامُ.. وحلَّ الدينُ مكانَ القرابةِ كأساسٍ للهُوِيَّةِ الجَماعيّةِ والوَلاءِ، كما حلَّ محَلَّ العُرفِ، أوْ أقرَّه بوصفِه قانونَ الجماعة»[1].

(١) «السياسة والحرب» لبرنارد لويس، دراسة منشورة بكتاب: «تراث الإسلام»، القسم الأول: ٢٢٩، ٢٣٠.

الخلافةُ الإسْلاميّة.. وشهادةُ السّنهوري

ولأنّ شبهاتِ هذه الفضائيّاتِ- وهي تسعى لهدم تراثِنا، وتشويهِ تاريخِنا- قدْ وجَّهت سِهامَها إلى الخِلافةِ الإسْلاميةِ- ضمنَ افترائِها على الدولةِ الإسْلاميةِ- حتى قالَ قائلُها: «ألَا لعنةُ اللهِ على الخلافةِ»!. فإنّنا- وفقَ هذا المِنهاجِ الذي نتعفّفُ فيه عن ذكرِ الأسماءِ، وعن الجدلِ الذي يَزيدُ الأمةَ تمزقًا- ندْعو هؤلاءِ الذينَ يَصُبُّون اللّعَناتِ على الخلافةِ الإسلاميّة، وعلى تاريخِها ورجالِها إلى أنْ يقرءُوا الشّهاداتِ التي شَهِدَ بها أعلامُ الفكرِ والفقهِ والقانونِ لهذه الخلافةِ الإسلاميّة.

فالدكتور عبد الرزَّاقِ السّنهوريِّ باشا الذي خصَّ الخلافةَ برسالةٍ للدّكتوراه، أنْجزها بباريس ١٩٢٦م، قدْ تحدَّثَ عنها؛ فقال: «إنّ الخلافةَ هي السلطةُ التّنفيذيةُ في الإسْلام. وهيَ حُكومةٌ خاصّةٌ تمْتازُ عنْ سائرِ الحُكوماتِ بالمَزايا الآتيَة:

أولًا: إنّ الخَليفةَ ليسَ حاكمًا مدنيًّا فحسْبُ، بلْ هو أيضًا الرئيسُ الدينيُّ للمُسْلمين، ولا يُتوَهَّمُ أنّ للخليفةِ سلطةً رُوحيَّةً.. فالخليفةُ لا يمْلكُ شيئًا مِن دونِ الله. ومعنى أنّه الرئيسُ الدّينيُّ للمسلمين أنّ هناك شعائرَ عامةً يقومُ بها المسلمونَ جماعةً، كصَلاةِ الجماعةِ، والحجّ، وهذه لا تتُّم إلّا بإمامٍ، هو الخَليفة.

ثانيًا: إنّ الخليفةَ في اسْتعمالِ سلطتِه التنفيذيةِ، يجبُ عليه أنْ يُطبِّقَ أحكامَ الشّريعةِ الغرّاء.

ثالثًا: إنّ سُلطانَ الخَليفةِ يجبُ أنْ ينبسِطَ على جميعِ العالمِ الإسلاميِّ، فوَحدةُ الإسْلامِ تَسْتتبعُ وَحدةَ الخَليفةِ، وهذه هي الخلافةُ الكاملة.

ولكنّ الظروفَ قد تُلجئ المُسلمين- وقدْ تمزَّقَت وَحدَتُهم- لأنْ ينقسموا أُممًا، لكلِّ أمّةٍ حكومتُها، فيجوزُ تعدّدُ الخَليفةِ للضّرورةِ، ولكنّ الخلافةَ هنا تكونُ خِلافةً غيرَ كاملة.

على أنّ الخِلافةَ الكاملةَ يُمكنُ تحقُّقُها إذا اجْتمعَت كَلمةُ المسلمين، لا على أنْ تكونَ لهُم حكومةٌ مركزيّةٌ واحدةٌ، فذلك قدْ يُصبحُ مُستحيلًا، بل يكفي- على ما أرى- أنْ تتقاربَ الحُكوماتُ الإسلاميّةُ المختلفةُ وأنْ تتفاهمَ، بحيث يتكوَّنُ منها هيئةٌ واحدةٌ شبيهةٌ بعُصبةِ أمم إسلاميّة، تكونُ على رأس الحُكوماتِ، وتكونُ هي هيئةَ الخِلافةِ، ولا سيّما إذا أُلحِقَ بهذه الهيئةِ مجلسٌ مُستقلٌّ عنها، يكون مَقصورًا على النّظرِ في الشّئون الدينيةِ للمسلمين[1].

(١) مجلة المحاماة الشرعية، العدد الأول، سنة: ١٩٢٩ ــ دراسة السنهوري عن الدين والدولة في الإسلام.

شهادةُ الدّكتور طه حُسين عنِ الخلافة الإسّلامية

وثاني هذه الشّهادات عنِ الخِلافةِ الإسْلاميّةِ كتبَها الدّكتور طه حُسين (١٣٠٧- ١٣٩٣هـ/ ١٨٨٩- ١٩٧٣م) سنة ١٩٥٥، بكتابه «الفتنة الكبرى.. عثمان». وفيها قالَ: «قدْ يظنُّ بعضُ الذين تخْدعُهم ظواهرُ الأمورِ أنّ نظامَ الحكمِ الإسلاميِّ- في العهْدِ النبويِّ، وفي الخلافةِ- كان نظامًا ثيوقراطيًّا.. يستمدُّ سُلطانَه من اللّهِ، ومن اللَّهِ وحدَه، ولا شأنَ للناسِ في هذا السّلطانِ. ولاشكَّ أنّ هذا الرأيَ هو أبعدُ الآراءِ عنِ الصّوابِ. ذلكَ أنّ الإسْلامَ لم يَسلُبِ النّاسَ حريتَهم، ولم يملكْ عليهم أمرَهم كلَّه، وإنّما تركَ لَهُم حريّتَهم في الحُدودِ التي رَسَمَها لهُم.

لقدْ تركَ لَهُم عقولاً تستبْصِرُ، وقلوبًا تستذْكِرُ، وأَذِنَ لهم في أنْ يتوَخّوا الخيرَ والصّوابَ والمَصْلحةَ العامّةَ والمصالحَ الخاصّةَ ما وجدوا إلى ذلكَ سبيلًا. وما مِن شكٍّ في أنّ خليفةً مِن خُلفاءِ المُسْلمين ما كانَ ليفرضَ نفسَه وسُلطانَه عليهم فرضًا إلّا أنْ يُعطِيَهم عهدَه ويأخذَ منْهُم عهدَهم، ثمّ يمضيَ فيهم الحكمُ بمقتضَى هذا العقدِ المُتَبادلِ بيْنه وبينَهُم، فالخِلافةُ الإسْلاميّةُ عهدٌ بيْنَ المُسْلمين وخُلفائِهم. ولقدْ قامَ أمرُ الخِلافةِ كلُّه على البَيعةِ، أي على رضا الرّعيةِ، فأصبحتِ الخِلافةُ عَقدًا بينَ الحاكِمين والمحْكومين، يُعطي الخلفاءُ على أنفُسِهم العهدَ أنْ يسُوسُوا المُسْلمين بالحقِّ والعَدلِ، وأنْ يرعَوا مَصالحَهم، وأنْ يَسيروا فيهِم سِيرةَ النبيِّ ما وسِعَهم ذلك، ويُعطي المُسْلمون على أنفسهم العهدَ أنْ يسمعوا ويُطيعوا وأنْ يَنصحوا ويُعينوا.

ولقدْ كانَ سُلطانُ الخَليفةِ مقيَّدًا بالحُدودِ التي رسمَها الدّينُ، وبما يرى كبارُ الصّحابةِ مِن رأيٍ، وبما تَميلُ إليْه أو تنْحَرفُ عنه عامّةُ المُسلمين.

لذلك؛ فإنّ الرأيَ القائلَ بأنّ نِظامَ الخِلافةِ إنّما هو النّظامُ الثيوقراطيُّ الإلهيُّ.. هو أبعدُ الآراءِ عنِ الصواب.

لمْ يكنْ نظامُ الحُكمِ الإسْلاميِّ نظامَ حكم مُطلقٍ ولا نظامًا ديمقراطيًّا على نحوِ ما عَرَفَ اليونانُ، ولا نظامًا ملكيًّا أو جمهوريًّا أو قيصريًّا مقيدًا على نحْو ما عَرَفَ الرّومانُ، وإنما كان نظامًا عربيًّا خالصًا لم يُسبَقِ العربُ إليه، بيَّنَ الإسلامُ له حدودَه العامةَ من جهةٍ، وحاولَ المسلمون أن يَملَئُوا ما بين هذه الحُدودِ من جهةٍ أخرى. لقد كان نظامًا إنسانيًّا، ولكنّه على ذلك تأثّر بالدّينِ إلى حدٍّ بعيدٍ جدًّا- لم يكنِ الخليفةُ يَصدُرُ عنْ وحيٍ أو شيءٍ يُشبِهُ الوحيَ في كلِّ ما يأتي وما يَدَعُ، ولكنّه على ذلك كان مقيَّدًا بما أمرَ اللهُ به مِن إقامةِ الحقِّ وإقرارِ العَدلِ وإيثارِ المَعروفِ واجْتنابِ المُنكرِ والصّدودِ عنِ البَغي»[1].

هكذا شَهِدَ طه حُسين للخِلافةِ الإسْلاميّةِ، ونفَى عنها تُهمَةَ الاسْتبداد وفريةَ الثيوقراطيّة.

---

(١) «الفتنة الكبرى ــ عثمان» لطه حسين: ١/ ٢٢، ٢٥-٢٧، ٣٢، ٣٣.

شهادةُ المُستشرق الإيطالي
«دافيد سانتيلانا» عنِ الخِلافة الإسْلامية

وبعد شهادةِ السّنهوريِّ باشا، والدّكتور طه حُسين؛ نقدّم شهادةَ المُستشرقِ الإيطاليِّ العلّامةِ «دافيد سانتيلانا» (١٨٤٥-١٩٣١م) الذي تفقَّهَ- إلى جانبِ القانونِ الرّومانيِّ والقوانينِ الغربيّة- في الفقهِ الإسلاميِّ.. مع دراسةِ تاريخِ الإسلامِ، وتاريخِ الفلسفة. وقامَ- كما بيَّنَّا سابقًا- بوضْعِ القوانينِ المدنيّةِ والتجاريّةِ لتونس. ودرَّسَ القانونَ في الجامعاتِ العربيّةِ والغربيّة. وألَّفَ في الفِقهِ الإسْلاميِّ المالكيِّ ومقارنتِه بالمذْهبِ الشافعيِّ. وفي مقارنة الفقهِ الإسْلاميِّ بالقَوانينِ الأوروبيّة. وترجَمَ العَديدَ مِن مَصادرِ الفقهِ الإسْلاميِّ إلى اللّغاتِ الأوروبيّة. فلقد شَهِدَ هذا العالمُ المتخصّصُ للخلافةِ الإسلاميّةِ، فقال:

«إنّ رأسَ المُجتمع الإسلاميِّ يعملُ بوصفِه نائبَ دولةٍ أو رئيسَ حكومةٍ، أو بوصْفِه خليفةَ الرسولِ. وخلفاءُ الرّسولِ ما هُم بوارثي رسالتِه الرُّوحيةِ- وإنْ كان يُؤثَرُ عنْهم في الحقيقةِ؛ النيابةُ، أو الوكالةُ بتنفيذِ رسالتِه، وتعضيدِ المصالحِ الدينيةِ والدنيويّةِ للمجتمعِ الإسلاميِّ- وهي في الشريعةِ الإسلاميّة: العدلُ، والجهادُ، والجبايةُ، وتحكيمُ العاداتِ والتقاليد.

وليسَ في هذه الأمورِ ما يُضفي على الخليفةِ صفةَ القَداسةِ أو يَسِمُه بمِيسَمِ الكَهنوتِ، كما دعَت بهذه السّمةِ هيئاتٌ حاكمةٌ معينةٌ في تاريخِ العالم.

والحقيقةُ هي أنّ سلطةَ الخليفةِ- كرئيس دينيٍّ- لا يُمكنُ أنْ تُعَدَّ سلطةً حبريّةً؛ لأنّ حكومةَ المُسْلمين ما كانت في أيِّ زمنٍ أو ظرفٍ حكومةً دينيةً (Hierarchy)، ولمْ يوجَد فيها تعاقبٌ رسوليٌّ، والإمامُ في سلطانِه الدنيويِّ ليس سيدًا (ربًّا).. فالأمير: وكيلُ جماعةِ المسلمين، وأعمالُه تَستمِدُّ قوتَها وقانونيتَها منَ المبدأ القائلِ: إنّ الأميرَ يجبُ أنْ يضعَ نُصبَ عيْنيه مَصلحةَ المجْموعِ؛ فلهذه الغايةِ أُمِّرَ الأمراءُ على الناس. وكما يجبُ أنْ يُقدّمَ الوكيلُ حسابًا صحيحًا على ما أنْجزَه لمِوَلِّه وسيّده، كذلك يتحتّم على الخليفةِ أنْ يسترشِدَ باللهِ.

إنّ الرّابطةَ التعاونيّةَ الموجودةَ بينَ الخليفةِ والشّعب تبقى مَتينةً وثيقة العُرَى ما دامَ الخليفةُ صالحًا للقيام بواجبه في حمايةِ المُجتمع الإسْلاميِّ، فإذا لم يَعُدْ أهلًا لمنح شَعبه ما يُريدُه منْه، بَطَلَ سُلطانُه، وفُسِخَ العَقدُ شرعًا بين المُتعاقِدين، ويتمُّ هذا الفَسخُ والإلْغاءُ عند العَجزِ الجُسمانيِّ أو عندَ فقْدانِ الحريّةِ، كوقوعِ الخليفةِ أسيرًا في يدِ المُشركين والكفّار.

إنّ اخْتيارَ رئيسِ المجْتَمعِ الإسْلاميِّ لا يُمكِنُ تركُه للظّروفِ والصُّدفِ أو لأعْمالِ العُنفِ والطّغيانِ، بلْ يجبُ أنْ يجريَ انتقاؤه بعدَ التّفكير التّام، والتأمّلِ الحكيمِ النّاضجِ، وتقومُ بانْتقائه تلكَ الصّفوةُ المُنْتَخَبةُ مِن أهلِ الرأيِ، الذين هُم وحدَهم يقدّرون أنّ المرشحَ للخِلافةِ صالحٌ لملءِ هذا المَنْصبِ الجليلِ، أمْ لا؟

فلا يُمكنُ أنْ يكونَ مَجموعُ النّاخبين هُم أمّةَ المسلمين كلَّها، إنّ النّاخبين هُم أولئك الذين عُرِفُوا بعلمِهم ومَنزلتِهم وتَجاوبِهم في أمورِ الدّين والدّنيا، وبأخْلاقهم المَتينة، هؤلاء وحدَهم يَصلُحون لأنْ يكونوا المُحكّمين في هذا الشّأنِ، وإليهم، أي إلى رجالِ السّيفِ والقلمِ، يرجعُ أمرُ انتخابِ الإمامِ، وأَعْني بهم مَشاهيرَ الشّخصياتِ

المدنيّةِ والعسكريّةِ، أصحابَ الحلِّ والعَقدِ، هؤلاء مخوّلون باسْم المجتمع كلِّه أنْ يشترطوا بالاشتراكِ شكلَ الرِّباطِ أو الواجبِ الذي تَنبثِقُ منه سلطةُ الأمير، ويُعيِّنوا مِقدارَ الطّاعةِ الواجبةِ له مِن الرّعيّة.

إنّ الانتخابَ في عُرفِ القانونِ إنّما هو الفِعلُ الذي يَمنَحُ به الشّعبُ السلطةَ العُليا لفردٍ ما بملءِ اخْتيارِه، ويتمُّ هذا المَنحُ بواسِطةِ مشاهيرِ رجالِه نيابةً عن مجْموعِه. إنّه عروضٌ للتّعاقدِ (عُقاد)، فإذا قَبِلَ به الشخصُ (المنتَخَبُ) أصبحَ (عَقدًا)»[1].

هكذا شَهِدَ العلامةُ «سانتيلانا» للخلافةِ الإسْلاميّةِ بالتميّزِ والامتيازِ والفرادة. وهي شهادةُ عالمٍ غربيّ، خبيرٍ بالنّظم الغربيةِ والإسلاميّة. نُقدِّمها مع شهادةِ العلماءِ والمفكّرين المسْلمين، الذين كانوا أيضًا خبراءَ بالنّظم الشرقيةِ والغربيّةِ، نُقدِّمُ هذه الشّهاداتِ للذين أطَلُّوا منَ الفضائيّاتِ مُنْكرين إقامةَ رسولِ الإسلام ﷺ للدولةِ والحكومةِ.. ثمّ صبُّوا اللّعَناتِ على الخلافةِ الإسلاميّة، ساعِينَ إلى هدم تراثِنا، ومسخ تاريخِنا، وتشويهِ فكرِنا، وذلك لإحداثِ الفَراغِ الفكريِّ في العقل المُسلم، كي يتمدّدَ التغريبُ في هذا الفراغ!. وعاملين على إقامة القَطيعةِ مع حَضارتِنا، لتكونَ الحضارةُ الغربيةُ هي البَديل!

ونحنُ، عندَما نقدّمُ هذه الشّهاداتِ لهؤلاءِ العلماءِ، لا نبتغي إلّا دعوةَ قومِنا إلى كلمةٍ سواء، لنتقدّمَ سويًّا بأمّتِنا على طريقِ النّهوضِ والبِناء.

---

(١) «القانون والمجتمع» لدافيد سانتيلانا، بحث منشور بكتاب: «تراث الإسلام»: ٤٢٤- ٢٧، ٤٢٢، ٤٢٣.

شهاداتٌ قِبطيَّة للحضارةِ الإسْلاميَّة

شهاداتٌ قبطيَّة للفتحِ الإسلاميِّ لمصرَ

قبل الفتحِ الإسلاميِّ لمصرَ كانت بلادُنا- مع أغلبِ الشرقِ- قدْ خضعَت للاسْتعمارِ الإغريقيِّ الرّومانيِّ مدةَ عشرةِ قرون، من الإسكندرِ الأكبرِ (٣٥٦-٣٢٤ ق.م) في القرن الرابع قبل الميلاد، وحتّى «هرقل» (٦١٠-٦٤١م) في القرنِ السابعِ للميلاد.

وفي هذه القرونِ العشَرةِ قهَرَ الاسْتعمارُ بلادَنا سياسيًّا؛ فلم يحكُم مصرَ قبطيٌّ طوالَ هذه القرونِ، وثقافيًّا؛ عندما أحلَّ الاستعمارُ ثقافتَه الهلينيّة محلَّ الثقافةِ المصرية، ولغويًّا؛ عندما كُتبَتِ اللغةُ المصريةُ بحروفٍ يونانيّة، ودينيًّا؛ عندما وقعَ الاضْطهادُ على النّصرانيةِ الشرقيّةِ مِن قِبَلِ الرّومان، سواءٌ في عهدِ وثنيّتِهم أو حتّى بعدَ تنَصُّرِهم واتّخاذِهم مذهبًا ملكانيًّا مغايرًا للأرْثوذكسيّة، فاعتَبَروا النّصرانيةَ المصريةَ هرطقةً، وحجَبوا عنها الشرعيّةَ، واغْتصَبوا كنائسَها وأدْيرتَها، وطارَدوا البَطْرَكَ الوطنيّ «بنيامين» (٦٢٣- ٦٦٢م) فهربَ منهم ثلاثةَ عشرَ عامًا قبْلَ الفتحِ الإسلاميِّ.

وفي هذا الاضْطهادِ الدّينيِّ- الذي تُؤرِّخُ بهِ الكنيسةُ الأرثوذكسيّةُ- كان المسيحيّون المِصريّون يُساقون إلى الموْتِ بالإحْراق والإغْـراقِ، وكانوا طعامًا للأسودِ والسّباعِ. كما كانَ المواطنُ المِصريُّ يَدفعُ للسّلطةِ الرّومانيةِ ثلاثين ضريبةً، واستُخدِمَت مصرُ سلةَ غذاءٍ لمدينةِ روما.

لذلك؛ كانَ استقبالُ أجْدادنا الأقباطِ للفاتحين المُسْلمين اسْتقبالَ «المُنقذينَ.. المُحرّرين»، الذين أَزالوا كابوسَ القهرِ الرومانيِّ، وحرّروا الاعتقادَ الدينيَّ، وردُّوا للمِصريِّين كنائسَهم وأدْيرتَهم المُغْتصبةَ، وأَمَّنوا البَطْرَكَ الهاربَ، واسْتقبلُوه، وأكرمُوه، وأعادوه إلى كَنيسَتِه ورعيّتِه، وأشْركوا المِصْريّين في حُكمِ بلادِهم، بعد أنْ حُرمُوا منْه لعدّةِ قرون.

وعلى هذه الحقيقةِ سجَّلَ التّاريخُ العَديدَ مِن الشّهاداتِ القبطيّةِ التي تَحْتاجُ إلى قراءةٍ مُعاصرة، وإلى أنْ تُقدِّمَ «شهادةَ شهودِ من أهلِها» للردِّ على أهلِ الأكاذيبِ والافتراءات.

فالأسْقُفُ الأرثوذكسيُّ «يوحَنا النّقيوسي» الذي كان ثالثَ أساقفةِ الأرثوذكسيّة، وشاهدَ العِيانِ الوحيدَ على الفتْح الإسْلاميِّ لمصرَ- الذي بَقِيَت لنا شهادتُه-قدْ كتبَ عنْ هذا الفتحِ، فوصَفَه «بالإنقاذ» لمصرَ ودينِها وأهلِها منْ قهرِ الرّومانِ. و»بالعقابِ» الإلهيِّ للرّومانِ على ما اقْترفُوه في مصرَ مِن جرائمَ وآثام.

شَهِدَ بذلكَ الأسقُفُ يوحنا النّقيوسي في كتابه «تاريخ مصر»(١) الذي أعادتْ طبعَه مؤخَّرًا مكتبةُ الأسرةِ، فقالَ: «إنَّ الله الذي يَصُونُ الحقَّ لم يُهْملِ العالمَ، وحكمَ على الظّالمين، ولم يَرحَمْهُم لتجرُّئِهم عليه، وردَّهم إلى أيدي الإسْماعيليِّين- العربِ المُسْلمين- ثمّ نهضَ المُسلمون وحازوا كلَّ مصر. وكان هرقلُ حزينًا، وبسببِ هزيمةِ الرّومِ الذين كانوا في مصر، وبأمر اللّهِ الذي يأخذُ أرواحَ حكّامِهم، مَرِضَ

(١) تاريخ مصر ص: ٢٠١، ٢٠٢.

هرقلُ ومات. وكان عمرُو بنُ العاص يَقوَى كلَّ يوم في عملِه، ولم يأخُذ شيئًا مِن مالِ الكَنائسِ، ولم يرتكبْ شيئًا ما سلبًا أو نهبًا، وحافظَ عليها طَوالَ الأيام، ودخلَ الأنبا «بنيامين»- بطريرك المصريين- مدينةَ الإسكندرية، بعد هربه مِن الرّوم ثلاثةَ عشَرَ عامًا، وسارَ إلى كنائسِه وزارَها كلَّها، وكان كلُّ الناسِ يقولون: هذا النّفيُ[1]، وانتصارُ الإسلام، كان بسببِ ظُلم هرقلَ الملكِ، وبسببِ اضْطهادِ الأرثوذكسيِّين على يدِ البابا «كيرس»- الذي عيَّنَه الرّومانُ بدلًا مِن البَطْرَكِ الوطنيِّ بنيامين- وهلكَ الرّومُ لهذا السببِ، وسادَ المسلمون مصرَ، وخطبَ «بنيامين» في «دير مقاريوس» فقال: «لقد وجدتُ في الإسكندريةِ زمنَ النّجاةِ والطُّمأنينةِ اللَّتين كنتُ أنشُدُهما، بعد الاضْطهاداتِ والمظالمِ التي قامَ بتمثيلها الظلمةُ المارقون».

تلكَ هي أقدمُ الشّهاداتِ القبطيّةِ على إنقاذِ الفتحِ الإسلاميِّ لمصرَ وأهلِها ودينِها من قهرِ الرّومان.

ولأنّ هذا التحريرَ الإسلاميِّ لمصرَ والمصريين لم يكن حدثًا عارضًا ومؤقتًا بزمنِ الفتح وعصرِ الصحابةِ الفاتحين؛ رأينا نفسَ الشّهادةِ وذات الإنصافِ عند مؤرخ قبطيٍّ حديثٍ، هو « يعقوب نخلة روفيلة» (١٨٤٧-١٩٠٥م) الذي كتبَ في كتابه: «تاريخ الأمّة القبطيّة»[2] والذي أعادتْ طبعَه سنة (٢٠٠٠م) مؤسسةُ «مارمرقس» لدراسةِ التّاريخ، مع مقدّمةٍ للدكتورِ جودت جبرة، وجدنا يعقوب نخلة روفيلة يقدّمُ شهادتَه على الفتحِ الإسلاميِّ لمصرَ بقيادةِ عمرو بن العاص، فيقولُ:

---

(١) يقصد (لنفوذ الروم).

(٢) ص:٥٤-٥٧.

«ولمّا ثبتَ قدمُ العرب في مصرَ، شرعَ عمرُو بنُ العاصِ في طمأنةِ خواطرِ الأَهلينَ واستمالةِ قلوبهم إليه، واكتسابِ ثقتِهم به، وتقريبِ سَراة القومِ وعقلائِهم منه، وإجابةِ طلباتِهم. وأولُ شيء فعلَه مِن هذا القبيل: استدعاءُ «بنيامين» البَطْرَيَرْكِ- الذي اخْتفى من أيامِ هرقلَ ملكِ الرومِ- للحُضورِ، ولا خوفَ عليه ولا تثْريبَ، ولمّا حضرَ، وذهبَ لمقابلتِه ليَشكُره على هذا الصّنيع؛ أكرمَه، وأظهرَ له الولاءَ، وأقسمَ لهُ بالأمان على نفسِه وعلى رعيّتِه، وعزلَ البَطْرَيَرْكَ الذي كان أقامَه هرقلُ، وردَّ «بنيامين» إلى مركزه الأصْليِّ معزَّزًا مكرَّمًا، وكان بنيامينُ موْصوفًا بالعقلِ والمعْرفةِ والحِكمةِ، حتّى سمّاه بعضُهم «الحكيمَ»، وقيلَ: إنّ عمرَو بنَ العاصِ لَمَّا تحقَّقَ ذلك منْه، قرّبَه إليْه، وصارَ يدْعُوه في بعْضِ الأوْقاتِ، ويَسْتشيرُه في الأحوالِ المهمّةِ المتعلّقةِ بالبِلاد وخيْرِها، وقدْ حَسِبَ الأقباطُ هذا الالتفاتَ منَّةً عظيمةً وفضلًا جزيلًا لعمرو.

واسْتعانَ عمرو في تنْظيمِ البلادِ بفُضلاءِ القِبطِ وعُقلائِهم على تنْظيمِ حكومةٍ عادلةٍ تضْمنُ راحةَ الأهالي، فقسَّمَ البلادَ إلى أقسامٍ يَرأَسُ كلًّا منها حاكمٌ قبطيٌّ ينظرُ في قضايا النّاسِ ويحكمُ بيْنهم، ورتَّبَ مجالسَ ابتدائيةً واسْتئنافيّة مؤلّفة من أعضاءٍ ذوي نزاهةٍ واستقامةٍ، وعيَّنَ نوابًا منَ القبطِ، ومنَحَهم حقَّ التّدخلِ في القضايا المخْتصّةِ بالأقباط، والحكمَ فيها بمقتَضَى شرائعهم الدينيّةِ والأهليّة، وكانوا بذلكَ في نوعٍ منَ الحريةِ والاسْتقلالِ المَدَنيِّ، وهي مَيزةٌ كانوا قدْ حُرِمُوا منْها في أيّامِ الدّولةِ الرّومانيّة.

وضربَ عمرُو بنُ العاص الخَراجَ على البلادِ بطريقةٍ عادلةٍ، وجعلَه على أقساطٍ، في آجالٍ معينةٍ، حتى لا يتضايقَ أهلُ البلادِ، وبالجملة، فإن القبطَ نالوا في أيامِ عمرو بن العاص راحةٌ لم يَرَوها من أزمانٍ».

هكذا شَهِدَ المؤرخُ يعقوب نخلة روفية- في مطلعِ القرنِ العشرين- بمثلِ ما شَهِدَ به الأسقُفُ يوحنا النقيوسي في منتصفِ القرنِ السابعِ الميلاديِّ. شهدوا على أنَّ الفتحَ الإسلاميَّ لمصر قدْ:

- حرَّرَ الأرضَ والوطنَ من استعمارٍ دامَ عشَرةَ قرون.

- وحرَّرَ الضّمائرَ والعقائدَ من القهْرِ الدينيِّ، وكان «خَلاصًا وإنقاذًا» للمسيحيّةِ المصريّةِ والشرقيّة.

- وحرَّرَ دُورَ العبادةِ- الكنائسَ والأديرةَ ـ وردَّها إلى أصحابِها، بعد أنْ حُرِمُوا منها أزمانًا طويلة.

- وحرَّرَ الإنسانَ.. وأمَّنَ الهاربين، بمَن فيهِم البَطْرَكُ الوطنيُّ «بنيامين».

- وأشركَ أهلَ مصرَ في حكمِ بلادِهم لأوّل مرةٍ منذُ عشَرةِ قرون.

لقدْ أنقذَ الفتحُ الإسلاميُّ مصرَ من القهرِ الرّومانيِّ.. فبدأَت عهدَ الإحياءِ الوطنيِّ، الذي جعلَها تُقدِّمُ أفضلَ طاقاتِها ومَلَكاتِها للحضارةِ الإسلاميّة، حتّى غَدَت منذُ ذلك التاريخِ مركزَ خِلافةٍ وسلطنة، تقودُ الشرقَ في مواجهةِ التحدّيات.

شهاداتٌ قبطيّة للمرجعيّةِ الإسْلامية

كانت ثورةُ ١٩١٩م لحظةً تاريخيّةً ارتبطَ فيها طلبُ الاسْتقلالِ الوطنيِّ بالتأكيدِ على تلاحمِ النّسيجِ الوطنيِّ للشعبِ المصريِّ بمكوناتِه الدينيّةِ المتعدّدةِ تحت مَظلَّةِ مرجعيّةِ العروبة والإسلام.

ففي أعْقابِ هذه الثورةِ، اجتمعت لجنةُ وضعِ دستور ١٩٢٣م، التي ضمَّت ممثِّلين عنِ المكوّناتِ الاجْتماعيّةِ والدينيّةِ لمصر، وفي مقدِّمتِهم هيئةُ كبارِ العلماءِ بالأزهرِ الشريفِ، والكنيسةُ الوطنيةُ، وحاخاميّةُ اليهودِ المصريّين، واتّفقوا جميعًا على أنْ يتضمَّنَ الدستورُ المصريُّ النصَّ على أنّ العروبةَ والإسلامَ هي هُويَّةُ مصر- الدولةِ والمجتمع- فنصَّ الدّستورُ على أنّ اللغةَ العربيّةَ هي اللّغةُ القوميّةُ لمصرَ، وأنّ دينَ الدّولةِ المصريّةِ هو الإسْلامُ. ومنذُ ذلك التّاريخِ أصبحتْ هذه القسمَةُ مِن قسماتِ العَقدِ الاجتماعيِّ لمصرَ والمصريّين موضعَ إجماعٍ لا يَخرجُ عنه إلّا قلةٌ مِن أهلِ الشّذوذِ الفكريِّ، أو اللّقطاءِ الذين يريدونَ استبدالَ الهُويَّةِ الغربيّة بهُويَّةِ العروبةِ والإسلام.

وعلى امْتدادِ عُقودِ القرنِ العشرين، توالتْ شهاداتُ الأعْلامِ مِن عُقلاءِ الأقباطِ- العلمانيّين، منهم والأكليروس- التي تؤكّدُ على أنّ الهُويَّة العربيّة والإسْلاميةَ هي الهُويَّةُ الحَضاريّةُ الجامعَةُ لكلِّ المصريّين. وعلى سبيل المثال:

فالزّعيمُ الوطنيُّ الكبيرُ مكرم عبيد باشا (١٣٠٧-١٣٨٠ه/ ١٨٨٩-١٩٦١م) يكتبُ، ويُعلنُ: «أنّ المصريين عربٌ. والوحدةُ العربيّةُ هي أعظمُ الأرْكانِ التي يَجبُ

أن تقومَ عليها النّهضةُ الحديثةُ في الشرق العربيِّ، ونحن مُسلمون وطنًا، ونصارى دينًا. اللّهمَّ اجْعلنا نحنُ المسلمين لك، وللوطن أنصارًا. واللّهمَّ اجْعلنا نحنُ نصارى لك، وللوطن مُسلمين»[١].

والمفكِّرُ الحضاريُّ البارزُ، وفيلسوفُ الوطنيةِ المصريةِ الدكتور أنور عبد الملك (١٩٢٢- ٢٠٠٢م) يكتبُ فيقول: «إنَّ أيَّ إنسانٍ عاقلٍ يُدركُ أنّ مصرَ هي أقدمُ أمةٍ وحضارةٍ في التاريخِ قاطبة، ومنذُ الفتحِ العربيِّ لمصر دخلنا بالتدريجِ في إطارِ دائرة الحضارةِ الإسلاميّة، والتي تتمركزُ حولَ مبدأٍ واحدٍ هو «التوحيد»، الذي يتّفقُ بشكلٍ مطلقٍ مع خصوصيةِ مصر، فالحياةُ العامّةُ في مصر بها قبولٌ بالسّليقةِ للتوحيد، ناتجٌ من وحدةِ الأمةِ المصريّةِ منذُ ما يَزيدُ على ثلاثةِ آلافِ سنة، وبالتالي فالإطارُ الحضاريُّ للإسلام يشملُ المرحلةَ القبطيّة؛ أيِ: «المسيحيّةَ المصريّة»، كما أنّ لغتنا هي العربيّة، لغة القرآن[٢].

والدّكتور غالي شكري (١٩٣٥-١٩٩٨م) يكتبُ فيقولُ:

«إنّ الحضارةَ الإسلاميّةَ هي الانتماءُ الأساسيُّ لأقباطِ مصرَ. وعلى الشباب القبطيِّ أنْ يُدرِكَ جيدًا أنّ هذه الحضارةَ العربيّةَ الإسلاميّةَ هي حضارتُه الأساسيّةُ. إنّها الانتماءُ الأساسيُّ للمواطنين كافّة. صحيحٌ أنّ لدينا حضاراتٍ عديدةً مِن الفرعونيّةِ إلى اليوم، ولكنَّ الحضارةَ العربيّةَ الإسلاميّةَ قدْ وَرِثَت كلَّ ما سبقَها منْ حضاراتٍ، وأصبحَت هي الانتماءَ الأساسيَّ، والذي بدونِه يُصبحُ المواطنُ في

(١) صحيفة «الوفد» في ١٢- ١- ١٩٩٣م.

(٢) صحيفة «أخبار الأدب»، عدد: ٣٠-١-٢٠٠٠م.

ضياع. إنّنا ننتمي - كعربٍ من مصر - إلى الإسلامِ الحضاريِّ والثقافيِّ، وبدونِ هذا الانْتماءِ نُصبحُ في ضياعٍ مطلقٍ. وهذا الانتماءُ لا يتعارضُ مطلقًا مع العقيدةِ الدينيّةِ. بالعكس.. لماذا؟

لأنّ الإسلامَ وحّد العربَ، وكان عاملًا توحيديًّا للشعوبِ والقبائلِ والمذاهبِ والعقائدِ»[1].

والمفكرُ الحضاريُّ والمناضلُ السياسيُّ والاجتماعيُّ الدّكتور رءوف نظمي (١٩٣٢- ٢٠١٢م) يُفصِّلُ الحديثَ عنِ المرجعيّةِ الإسْلاميةِ لكلِّ الأمةِ فيقول: «إذا كان هناك خلافٌ بين الإسلاميِّين والعلمانيّين حولَ المرجعيّةِ فهو خلافٌ بين النّخبةِ، أمّا الأمةُ فمرجعيَّتُها واحدة وهي الإسلامُ، بما لهُ منْ تراثٍ وعقائدَ وأصولٍ، والأساسُ هو أنْ يكونَ للأمّةِ مرجعيةٌ واحدةٌ، فإذا كانت الأمّةُ إسلاميّةً فمرجعيّتُها الإسلام، وإذا كانت كونفوشيوسيّةٌ فمرجعيّتُها الكونفوشيوسيّة. ومهْما قالت أوروبا عنْ مرجعيّتها أنّها عَلمانيةُ؛ فهي مسيحيّةٌ، حتى الفلسفةُ الماركسيّةُ صَدَرَت منْ تحتِ عَباءةِ الفلسفةِ المسيحيّة. وبالنسبةِ لنا، المطلوبُ أنْ نعودَ إلى مرجعيّتِنا، والنداءُ ليس موجَّهًا إلى النّخبةِ لنناقشَ في حكايةِ المرجعيّةِ: إسلامٌ؟ أو لا إسلام؟ إنّ أغلبيةَ الأمّة مسلمون، والمطلوبُ هو توجيهُ الجُهودِ للعَملِ معَ الأغلبيّةِ التي لا تزالُ على مرجعيّتها التاريخيّة، على تراثِها الحضاريِّ، وعلى عقيدتها. نحن لدينا دستورٌ يقول: إنّ دينَ الدولةِ هو الإسلامُ، ومواد القانونِ كافّةً في حُدودِ الشّريعةِ، والمطلوبُ فقط ترويجُ هذا الفهْمِ لإطْلاق طاقاتِ الإبْداع في المَشْروعِ الحَضاريِّ. وإذا كانت المرجعيّةُ الإسلاميّةُ هي مرجعيّةَ الجَميع؛ تنتهي المشكلةُ. فالمطلوبُ أنْ

(١) صحيفة الوفد في ٢١- ١- ١٩٩٣م.

يكونَ مشروعُنا حضاريًّا من حضارتِنا، وحضارتُنا إسلاميّةٌ، فالمطلوبُ أنْ يكونَ الإسلامُ هو المرجعيّةَ العامّةَ للجميع»(١).

ومعَ هؤلاء القادةِ والمفكّرين الأقْباطِ- العلمانيّين- وقفَ العقلاءُ مِن رجالِ الأكليروس: فالأنْبا يوحنا قلته- نائبُ البَطْرَكِ الكاثوليكيِّ- يُعلن: «أوافقُ تمامًا أنْ أكونَ مصريًّا مسيحيًّا تحتَ حضارةٍ إسلاميّة. أنا مسلمٌ ثقافةً مائةً في المائة. أنا عُضوٌ في الحَضارةِ الإسلاميّةِ كما تعلَّمتُها في الجامعةِ المصريّة. تعلَّمتُ أنّ النبيَّ ﷺ سَمحَ لمسيحيِّي اليمنِ أنْ يُصلُّوا صلاةَ الفِصحِ في مسجد المدينةِ. وإذا كانتِ الحضارةُ الإسلاميّةُ تجعلُ الدّولةَ الإسْلاميّةَ تحاربُ لتحريرِ الأسيرِ المسيحيِّ، وتُعلي من قيمةِ الإنْسانِ كخَليفةٍ للهِ في الأرضِ، فكلُّنا مُسلمون حَضارةً وثقافةً. وإنّه ليُشرِّفُني وأفْخرُ أنّني مسيحيٌّ عربيّ، أعيشُ في حضارةٍ إسلاميّةٍ، وفي بلدٍ إسلاميّ، وأسْهمُ وأَبْني مع جميعِ المواطنينَ هذه الحضارةَ الرائعة»(٢).

وفي المقدمةِ مِن رجالِ الأكليروس، الذين أكَّدوا على الهُويَّةِ العربيّةِ الإسْلاميّة لكلِّ المصريّين، يأتي الأنْبا موسى، عضوُ المجْمعِ المقدسِ بالكنيسةِ الأرثوذكسيّة، وأُسقُفُ الشبابِ الذي أعلنَ: «نحن مصريّون عِرقًا، لا فرقَ بيننا وبين إخوتِنا المُسْلمين، كلّنا أقباطٌ يجري فينا دمٌ واحدٌ من أيّامِ الفراعنة، والثقافةُ الإسلاميّةُ هي السائدةُ الآنَ. وأيُّ قبطيٍّ يحملُ في الكَثيرِ مِن حديثِه تعبيراتٍ إسلاميّةً، يتحدّثُ بها ببساطةٍ ودونَ شعورٍ بأنّها دخيلةٌ، بل هي جزءٌ من مكوناتِه، ونحن نحيا العربيةَ لأنها هُويَّتُنا الثقافية. ومصرُ دائمًا دولةٌ مسلمةٌ ومتديّنة، ولكنْ بدون تطرّفٍ، ولو

(١) مجلة منبر الحوار، عدد: خريف ١٩٨٩م ص ٤١،٤٢.

(٢) ندوة بفندق الحرية، مصر الجديدة، في ٩-١١-١٩٩١م.

عِشنا كأقباطٍ ومُسلمين في إطارِ الصّحوة الدينيّة المَصحوبةِ بصحوةٍ وطنيّة؛ فسيكونُ المستقبلُ أكثر من مُشْرِقٍ[1].

وفي عَقدِ الثمانينيَّات من القرنِ العشرين، عندما وافقَ (٦٣٪) من الأقباطِ في اسْتطلاعِ الرأيِ الذي أجراهُ المركزُ القوميُّ للبحوثِ الاجتماعيّةِ والجنائيّةِ على تطبيقِ الشّريعة الإسلاميّةِ بمصرَ، علَّقَ البابا شنودة على ذلك- في الأهرام، بتاريخ ٦ مارس ١٩٨٥م، فقالَ:

«إنّ الأقباطَ في ظلِّ حكمِ الشريعةِ الإسلاميّةِ يكونون أسعدَ حالًا وأكثرَ أمنًا، ولقدْ كانوا كذلك في الماضي، حينما كانَ حكمُ الشّريعةِ هو السائدَ. نحن نَتُوقُ إلى أنْ نعيشَ في ظلِّ: «لهُم ما لنا، وعليهم ما عليْنا». إنّ مصرَ تَجلِبُ القوانينَ منَ الخارجِ حتى الآنَ، وتُطبِّقُها علينا، ونحن ليس عندَنا ما في الإسْلام مِن قوانينَ مُفصَّلةٍ، فكيف نرضَى بالقوانينِ المَجْلوبةِ، ولا نرضى بقوانينِ الإسلام؟!».

تلكَ النّماذجُ هي مجرَّدُ نماذجَ مِن الشّهاداتِ القبطيّة التي شَهدَ بها مفكِّرون أقباطٌ بارزونَ مِن العَلمانيِّين والأكليروس للمرجعيّةِ الإسلاميّة، والهُويَّةِ العربيّةِ الإسلاميّةِ للمصريّين جميعًا. فهي «العَقدُ الاجتماعيُّ» الذي ارتضاهُ المصريّون، والذي ضَمِنَ لهُم العيشَ المُشتركَ كنسيج وطنيٍّ واحدٍ عبرَ تاريخِنا الطّويل، فهل نُبرِزُ شهاداتِ العقلاءِ لنُواجِهَ بها جهالاتِ الدَّهماءِ والعُملاءِ؟!

---

(١) «الملل والنحل والأعراق» لسعد الدين إبراهيم: ٥٢٩-٥٣٤

شهاداتٌ قبطيّة للشّريعةِ الإسْلاميّة

كان إحلالُ القانونِ الوضعيِّ الغربيِّ محلَّ الشريعةِ الإسلاميّةِ هدفًا مُعلَنًا من أهدافِ الغزوةِ الاسْتعماريّةِ الغربيّةِ الحديثة. ولقد عبَّرَ عنْ ذلك أستاذُ الحقوقِ الفَرَنسيُّ «جورج سوردون» عندما قال: «إنّ الأسلحةَ الفرَنسيّةَ هي التي فتحَت البلادَ العربيّةَ، وهذا يُخوِّلُنا اختيارَ التشريعِ الذي يجبُ تطبيقُه في هذه البلاد»![1].

ولقد اعتمدَ الاستعمارُ لتحقيقِ هذا الغزوِ القانونيِّ على سلطةِ القهرِ الاسْتعماريِّ، وعلى الإغراءِ بالمدوَّنات القانونيّةِ الغربيّةِ المبوَّبَةِ والمُصاغةِ في موادَّ مَضبوطةٍ وسهلةِ التّناولِ على رجالِ القانون. في الوقتِ الذي كان فيه فقهُ الشّريعةِ الإسْلاميّةِ مُنتشرًا في بِحارِ كُتبِ الفقهِ التي لا يستطيعُ التّعاملَ معَها إلّا المجتهدون وكبارُ الفُقهاءِ الذين أصْبحوا عملةً نادرةً بيْن رجالِ القَضاء!

وبهذا القَهرِ الاسْتعماريِّ، وهذا الإغْراءِ القانونيِّ تمَّ الغزوُ الغربيُّ لمؤسَساتِ التّشريع والقَضاء في البِلادِ التي تدنَّست أرضُها بجيوشِ الاحتلال، ولقدْ تحدَّثَ عبدُ الله النّديم (١٨٤٥- ١٨٩٦م) عنْ هذا الغزوِ فقال: «إنّ كلَّ الدولِ الأوروبيّةِ قد تعرَّضت بالتّغييرِ للدّينِ الإسلاميِّ والعوائدِ الشرقيّةِ في البلادِ التي استعمَرتها، وذلك عندما سنَّت لهذه البلاد قوانينَ تَنسخُ من الدينِ ما يقابلُ موادَّ هذه القوانينِ، ثمّ أخذَت تتوسَّع في نطاقِ النَّسخِ الدينيِّ كلما لم تجد مُعارضًا»[2]!

(١) الأقليّات بين العروبة والإسلام» لمحمد السمّاك: ٥٧.

(٢) مجلة الأستاذ، عدد:٢٢، ص ٥١٤، ٥١٥.

وفي مواجهةِ هذا السّعي الاستعماريِّ لتغريبِ القانونِ كانَ سعيُ الحركاتِ الوطنيّةِ إلى تحْريرِ العقلِ مِن هذا الغَزوِ القانونيِّ، وذلك حتّى تعودَ الأمّةُ إلى اسْتقلالِها الحَضاريِّ، الذي هو جوهرُ الاستقلالِ عن الاستعمار. وفي مصرَ، على سبيلِ المثالِ كان دفاعُ رفاعةَ الطهطاويِّ (١٨٠١- ١٨٧٣م) عن الشريعةِ الإسلاميّةِ موقفًا وطنيًّا ضدَّ القوانين الفرنسيّةِ التي تسلَّلت إلى قضائِنا التّجاريِّ- في عهد الخديوي سعيد- في ١٨ أبريل ١٨٥٥م، وفي ذلك قالَ الطّهطاويُّ: «إنّ بحرَ الشّريعةِ الغرَّاءِ لمْ يُغادر منْ أمّهاتِ المسائلِ صغيرةً ولا كبيرةً إلّا أحصاها وأحْياها. وإنّ المعاملاتِ الفقهيّةَ لو انتظَمت وجرى عليْها العملُ لما أخلَّتْ بالحقوق. ومَن أمعنَ النّظرَ في كتبِ الفقهِ الإسلاميّةِ يجدُ أنّها قد بوَّبَت للمعاملاتِ الشرعيّةِ أبوابًا مستوعبةً للأحْكام التّجاريّة، كالشركةِ والمضاربةِ والقرضِ والمخابرةِ والعاريةِ والصلحِ، وغيرِها من الوسائلِ التي تُحقِّقُ المنافعَ العموميّة»[١].

لكنَّ تزايدَ النفوذِ الأجنبيِّ، وغَيبةَ التّقنينِ الحديث لفقهِ الشريعةِ الإسلاميّةِ قد أفْضى إلى انْتشارِ القوانينِ الوضعيّةِ العَلمانيّةِ على حسابِ فقهِ الشريعةِ الإسلاميّة، حتى وصفَه أحدُ القضاةِ الأوروبيِّين «فان بملن» بأنّه: «وليدُ الاغتصابِ- الواقع من الأقوياءِ على حقوقِ الضعفاء. وركنٌ قويٌّ من أركانِ السيطرةِ الأوروبيّةِ على مصر».

ولقدْ تعدَّت بلْوى هذا الاستعمار القانونيِّ المحاكمَ القنصليّةَ، والمحاكمَ المختلِطةَ إلى القضاءِ الأهليِّ بعدَ الاحتلالِ الإنجليزيِّ لمصرَ فيما سُمِّيَ بالإصلاحِ القضائيِّ، في ١٣ نوفمبر ١٨٨٣م.

---

(١) الأعمال الكاملة للطهطاوي: ١/ ٣٦٩، ٣٧٠.

ولقد حاولَ الفقيهُ المصريُّ محمد قدري باشا (١٨٢١ – ١٨٨٨م)- وهو تلميذُ الطهطاويِّ- تقديمَ البديلِ القانونيِّ الإسلاميِّ فقام بتقْنينِ أربعةٍ مِن كُتب الفقهِ الحَنفيِّ؛ هي: «مرشد الحيران»، و«قانون العدل والإنصاف»، و«تطبيق ما وجدَ في القانون المَدنيّ موافقًا لمذهب أبي حنيفة»، و«الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية»، لكنَّ الامتيازاتِ الأجنبيّةَ التي فرَضَتها سُلُطاتُ الاحتلالِ على بلادِنا قد ظلَّت حارسةً لهذا الغزوِ القانونيِّ الذي عمَّت بلواهُ في بلادنا سنة ١٨٨٣م، حتى جاءَ فقيهُ الشريعةِ والقانونِ الدكتور عبدُ الرزّاقِ السّنهوريُّ باشا(١٨٩٥– ١٩٧١م) فرفعَ نسبةَ الشريعةِ الإسلاميّةِ في القانونِ المدنيِّ الجديدِ، الذي طبق سنة ١٩٤٩م بعد إلغاءِ الامتيازاتِ الأجنبيّةِ سنة ١٩٤٨م.

لكنَّ الثورةَ التشريعيّةَ الكبرى، التي قنَّنت فقهَ الشريعةِ الإسلاميّةِ، انطلاقًا من كلِّ المذاهبِ الفقهيّةِ المُعتَبرةِ، والتي لم تقفْ عندَ اعتمادِ القَوانينِ التي لا تُخالِفُ الشريعة، وإنما ردَّت كلَّ القوانينِ إلى القواعدِ الشرعيّةِ، وردَّت الموادَّ القانونيّة إلى المصادرِ الفقهيّةِ الإسلاميّةِ- كانت هي العملَ التاريخيَّ الذي أنجزَتهُ الدولةُ المصريّةُ على عهدِ الرئيسِ الساداتِ (١٩١٨– ١٩٨١م)- وبواسطةِ مجلسِ الشعب المصريِّ، وتحتَ قيادةِ فقيهِ الشّريعةِ والقانونِ الدّكتور صوفي أبو طالب (١٩٢٥– ٢٠٠٨م) وهو العملُ الذي اسْتغرقَ أكثرَ مِن أربعينَ شهرًا مِن ديسمبر سنة ١٩٧٨م، والذي تكوَّنَت لإنْجازه ثمانيةُ لجانٍ، ضمَّت ما يَقرُبُ من مائةِ عضوٍ من كبارِ فقهاءِ الشريعةِ والقانون، واستعانَت في عملِها بشيوخِ الأزهرِ، وعلماءِ الإفتاءِ، وعمداءِ وأساتذةِ الشريعةِ والحقوق، وأركانِ الهيئاتِ القضائيّة، ووزراءِ العدلِ والأوقاف.

ولأنّ الشريعةَ الإسلاميّةَ شريعةٌ إقليميّةٌ غيرُ طائفيّةٍ تُطبَّقُ على الإقليم والأمّةِ؛ فلقد شاركَ في تقْنينها كوكبةٌ مِن رجالِ القانونِ الأقباط، كان مِن بينِهم الأساتذةُ: حنَّا ناروز، ووديع داود فريد، وجورج روفائيل رزق، وعدلي عبد الشهيد، ونشأت كامل برسوم، وأسطفان باسيلي. وفي جلسةِ مجلسِ الشعبِ التي عُقِدَت أولَ يوليو سنة ١٩٨٢م، والتي أُعلِنَ فيها هذا التّقنينُ للشريعةِ الإسلاميّة؛ تحدَّث القانونيُّ البارزُ الأستاذ أسطفان باسيلي- الذي أمضَى في العملِ القانونيِّ سبعةً وخمسين عامًا- تحدَّث عنِ الشّريعةِ الإسلاميّة، فقال: «باسم الله الوهابِ، السيدُ الدكتور رئيسَ المجلسِ، السّادةُ الزّملاءُ: إني إذْ أتحدَّثُ الآنَ، وفي هذا الموضوعِ بالذّات؛ فإنّني أشعرُ أنَّ التّاريخَ هو الذي يتكلَّمُ، لشيخوختي أولًا، ولأنّني عِشتُ في العملِ القضائيِّ سبعةً وخمسين عامًا مُحاميًا، ولقد عرفتُ بمضيِّ المدّةِ أنّ الشريعةَ الإسلاميّة هي خيرُ ما يُمكِنُ أنْ يُطالِبَ به لا المسلمُ وحدَه بل وأيضًا المسيحيّ- تصفيق- لأنَّ بها كلَّ ما يُرضينا، والعهدةُ النبويةُ الموجودةُ في ديرِ سيناءَ، والمكتوبةُ بخطِّ الإمامِ عليٍّ، تؤكّدُ الحفاظَ علينا في كلِّ ما لنا مِن حقوقٍ، وما علينا مِن واجباتٍ، والقاعدةُ الشرعيّةُ: «أُمرنا بتركِهم وما يَدينون بِه». واليومَ مع هذه البَهجةِ[١] التي أَراها، أُحِسُّ كأنّه يومُ دخولِ الإسْلامِ إلى مصر. اليومَ يُستكمَلُ كلُّ ما كان ناقصًا، وواجبُ الاكتمالِ فيما يتعلّقُ بتطبيقِ الشريعةِ الإسلاميّةِ وما فيها مِن مَصادرِ الرّحمةِ الكثيرُ بالنّسبةِ للمواطنين. لقد رأيتُ تَجاربَ كثيرةً في حياتي، وعلى سبيلِ المثال: كان الولدُ يَموتُ في حياةِ أبيه فلا يَرِثُ أبناؤه شيئًا، ويحصُلُ الأعْمامُ والعمَّات على

(١) يقصد بالبهجة هنا: إنجاز تقنين الشريعة الإسلامية.

كلِّ تَركةِ الجَدِّ، ولكنّهم وجَدوا أنّ الشريعةَ الإسلاميّةَ بها أحكامٌ تنْصفُ هؤلاءِ الأبْناءِ، فكانتِ الوصيّةُ الواجبةُ سنة ١٩٤٦م. لقدْ عشتُ معركةً عندَ وضْعِ القانونِ المَدنيِّ سنة ١٩٤٨م، وكانت اللّجنة مِن بينِها الأخُ الدّكتور السّنهوريُّ والدّكتور صادق فهْمي، وكانَ الكفاحُ كلُّه يدورُ حولَ سيادةِ الشريعةِ الإسلاميّةِ على التّشريعِ المَدني، وفعلًا جاءَ التّشريعُ المدنيُّ، وليسَ به مخالفةٌ واحدةٌ للشريعةِ الإسلاميّة، وإنّما تشريعُ اليومَ به كلُّ شيء حَسن، وبه ضوابطُ تُريحُ كلَّ المواطنين، ولا تغيّرُ من واقع عشناه جميعًا وستصدر التشريعات ولن يشعر أحدٌ بأنّ هناك حقًّا ضاعَ له. فكلُّها جاءَت لتَصونَ الحقَّ وتَحييه، فالشيءُ الذي يأتي وبه اسمُ الدّين فإنّه يُرطِّبُ الحَلقَ، ويُريحُ النّفسَ، ويُهدِّئُ الأعْصاب. لذلك أقولُ: إنّه يومُ بهجةٍ، يومَ أنْ يكونَ لكلِّ إنسانٍ في مصرَ ما يُسعِدُه، ويومَ أن يكونَ اسمُ الشريعةِ الإسلاميّةِ هو المسيطرَ على كلِّ تشريعاتِنا، فإن ذلك ما يُسعِدُنا، وللذين جاهدوا عندَ اللهِ أجرٌ على ما عَمِلُوا، والحمدُ للهِ، وشكرًا، والسلامُ عليكم»(١) [تصفيق].

وبعدَ هذا الإجماعِ على تحكيمِ الشريعةِ الإسلاميّةِ، أجرى المركزُ القوميُّ للبحوثِ الاجتماعية والجنائيّةِ «استطلاعًا للرأي» حولَ تطبيق أحكامِ الشريعةِ الإسلاميّة- بما فيها الحدودُ- فصوَّتَ (٦٣٪) مِن الأقباطِ معَ هذا التّطبيق. وفي ذات العام ١٩٨٥م نشرتْ صحيفةُ الأهرامِ في ٦-٣-١٩٨٥م تعليقًا للبابا شنودة [١٩٢٣-٢٠١٢م] قال فيه: «إنّ الأقباطَ في ظلّ حكمِ الشريعةِ يكونون أسعدَ حالًا وأكثرَ أمنًا، ولقدْ كانوا كذلكَ في الماضي حينما كان حكمُ الشريعة هو السائدَ، نحنُ نتوقُ إلى أنْ نعيشَ

(١) تقنين الشريعة الإسلامية: ١٣٣، ١٣٤ ـ ملحق مجلة الأزهر، عدد: صفر ١٤٣٤ه.

في ظلِّ: «لهم ما لنا وعليهِم ما علينا». إنّ مصرَ تَجلِبُ القَوانينَ مِن الخارجِ وتُطبِّقُها علينا، ونحنُ ليس عندَنا ما في الإسْلامِ مِن قوانينَ مُفصَّلةٍ، فكيف نَرضى بالقوانينِ المَجلوبةِ، ولا نرضى بقوانينِ الإسْلام؟!» وقدْ أوردنا هذه الشهادةَ فيما سبق.

تلكَ شهاداتٌ نسوقُها لنذكّر بها؛ لأنّ الذكرى تنفعُ المؤمنين.

البابا شنودةُ يشهدُ لتاريخِ الإسلام

في ١١ أكتوبر١٩٧٧م، وأمامَ الرئيس أنور السادات، وفي مناسبةِ وضع حجرِ الأساس لمستشفى «مار مرقس» بالقاهرةِ ألقى البابا شنودة خطابًا، تجلَّت فيه ثقافتُه التاريخيةُ الواعيةُ، حتى لقد جاءَ شهادةً من هذا الحَبرِ الكبيرِ للتاريخِ الإسلاميِّ في الوحدةِ الوطنيةِ بين المسلمين والمسيحيين. بل وشهادةً للقرآنِ الكريمِ في السماحةِ والإنصافِ للمسيحيين.

ولأنّ الكثيرَ من وسائلِ الإعلامِ تُركِّزُ الأضواءَ على عواملِ الشقاقِ، وتتجاهلُ عواملَ الوِفاقِ- ومنها هذه الشهادةِ الهامة للبابا شنودة- لزمَ التنبيه على عناصر هذه الشهادة؛ ليقرأَها المسلمون والمسيحيون جميعًا، وليتعلَّموا الاحتفاءَ بأقوال العقلاء بدلًا مِن أقوالِ الدَّهماء. ولَزِمَ التقديمُ لمعالمِ هذه الشهادةِ، وبالنصوصِ الحرفيّةِ لصاحبِها.

ففي هذا « الخطاب- الوثيقة» شهدَ البابا شنودة بأنّ: "القرآن قد وضعَ اليهودَ الذين أشركوا في ناحية، ووضعَ النّصارى في ناحية أخرى، مميّزًا بينهم وبينَ المشركين. وإنّ القرآن حينما يتكلّم عن المسيحيّين مِن أهل الكتاب إنّما يطلب أنْ تكونَ المجادلة بينهم بالتي هي أحْسَن».

وفي هذه الشّهادةِ أثنى البابا شنودة على تاريخِ الإسلامِ في السّماحةِ والعيشِ المشترَكِ بين المسلمين والنّصارى، وقدَّمَ الصورَ الرائعةَ لواقعِ هذا التاريخِ ووقائعِه منذُ صدرِ الإسلامِ وعبرَ مراحلِ هذا التاريخ. وممّا قاله هذا الحبرُ الكبيرُ على سبيل

المثال: «في تلك العصور نجدُ تمازجًا قد حدثَ بين المسلمين والمسيحيّين، وظلّ هذا التمازج ينمو شيئًا فشيئًا حتى وصلَ إلى حالةٍ من الوحْدَة. فلنا في التّاريخ الإسلامي صداقاتٌ كثيرةٌ بين حكّام المسلمين وبين المسيحيّين، ونراهم قد اعتَمدوا عليْهِم في ميادين عدّة لعلّ مِن أبرزها: التّعليم، والطب، والهندسة، والأمور المالية».

فالتاريخُ الإسلاميُّ- بشهادة البابا شنودة- قد صنع نسيجًا واحدًا، امتزجَ فيه المسلمون والمسيحيّون، ووصلت عَلاقاتُ الحكّام المسلمين بالنّصارى إلى درجةِ «الصداقة»، وليسَ فقط القَبول».

وتحدَّثَ البابا شنودة عنْ عمرَ بن الخطاب (٤٠ ق.ه ٥٨٤-٦٤٤م) الذي تعرَّض تاريخُه لافتراءاتِ أهْلِ الشّقاق؛ فقدّمه كنموذج مثاليّ للسّماحة الإسلاميّةِ، فقال: «لقد رأينا في التّاريخ الإسلاميّ أمثلةً واضحةً للسّماحة الإسلاميّة. نذكر منها أنّ الخليفة عمرَ بن الخطاب حينما اقتربَ منَ الموت أوصَى مَن يأتي بعدَه في الخلافةِ مِن جهة أهل الكتابِ بأمريْن:

الأمرُ الأول: وفاء العهود التي أَعْطيَت لهم. والأمرُ الثاني قال فيه: ولا تكلّفوهم فوقَ ما يطيقون».

ثمّ يَمضي البابا شنودة في الحديثِ عنْ عمرَ بنِ الخطابِ، فيقولُ: «في إحْدى المرّات، حينما كان الوليدُ بن عقبة واليًا على بني تغلب ومَن فيهم مِن النّصارى.. ورأى عمر أنَّ الوليدَ هدّد هؤلاء الناس وتوعّدَهم؛ عزلَه الخليفةُ عمرُ مِن الولاية حتّى لا يُلقي بهم شرًّا. وهناك قصةٌ طريفة تُروَى عنِ الخليفة عمرِ بن الخطاب، أنّه حينما كان خليفةً للمسلمين، اختلفَ عليُّ بنُ أبي طالب مع رجلٍ يهوديّ، وجاء

الاثنان أمامَ الخليفة عمر، فقال عمرُ لعليٍّ: يا أبا الحسن، اجلس إلى جوار خَصمك لنبحثَ الأمرَ، فجلس عليّ، وقدْ تأثّر قليلًا. وبعدَ أنْ قضى بينهما، قالَ عمرُ لعليّ: هل استأتَ أنّي أجلستُك إلى جوارِ خَصمكَ؟ فقال له عليّ: كلا. أنا استأتُ لأنّك ناديتني بكُنْيتي- يا أبا الحسن- وفي هذا نوعٌ مِن التّعظيم خفتُ أن يشعرَ معَه اليهوديُّ بأنّه لا يوجد عدلٌ بيْن المسلمين. فلمَ لمْ تُساو بيننا.. وإنّما رفعتني عنْه بأنّ ناديتني بكُنْيتي».

ثمّ يُعقِّبُ البابا شنودة على هذا العَدلِ الذي جسَّدَه عمرُ بنُ الخطابِ وعليّ بنُ أبي طالب، فيؤكِّدُ أنّ ذلك إنّما كان خُلُقًا عامًّا وسائدًا في الحكم الإسلاميِّ، ويقولُ: «هكذا كانَ المسلمون يسْلكونَ في العدلِ بينَ رعاياهم، أيًّا كانَ مذهبُهم».

ثمّ يؤكدُ البابا شنودة على أنّ هذا العدلَ الإسلاميّ لمْ يقفْ عندَ دولةِ الخلافةِ الراشدة، وإنّما امتدَّ رُوحًا ساريةً وسُنَّةً مرعيّةً عبرَ تاريخ الإسلام، فيقولُ: «.. لقد انتهَتْ حياةُ الخليفة عمرَ بن الخطاب على الأرضِ، وانتهتْ مدّةُ خلافتِه، ولكنّ الخيرَ الذي عمِله لمْ يمُت بموتِه إطلاقًا. وما يزالُ حيًّا الآن، يملأ الآذانَ، ويملأ الأذهان، وحيًّا معَ النّاس على مَدى الأزمان».

ثمَّ يمضي البابا شنودة فيضربُ الأمثالَ على اسْتمرارِ السّماحةِ الإسلاميّةِ والعدلِ مع المسيحيّين على امتدادِ التاريخ الإسلاميِّ، فيقولُ عن معاويةَ بن أبي سفيانَ (٢٠ق. ه- ٦٠ه/ ٦٠٣-٦٨٠م)، وعنِ الدولةِ الأمويّة: لقد كان الطبيبُ الخاصُّ للخليفة معاوية نصرانيًّا. واختار رجلًا مسيحيًّا لكي يؤدّبَ ابنه زياد. وزيادٌ هذا اختارَ كاهنًا مسيحيًّا لكي يؤدّب ابنه خالدًا. والخليفةُ عبد الملك بن مروان (٢٦-٨٦ه/ ٦٤٦-٧٠٥م) كان يأخذ يوحنا الدّمشقيَّ (٥٥-١٢٢ه/ ٦٧٥-٧٤٠م)

مستشارًا له. وقد اختارَ رجلًا معلّمًا مشهورًا اسمه «أطانا سيوسي» لكي يؤدّبَ أخاه عبد العزيز. ولمّا صارَ عبدُ العزيز بن مروان حاكمًا لمصر أخذ «أطاناسيوس» معه كمستشارٍ له. ونجد أنّ «الأخطل» (١٩-٩٠هـ/ ٦٤٠-٧٠٨م) كان منَ الشّعراء المسيحيّين المشهورين، واندمجَ في مجموعةٍ مُتلازمةٍ مع «جرير» (٢٨-١١٠هـ/ ٦٤٠-٧٢٨م) والفرزدق» (١١٠هـ/ ٧٢٨م)، واشتهرتْ هذه المجموعةُ في العصر الأُمويِّ. وكان الأخطلُ حينما يدخلُ إلى مساجدِ المسلمين يقوم المسلمونَ له إجلالًا لعلمِه وأدبِه؛ كما يروي التاريخُ الإسلاميّ».

كذلك يشهدُ البابا شنودة للخليفةِ الأمـويِّ هشام بن عبد الملك (٧١-١٢٥هـ/ ٦٩٠-٧٤٣م) فيقول: «إنّه ابتنى للبطريرك في أيّامه بيتًا إلى جوار قصرِه، وكانَ يستمعُ منه إلى صلواتِه وعظاتِه».

ويشهدُ البابا شنودة لعدلِ الإسْلامِ في العصر العباسيِّ، فيقول عنِ الخليفةِ أبي جعفر المنصور (١٣٦-١٥٨هـ/ ٧٥٣-٧٧٤م): «أنّ طبيبَه الخاصَّ كان مسيحيًّا اسمه جرجس بن بختيشوع. وكان الخليفةُ هارون الرشيد (١٤٩-١٩٣هـ/ ٧٦٦-٨٠٩م) يقول للناس: مَن كانَ مِنكم له حاجةٌ عندي فليكلّم فيها جبرائيل؛ لأنّي لا أردُّ له طلبًا. وكان يوحنا مشهورًا من أيام الرشيد إلى أيّام المتوكل (٢٠٦-٢٤٧هـ/ ٨٢١-٨٦١م). وكان هؤلاء الخلفاء يدْعونه إلى موائدِهم، وما يأكلون شيئًا إلّا في حضْرته. وكان حنين بن إسحق (١٩٢-٢٥٩هـ/ ٨٠٨-٨٧٣م) مِن أشهرِ الأطبّاءِ في العصر الإسلاميِّ، حتى قيلَ عنْه: إنّه أبو قراط عصره، وجالينوس دهره، وحنين بن إسحق هذا تعلّم كذلك اللغةَ والفقهَ على يدِ الإمام أحمد بن

حنبل (١٦٤-٢٤١هـ/ ٧٨٠-٨٥٥م)، وعلى يدِ سيبويه (١٤٨-١٨٠هـ/ ٧٦٥-٧٩٦م)، ونبغَ في اللّغة العربية نبوغًا عظيمًا».

وفي شهادةِ البابا شنودة لعدلِ الإسلام والتاريخ الإسلاميِّ مع غير المسلمين؛ حيث امْتزجوا أمةً واحدةً وثقافةً واحدة؛ عرَّج الرجلُ على التاريخِ المصريِّ والعدلِ الإسلاميِّ مع الأقباط، فتحدّث عن «انتشار اللّغة العربيّة في مصر، التي تعلَّمها وأتْقنها أقباطُ مصر، فكانتْ هذه اللّغة مجالًا كبيرًا للتّوحيدِ بين النّاس».

وتحدّث عن أحمد بن طولون (٢٢٠-٢٧٠هـ/ ٨٣٥-٨٨٤م): «الذي كان من المحبِّين للأقباطِ كثيرًا، وقد اختارَ مسيحيًّا لكي يبنيَ له مسجدَه. واختار مسيحيًّا لكي يبنيَ القناطرَ، وكثيرًا مِن مُنْشآته. وكان يذهبُ كثيرًا لزيارة دير القصير، وكانَ على صلةٍ وثيقةٍ برُهْبانه هناك. فلقد كانتِ الأديرةُ المصريةُ دائمًا مجالًا لالتقاءِ الخلفاءِ والولاة، وكانوا يحبُّونها، ويَقضُون فيها الكثيرَ مِن الوقت، ويُصادقون رُهْبانَها وأساقفتها».

وتحدَّث البابا شنودة عن عدلِ الإسلامِ مع أقباطِ مصر في ظلِّ الدولة الأخشيديةِ والدولةِ الفاطميةِ. «فمحمد بن طغج الإخشيد (٢٦٨-٣٣٤هـ/ ٨٨٢-٩٤٦م) كان يبني الكنائسَ بنفسه، ويتولّى ترميمَها، وكنيسةُ أبي سرجة- في مصر القديمة- اهتمَّ ببنائها وترميمها الخلفاء المسلمون. وكنيسة أبي سيفين القديس مارفزيوس -بمصر القديمة- تولّى الاهتمامَ بها الخليفة الفاطمي العزيز بالله (٣٦٥- ٣٨٦هـ/ ٩٧٥- ٩٩٦م)، ولا أستطيع أن أذكر مقدار اهتمام الخلفاء الفاطميّين بالكنائس وبنائها وترميمها، وإنّما أتركُ ذلك لعالمَين كبيرَين مِن علماءِ الإسلام، هُما «المقريزي» (٧٦٦-٨٤٥ه/ ١٣٦٥-١٤٤١م) في «الخطط»، و«المسعودي» (٣٤٦هـ ٩٥٧م)

في «مروج الذهب». كما تولّى الخلفاءُ والحكامُ إقامةَ الوحدةِ الوطنيّة ورعايتَها».

هكذا شَهدَ الحبرُ الكبيرُ البابا شنودة لعدلِ القرآنِ الكريم مع المسيحيّين. ولعدلِ التاريخِ الإسلاميِّ معهم منذُ عمرَ بن الخطابِ. وكيفَ أَنّ عدلَ عمر لم ينقضِ بموتِه، وإنّما استمرَّ عبرَ التاريخ الإسلامي. وبعبارة البابا شنودة: «فإنّ الخير الذي عمِله عمرُ لم يمُتْ بموتِه إطْلاقًا، وما يزالُ حيًّا الآن يملأ الآذانَ، ويملأ الأذهانَ، ويحيا معَ الناس على مدى الأزْمان».

إنّها شهادةٌ- بل وثيقة- تحتاجُ إلى أنْ تُقْرأَ مرّاتٍ ومرّاتٍ؛ لتتحوّل إلى دِعامةٍ «للنماذج الوطنيّة»، وإلى سلاحٍ نَصُدُّ به كيدَ الأعداءِ وجهالاتِ الغَوْغاءِ.

ثبتُ المصادر والمراجع للقسم الأول

* إحياء علوم الدين، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت.٥٠٥ه)، طبعة دار الشعب، القاهرة، د.ت.

* أسرار المخلوقات، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت.٥٠٥ه)، طبعة تونس:١٩٩٠م.

* إسلاميات السنهوري باشا، دراسة وتحقيق: محمد عمارة، طبعة دار السلام، القاهرة: ١٤٣١ه/ ٢٠١٠م.

* الأعمال الكاملة لرفاعة رافع الطهطاوي (ت.١٢١٦ه/ ١٨٧٣م)، دراسة وتحقيق: محمد عمارة، طبعة مكتبة الأسرة، القاهرة: ٢٠١٠م.

* الاقتصاد في الاعتقاد، لأبي حامد بن محمد الغزالي (ت.٥٠٥ه)، باعتناء: أنس محمد عدنان الشرقاوي، دار المنهاج، جدة، الطبعة الثانية: ١٤٣٣ه-٢٠١٢م.

* إلجام العوام عن علم الكلام، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت.٥٠٥ه)، طبعة مكتبة الجندي، القاهرة، ضمن مجموعة، د.ت.

* أوراق طه حسين ومراسلاته، دراسة وتقديم: محمد صابر عرب، وأحمد زكريا الشلق، طبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة: ١٤٣٨ه / ٢٠٠٧م.

* البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لسراج الدين عمر بن علي، ابن الملقن الشافعي (ت ٨٠٤ه)، تحقيق: مصطفى أبو الغيط، وعبد الله بن سليمان، وياسر بن كمال، طبعة دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض: ١٤٢٥ه

* تاريخ الحركة القومية، لعبد الرحمن الرافعي (ت. ١٩٦٦م)، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ١٩٥٨م.

* تراث الإسلام، لجوزيف شاخت "joseph Schacht" (ت. ١٩٦٩م)، طبعة عالم المعرفة، الكويت: ١٩٧٨م.

* الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله- ﷺ- وسننه وأيامه، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت. ٢٥٦هـ)، باعتناء: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، مصورة عن الطبعة السلطانية، مع ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي (ت. ١٣٨٨هـ): ١٤٢٢هـ

* الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت.٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش (ت.١٣٨٥هـ) دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية: ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.

* حياة محمد، محمد حسين هيكل (ت.١٩٥٦م)، طبعة دار المعارف، القاهرة: ١٩٨١م.

* الدّرر في اختصار المغازي والسير، لأبي عمر يوسف بن عبد الله، ابن عبد البر النمري (ت.٤٦٣هـ)، تحقيق: شوقي ضيف ت. ٢٠٠٥م، طبعة دار المعارف، القاهرة: ١٩٦٦م.

* الديانة اليهودية موقفها من غير اليهود، لإسرائيل شاحاك""Israel shahak" (ت.٢٠٠١م)، ترجمة: حسن خضر، طبعة دار سيناء، القاهرة: ١٩٩٤م.

* سنن ابن ماجة، لأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني (ت. ٢٧٣هـ)، باعتناء: محمود خليل، مكتبة أبي المعاطي، القاهرة، د.ت.

* سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت.١٧٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد كامل قرة بللي، طبعة دار الرسالة العالمية: ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

* سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت.٢٧٩ه)، تحقيق: بشار عواد معروف، طبعة دار الغرب الإسلامي، بيروت: ١٩٩٨م.

* السياسة والحرب، لبرنارد لويس Brnard lewis""، دراسة منشورة بكتاب: "تراث الإسلام"، طبعة عالم المعرفة الكويت: ١٩٧٨م.

* سيرة القاهرة، لستانلي لين بول Poole Stanley lane"" (ت.١٩٣١م)، ترجمة: حسن إبراهيم حسن، إدوارد حليم، طبعة القاهرة: ١٩٥٠م.

* شرح نهج البلاغة، لعبد الحميد بن هبة الله، ابن أبي الحديد (ت. ٦٥٦ه)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (ت.١٤٠١ه)، طبعة إحياء الكتب العربية: ١٩٥٩م.

* الشريعة الإسلامية، لجوزيف شاخت Joseph Schach"" (ت. ١٩٦٩م)، بحث منشور بكتاب: "تراث الإسلام"، طبعة عالم المعرفة الكويت: ١٩٧٨م.

* صحيفة أخبار الأدب، عدد: ٣٠-١-٢٠٠٠م.

* صحيفة المصري اليوم، عدد ١ من أبريل، سنة: ٢٠١٥م.

* صحيفة الوفد، عدد: ١٢ من يناير، سنة ١٩٩٣م.

* صلاح الدين وإعادة إحياء المذهب السني، لعبد الرحمن عزام، ترجمة: قاسم عبده قاسم، طبعة مؤسسة قطر للنشر: ٢٠١٣م.

* طه حسين والمثقفون السعوديون، حسين محمد بافقيه، طبعة بيروت: ١٤٣٠ه/ ٢٠٠٩م.

* عجائب الآثار في التراجم والأخبار، لعبد الرحمن بن حسن الجبرتي (ت.١٢٣٧ه)، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ١٩٦٦م.

* الفتاوى المهمات، للشيخ محمود شلتوت (ت.١٣٨٣ه/ ١٩٦٣م)، طبعة دار الشروق، القاهرة: ١٤٠٠ه/ -١٩٨٠م.

* الفتنة الكبرى: عثمان، لطه حسين (ت.١٩٧٣م)، طبعة دار المعارف، القاهرة: ١٩٨٤م.

* فهرس الكتاب المقدس، طبعة بيروت ٢٠٠٥م.

* القانون والمجتمع، لديفيد سانتيلانا santillana david""" (ت. ١٩٣١م)، بحث منشور بكتاب: "تراث الإسلام"، ترجمة جرجيس فتح الله، طبعة بيروت: ١٩٧٢م.

* كتاب الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، لأبي شامة عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي (ت٦٦٥ه)، تحقيق: محمد حلمي محمد أحمد، طبعة القاهرة، سنة: ١٩٦٢م.

* مجلة الثقافة الجديدة، العدد ٢٩٤، مارس، سنة ٢٠١٥م.

*مجلة المحاماة الشرعية، السنة الأولى، ١٩٢٩م.

*مجمع الزوائد، لأبي الحسن على بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت ٨٠٧ه)، تحقيق: حسام الدين القدسي، طبعة مكتبة القدسي، القاهرة: ١٤١٤ه ١٩٩٤م.

* المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب، ابن عطية الأندلسي (ت.٥٤٢ه)، طبعة دار ابن حزم: ٢٠١٠م.

* مذكرات سعد زغلول، (ت. ١٩٢٧م)، تحقيق وتقديم: عبد العظيم رمضان، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ١٩٨٧م.

* مرآة الإسلام لطه حسين (ت.١٩٧٣م) طبعة دار المعارف، القاهرة: ١٩٥٩م.

* المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت.٤٠٥ه)، دار المعرفة، بيروت، باعتناء: يوسف المرعشلي.

❋ المستصفى من علم الأصول، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت.٥٠٥ﻫ)، طبعة دار صادر، بيروت، وهي مصورة عن المطبعة الأميرية مصر: ١٣٢٢ﻫ

❋ مسند أبي داود الطيالسي، لأبي داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي (ت.٢٠٤ﻫ)، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مجموعة من الباحثين المصريين بمركز هجر، مصر: ١٤١٩ﻫ

❋ مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت.٢٤١ﻫ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط عادل مرشد، طبعة مؤسسة الرسالة: ١٤٢١ﻫ-٢٠٠١م.

❋ مسند البزار، لأبي بكر أحمد بن عمرو البزار (ت.٢٩٢ﻫ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وعادل سعد وصبري عبد الخالق الشافعي، طبعة مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة ٢٠٠٩م.

❋ مشكاة الأنوار لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت.٥٠٥ﻫ)، طبعة القاهرة: ١٩١٧م.

❋ المضنون به على غير أهله، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت.٥٠٥ﻫ)، طبعة مكتبة الجندي، القاهرة، ضمن مجموعة، د.ت.

المصادر والمراجع للقسم الثاني:

١- أرنولد: (الدعوة إلى الإسلام) ترجمة: د. حسن إبراهيم حسن، د. عبد المجيد عابدين، إسماعيل النحراوي، طبعة القاهرة ١٩٧٠م.

٢- بكر: (وارث ووارث) في (التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية) ترجمة: د. عبد الرحمن بدوي- طبعة القاهرة ١٩٦٥م.

٣- جايرييلي: (الإسلام في عالم البحر المتوسط).

٤- الرافعي- عبد الرحمن: (عصر إسماعيل) طبعة القاهرة سنة ١٩٤٨م.

٥- رودنسون: (الصورة الغربية والدراسات الغربية الإسلامية) في (تراث الإسلام)، طبعة الكويت، سنة ١٩٧٨.

٦- سيجريد هونكة: (الله ليس كذلك) ترجمة: د. غريب محمد غريب.طبعة دار الشروق. القاهرة ١٩٩٥م.

٧- (العقيدة والمعرفة) ترجمة: عمر لطفي العالم. طبعة دمشق ١٩٨٧.

٨- الطهطاوي- رفاعة: (الأعمال الكاملة) دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة. طبعة بيروت ١٩٧٣م. وطبعة القاهرة ٢٠١٠م.

٩- د. عبد الرحمن بدوي: (دفاع عن القرآن ضد منتقديه) ترجمة: كمال جاد الله. طبعة القاهرة ١٩٩٩م.

١٠- (دفاع عن محمد ضد المنتقصين من قدره) ترجمة: كمال جاد الله. طبعة القاهرة ١٩٩٩م.

١١- (شخصيات قلقة في الإسلام) طبعة القاهرة ١٩٦٤م.

١٢- ماسينيون: (سلمان الفارسي والبواكير الروحية للإسلام في إيران) في (شخصيات قلقة في الإسلام) ١٩٦٤م.

١٣- محمد السماك: (الأقليات بين العروبة والإسلام) طبعة بيروت ١٩٩٠م.

١٤- د. محمد عمارة: (إزالة الشبهات عن معاني المصطلحات) طبعة دار السلام- القاهرة ١٤٢١ه ٢٠١٠م. (مسلمون ثوار) طبعة دار الشروق. القاهرة ٢٠٠٦.

١٥- د. محمود قاسم: (الإمام عبد الحميد بن باديس) طبعة دار المعارف القاهرة ١٩٦٥.

١٦- مكسيموس مونروند: (تاريخ الحروب المقدسة في الشرق المدعوة حرب الصليب) ترجمة مكسيموس مظلوم. طبعة أورشليم ١٨٦٥م

١٧- نيكسون: (الفرصة السانحة) ترجمة: أحمد صدقي مراد. طبعة دار الهلال ـ القاهرة ١٩٩٢م.

١٨- هوبرت هيركومر: (صورة الإسلام في التراث الغربي) ترجمة: ثابت عيد ـ تقديم: د. محمد عمارة. طبعة نهضة مصر ـ القاهرة ١٩٩٩م.

١٩- دائرة المعارف الإسلامية. طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة ١٩٩٨م.

الدوريات:

(الأستاذ) ـ القاهرة.
(الأهرام) ـ القاهرة.
(أويس فرانس) ـ باريس.
(البصائر) ـ الجزائر.
(بيلد) ـ ألمانيا.
(الحياة) ـ لندن.
(الدستور) ـ القاهرة.
(الدعوة) ـ ليبيا.
(الرسالة) ـ السعودية.
(الشرق الأوسط) ـ لندن.
(المجتمع) ـ الكويت.
(المدينة) ـ السعودية.
(المصري اليوم) ـ القاهرة.
(المصريون) ـ القاهرة.
(معاريف) ـ إسرائيل.
(نيوزويك) ـ أمريكا.
(واشنطون بوست) ـ أمريكا.
(وطني) ـ القاهرة.

فهرس القسم الأول

الموضوع	الصفحة

فهرس القسم الثاني